الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم علوم الانسانية

مذكرة بعنوان:

دور النخبة التونسية في مواجهة سياسة التجنيس في تونس

(1885م- 1933م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في شعبة التاريخ
تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

إعداد الطلبة:
غربي روضة
شاوي يمينة

إشراف الأستاذ:
د. أم الخير بان

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أ.د.محمد حناي	أستاذ محاضر-أ-	رئيسا
د. أم الخير بان	أستاذ مساعد-ب-	مشرفا ومقررا
أ.د. لزهر بديدة	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا

السنة الجامعية: 1444هـ/1445هـ-2023م / 2024م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إذ كان الاهداء يعبر ولو بجزء من الوفاء، فالإهداء إلى

من كلله الله بالهيبة والوقار الى الذي أ حمل اسمه بكل افتخار، والدي العزيز

حفظه الله

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي: أمي، أمي، أمي

رعاها الله

الى ابنتي ريتال التِي انصرفت

عنها حينا، وحرمتها حقها فِي أن تنال شيئا من اهتمام

إلى زوجي الذي كان خيرعون لي و تقاسم معي متاعب البحث

إلى من قال فيهم الشاعر:

أخاك فمن لا أخا له** كساع إلى الهيجاء بغير سلاح

الى ابنائهم

الى روح اجدادي رحمهم الله واسكنهم فسيح جنانه

الى عائلتي الكبيرة عائلة غربي

إلى كل أساتذتي الكرام عبر كل الأطوار من الابتدائي حتى الجامعة إلى كل

من ساندني ووقف إلى جانبي في انجاز هذا العمل المتواضع

إلى كل من له مكان في قلبي وسقط سهوا من قلمي ولم تذكرهم مذكرتي

اهدي لهم ثمرة جهدي العلمي

الإهداء

بسم الله والصلاه والسلام على اشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم اما بعد

اهدي ثمار عملي الاكاديمي هذا الى اناس تمنيت حضورهم لانهم اصدق من

تمنى رؤيتي في هذا الموقف لكنها الحياة امي وابي وزوجي رحمهم الله

واسكنهم فسيح جناته الى ابناء الذين حفزوني للتقدم والنجاح حفظهم الله،

رياض وطلال الهاشمي ايمن عصام اسيل اميمة وخاصه الكتكوتة الصغيرة اريج

والى اختي التي كانت الداعم النفسي والمشجع الاول لخوض هذه التجربه

مسعودةاطال الله في عمرها والى كل من وجهني وارشدني ونصحني من اجل

المثابرة والوصول الى النجاح

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لا يشكر الناس لا يشكر الله

عز وجل نحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا ملء السماوات

والارض على ما اكرمنا به من اتمام هذه الدراسه التي نرجو ان

تنال رضا ه ثم نتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان الى الدكتوره

الفاضله بان ام الخير حفظها الله واطال في عمرها لتفضلها الكريم

بالاشراف على هذه الدراسه وتكرمها بنصحنا وتوجيهنا حتى اتمام

هذه الدراسه فلها اسمى عبارات الثناء والتقدير كما لا يفوتنا

ان نتقدم بالشكر الى كل اساتذه قسم التاريخ ونتقدم بالشكر

ايضا الى كل من كانت له يد المساعده في انجاز هذه

المذكره من قريب او بعيد

قائمة المختصرات

باللغة العربية	
الرقم	**التسمية**
تر	ترجمة
تع	تعريب
تص	تصحيح
تق	تقديم
مر	مراجعة
تح	تحقيق
ع	عدد
مج	مجلد
هـ	هجري
م	ميلادي
ص	صفحة
ج	جزء
د م	دون مكان
د. ت	دون تاريخ
د .ر. ط	دون رقم طبعة
باللغة الاجنبية	
P	صفحة
Pp	صفحة صفحة
Op,Cit	المرجع السابق

مقدمة

عملت فرنسا منذ دخولها الى تونس وفرضها للحماية سنه 1881 م اتباع استراتيجيات متعددة لجعلها جزء لا يتجزأ منها ، فطبقت العديد من السياسات والاساليب من اجل فرض وجودها كالتهميش والتمييز وسلب الحريات وغيرها ، ولم تتوقف هنا بل حاولت استهداف اللغة والدين وضرب الوحدة الوطنية و القومية العربية والهوية الشخصية ولإنجاح هذه السياسة والاهداف التي ترمي الى تحقيق مصالحها، طبقت سلطة الحماية ما يعرف في التاريخ بسياسة التجنيس ، ضمن مجموعة من القوانين والمراسيم والتشريعات ، بداية من قانون1885 م الى غاية قانون ديسمبر 1923م الهادفة الى اذابة السكان التونسيين وصهرهم ودمجهم ادماجا تاما في الكيان الفرنسي، وهو ما جعل النخبة التونسية تخوض غمار مواجهة هذه السياسة ، وبناء على هذا فقد رأينا تخصيص دراسة خاصة ضمن مذكرة عنونت بدور النخبة التونسية في مواجهة سياسة التجنيس في تونس من 1885م الى1933 م.

-دوافع اختيار الموضوع :

ترجع دوافع اختيارنا للموضوع الى اسباب ذاتية واخرى علمية فالذاتية كانت :

- الرغبة في الاطلاع على تاريخ تونس المعاصر خلال فترة الحماية ، وتتبع سياسة ما يعرف بالتجنيس وذلك بسبب عدم توفر معلومات كافية حول التجنيس وتوضيحها .
- ابراز دور النخبة المثقفة في المجتمعات في نشر الوعي والدفاع عن مقومات الامم والهوية الوطنية، وكيفية الاقتداء بها في واقعنا .

اما الدوافع الموضوعية فكانت كالآتي :

- تتبع قوانين ومشاريع التجنيس التي طبقت في تونس من طرف السلطات الاستعمارية ، واعطاء صورة عنها
- اظهار ردود الفعل من هذه القوانين والكشف عن نوايا الاستعماري من ورائها.
- ابراز دور النخبة التونسية في مواجهة هذه السياسة، والى اي مدى تمكنت من ذلك.
- عرض مواقف النخبة الفكرية والسياسية، وإبراز الوسائل المختلفة التي اعتمدت عليها لمواجهة هذه السياسة
- استخلاص اثار وانعكاسات هذه السياسة على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع التونسي
- استخلاص الدروس المستفادة من تجربة النخبة التونسية في مواجهة الاستعمار، والتي يمكن ان تكون مفيدة للمجتمعات الاخرى

-اهمية الموضوع :

تكمن اهمية الموضوع في كونه يعالج قضية من اهم القضايا التي واجهت النخبة التونسية ويمكن حصر ذلك فيما يلي:

- شكلت النخبة التونسية من مثقفين ومفكرين وسياسيين رأس حربة الحركة الوطنية التونسية ، التي سعت الى الاستقلال عن فرنسا وفهم دورها في مواجهة سياسة التجنيس .

- يساعدنا على فهم ما كانت تسعى اليه سلطة الحماية ضد المجتمع التونسي وثقافته من خلال استهداف الطبقات المثقفة.

- دراسة موقف النخبة ودورها من هذه السياسة يساعدنا على تقييم تأثير الاستعمار على مختلف جوانب الحياة في تونس، من سياسة واقتصاد وثقافة وتعليم اضافة الى استيعاب التحديات التي تواجهها تونس اليوم مثل الهوية الوطنية والعدالة الاجتماعية.

- يمكن هذا البحث من تقديم رؤية شاملة حول كيفية بناء الهوية الوطنية في مواجهة الضغوط الخارجية مما يعد فائدة لفهم عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي في السياسات الاستعمارية الاخرى.

-إشكالية الموضوع:

إن النخبة التونسية كغيرها من النخب المغاربية التي واجهت احتلالا مماثلا جعلها ترى في التجنيس هاجسا لا يمكن تخطيه لما يعود بالسلب على الاسهام الحضاري للتونسيين ، ومنه فإن الاشكال يتمحور حول ما هو الدور الذي لعبته النخبة التونسية بمختلف تياراتها في التصدي لسياسة التجنيس الفرنسي في تونس من 1885م الى 1933م؟، وتتفرع عن هذه الاشكالية التساؤلات الاتية :

- ما هي دوافع واهداف فرنسا لإصدار مثل هذه القوانين والتشريعات ؟

- ما هي الفئات الجنسية والعمرية المستهدفة من هذه السياسة؟

- كيف كان موقف النخبة التونسية من هذه السياسة والى اي مدى اثر موقفها في انجاح او افشال هذه السياسة؟

- كيف كانت اثار وانعكاسات هذه السياسة على حياة التونسيين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؟

- الى اي مدى نجحت النخبة التونسية في مواجهتها لهذه السياسة؟

–حدود الموضوع وزمانه :

قد تم حصر الاطار الزماني للدراسة في الفترة ما بين 1885م ، الذي يمثل تاريخ إصدار الحماية الفرنسية على تونس اول قانون من قوانين التجنيس، اما التاريخ الثاني 1933 م لم يكن محل صدفة وانما فرضته معطيات واحداث تاريخية تمثلت في وصول الرفض الشعبي والسياسي ذروته لهذه السياسة وزيادة الوعي لدى النخبة التونسية بخاطرها ، وانطفاء جذوة سياسة التجنيس.

–الدراسات السابقة:

تم الوصول الى مجموعة من الدراسات الاكاديمية التي اعطت لنا صورة عن خلفيات الموضوع وهي كالاتي :

– التجنيس بالجنسية الفرنسية خلال الفترة الاستعمارية في تونس والجزائر بكرادة جازية و جدو فؤاد .

– سياسة التجنيس الفرنسية في الجزائر وتونس والمواقف المختلفة منها 1885م –1936م لمريم قرماط وهوام اميرة .

اللتان في حقيقة الامر كانتا لنا عونا كبيرا في التعرف على اهم مصادر ومراجع الموضوع غير اننا لاحظنا ان هذه الدراسات ركزت على بعض القوانين دون غيرها خاصه قانون1923 م واهملت بعض الجوانب الاخرى كانعكاسات واثار هذه السياسة على المجتمع التونسي، ايضا اهملت بقدر كبير دور النخبة التونسية في الوقوف في وجهها حفاظا على الهوية الوطنية والقومية العربية ، وهو ما حولنا ابرازه وتسليط الضوء عليه لإثراء موضوعنا واعطاه لمسة وصورة جديدة . خاصة اننا ركزنا على الدوافع والاسباب اضافة الى إبراز مظاهر تراجع هذه السياسة خاصة بعد فترة الثلاثينيات واسباب هذا التراجع والى ماذا يعود.

–المنهج المتبع

تطلبت منا هذه الدراسة اتباع المنهج التاريخي بجميع آلياته من وصف ونقد وتحليل وشرح لمختلف الاحداث والحقائق الواردة في البحث ، اضافة الى المنهج الوصفي الذي اعتمدنا عليه في شرح بعض المصطلحات والمفاهيم والتعريف بالشخصيات وعرض الاحداث البارزة

–مصادر ومراجع الموضوع :

لإثراء موضوع الدراسة والتطرق الى جميع جوانبه اعتمدنا على مادة علمية من مختلف المصادر والمراجع ولعل من بينها

اولا : المصادر .

كتاب الشعب التونسي والتجنيس للجيلاني الفلاح، ايضا كتاب هذه تونس لثامر الحبيب اضافة الى كتاب عبد

العزيز الثعالبي تونس الشهيد .وكتاب علال الفاسي بعنوان الحركات الاستقلالية في المغرب العربي استفدنا من هذه المصادر في ابراز المواقف المتعددة من هذه السياسة، اضافة الى الوسائل التي استعملتها النخبة التونسية في مواجهتها.

ثانيا : المراجع .

كتاب علي المحجوبي، جذور الحركة الوطنية التونسية 1904 م 1934م ، وكتاب الطاهر عبد الله الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية قومية جديدة ، ولقد استفدنا من هذان المرجعان في كافة الدراسة .

ثالثاً : الجرائد و المجلات .

مجلة الاحياء في مقال لها بعنوان سياسة التجنيس بالجنسية الفرنسية في البلاد التونسية للعربي اسماعيل ومعمر العايب

مجلة دراسات في التاريخ والحضارة في مقالة عنوانها

مجله جامعة تكريت للعلوم الانسانية مقالة بعنوانها الخلافات الأيديولوجية الفكرية في الحركة الوطنية التونسية 1933 م 1937م لعواد ابراهيم خضر العبيدي حسن علي خضير العبيدي

رابعا: الكتب والمقالات الاجنبية :

- كتـــاب naturalisation et nationalisme en Tunisie de l'entre-deux-guerres لصـــاحبه Yahya El-ghoul
- مقال la français de Tunisie et l’autre dans les années 1920-1930

لصاحبه Fayçal el ghoul

–خطة الموضوع :

تضمنت مقدمة و مدخل تمهيدي وثلاثة فصول وخاتمة ، ففي المقدمة تم طرح الاشكالية وتفرعاتها مع ذكر الدواعي وأسباب اختيار الموضوع , الذاتية منها والموضوعية وكذا المنهج المتبع واهم المصادر والمراجع المعتمدة والصعوبات التي اعترضتنا اثناء انجاز هذا العمل ،وقد جاء المدخل بعنوان التجنيس والنخبة ، وتطرقنا فيه الى اعطاء مفهوم لغوي واصطلاحي لكلا المصطلحين ، اضافة الى ذكر اهم خصائص ومميزات النخبة بصفة عامة.

اما الفصل الاول فجاء بعنوان سياسة التجنيس واهدافها، والذي تطرقنا فيه الى ثلاثة مباحث المبحث الاول بعنوان دوافع واهداف سياسة التجنيس، اما المبحث الثاني قوانين ومشاريع التجنيس، اما المبحث الثالث فئات المجنسين

واعدادهم وخلاصة للفصل .

اما الفصل الثاني فجاء بعنوان النخبة التونسية وسياسة التجنيس ، تطرقنا فيه الى مبحثين المبحث الاول تحدثنا فيه عن المواقف من سياسة التجنيس وقسمناه الى ثلاث مطالب المطلب الاول موقف رجال الدين وركزنا عن علماء الزيتونة اما المطلب الثاني موقف المجلس الشرعي اما المطلب الثالث وهو موقف النخبة السياسية والفكرية ثم تطرقنا في المبحث الثاني الى وسائل مواجهة هذه السياسة ثم خلاصة الفصل .

اما الفصل الثالث فجاء بعنوان سياسة التجنيس بين الانعكاسات والتحديات ، وقسمناه الى ثلاثة مباحث المبحث الاول اثار وانعكاسات سياسة التجنيس السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تونس ، والمبحث الثاني مظاهر تراجع هذه السياسة وعدد المجنسين ، اما المبحث الثالث تطرقنا فيه الى عرض اسباب تراجع هذه السياسة والى اين آلت وفي الاخير اتممنا الموضوع بخاتمه كانت حوصله لما ورد سابقا .

-الصعوبات:

لا يخلو اي بحث اكاديمي من الصعوبات والعوائق التي تعترض صاحبه اثناء انجازه له وفيما يخص بحثنا :

-امتداد الفترة الزمنية من1885 م الى1933 م ، وهذا يستدعي ضرورة تتبع المراحل التي مر بها التجنيس طيلة هذه الفترة ، مع ذكر الآثار والانعكاسات التي صاحبته وإبراز المواقف المتعددة منه .

-تداخل القوانين مع بعضها البعض خاصة واننا وجدنا اغلب الدراسات ركزت على قانون 20 ديسمبر1923 م واهملت القوانين الاخرى .

-صعوبة تصنيف النخبة في ادراجها ضمن النخبة السياسية او النخبة الفكرية مما جعلنا نرجع الى السيرة الذاتية ونبحث كثيرا حتى نتمكن من تصنيفها .

-تضارب بعض الآراء حول المواقف من هذه السياسة وصعوبة ايجاد التعريفات لبعض الشخصيات التونسية التي تم ذكرها في المتن .

-صعوبة الحصول على المراجع والكتب الالكترونية التي تناولت الحركة الوطنية التونسية مع تعذر الوصول الى مواقع العديد من الجامعات التونسية لأنها ممنوعة الوصول الى الخوادم في منطقة خارج حدود تونس والمستودعات الرقمية التونسية غير متاحة الا داخل حدود الدولة التونسية .

وفي الاخير نحمد الله الذي اعاننا في انهاء هذا العمل ونتمنى ان نكون قد وفقنا في ذلك واعطينا هذا الموضوع حقه من الدراسة ، ومع ذلك يبقى بحثنا مجرد محاولة فإن اخطئنا فنسأل الغفران وإن اصبنا فذلك توفيق من الله عز وجل .

روضة غربي- يمينة شاوي: الوادي في 09/06/2024

المدخل

أولا : التجنيس

ثانيا: النخبة

اولا: التجنيس.

إن دراسة مسألة التجنيس من المسائل المهمة لفهم التغيرات الديموغرافية والسياسية في الدول، كما تساهم في تحليل تأثيرات هذه العملية على حياة الأفراد والمجتمعات. ولفهم هذه القضية الجوهرية ودراستها دراسة معمقة،يجب استعراض المفاهيم المختلفة للتجنيس وتحليل مختلف الجوانب المرتبطة بهذه العملية، مع التركيز على الفروق بين التعريفات اللغوية والاصطلاحية .

1 – تعريفه لغة:

أصله من الفعل جَنسَ ، يجنس ، تجَنيسًا ، جنس الأشياء شاكل بين افرادها[1] يذكر الأصمعي صاحب كتاب الاجناس هو أول من جاء بلقب التجنيس ، و يقصد به جنست الحكومة كل الأجانب في الجنسية أي اعطتهم جنسية البلد.[2] و التجنيس في اللغة من الجنس و النوع أو الضرب من الشيء ، فالابل جنس من البهائم[3] .

2 – تعريفه اصطلاحا:

هو تبعية قانونية و سياسية تحددها الدولة ، يكسب الفرد من خلاله صفة المواطنة لهذه الدولة ، تربط بين الفرد و الدولة ، تضامن و يساعد في هذا التبادل في الحقوق و الواجبات أو هي علاقة سياسية قانونية بين الفرد و الدولة ، و تعيين الحقوق و الواجبات المتبادلة ،كما تدل كلمة التجنيس على أنها مجموعة من القوانين و المواثيق التي تؤدي بدورها الى تغيير الفرد الى غير جنسيته الأصلية في دولة تستقبله مع مراعاة شروط و امتيازات متعارف عليها حسب القانون الخاص للدولة كمدة إقامة محددة من أجل السيطرة .هو نيل جنسية بلد ما بعد الميلاد وفقا لطلب ، يرتبط ذلك الطلب بشروط تحددها الدولة التي ارسل اليها طلب التجنس بجنسية مواطنيها و هناك فرق بين التجنس و التجنيس ، فالأول طوعي أما الثاني فإلزامي[4].

ولعل أحسن تعريف للتجنس كقضية سياسية وقانونية ولها ارتباط بالجانب الديني من حيث الأحكام المترتبة على الدخول في جنسية الغير، نجده عند الشيخ الزيتوني المصلح "محمد المختار بن محمود[5] صاحب المجلة الزيتونية،

---

[1] أبو الحسن أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ط2، دار الفكر للطباعة و النشر، بيروت ، 1979م ، ص 486 .

[2] ابو فضل جمال الدين، محمد بن مكرم، **لسان العرب لابن منظور**، ط 3 ، دار صادر للطباعة و الشر ، بيروت ، لبنان ، 1994م، ص 43.

[3] محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، **القاموس المحيط** ، ط 8 ، ج2 ، مؤسسة الرسالة ، لبنان ، (د. ت) ، ص 537 .

[4] عبد الوهاب الكيلاني، **موسوعة السياسة** ، ط1 ،ج1 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، لبنان ، (د.ت)، ص 690 .

[5] **محمد المختار بن محمود: (1904م–1973م)**: زيتوني التكوين، ترقى في التعليم حتى أصبح مدرسا من الطبقة الأولى سنة 1932، تولى التدريس أيضا بالصادقية وتولى الفتيا ثم التدريس بالجامعة الزيتونية بعد الاستقلال. تولى تأسيس ورئاسة المجلة الزيتونية، التي كان ينشر فيها بعض المواضيع الاصلاحية. **ينظر:** محمد بوزغيبة، **الشيخ الجليل محمد العزيز جعيط: حياته اصلاحاته وآثاره**، ط 2، الدار المتوسطية للنشر، تونس،2010م، ص 128.

حيث يقول: "يكون الإنسان مسلما يعمل بالإسلام ويهتدي بهديه، ويأتمر بما جاء به، فيتعلق غرضه بالانسلاخ عن الجنسية الإسلامية والعياذ بالله – لغرض أدبي سافل أو مادي زائل، فيعتنق جنسية دولة من الدول الأجنبية، التي تدين بالمسيحية وتعمل بالقوانين الوضعية، فيصير معتبرا كفرد من أفرادها. ويلتزم في إطار التجنيس بالانسلاخ عن أحكام الشريعة الإسلامية وعن العمل بمقتضاها، ويلتزم في مقابلة ذلك بالعمل بقوانين تلك الدولة التي تجنس بجنسيتها، سواء في أحواله الشخصية أو في المعاملات أو في العقود والالتزامات أو في جميع الجزئيات. فيكون بذلك قد نبذ الإسلام وانسلخ عنه، ودخل في الكفر راضيا مختارا، ويترتب عن ذلك تغيير في أحواله من جميع النواحي، يطلق امرأته فيكون طلاقه غير نافذ، ويجبر قانونا على البقاء معها والإنفاق عليها. ويموت فتقسم تركته على غير الفريضة الشرعية، ويصبح مجبورا على التحاكم إلى غير قضاة الشرع، وقبل أن يمضي على عقدة التجنيس يكون عالما بجميع ذلك مطلعا عليه فهذه صورة عقدة التجنيس"[1]. وهكذا يصير المتجنس تابعا للمحاكم الفرنسية لا للمحكمة الشرعية، مما يجعل المتجنسين. من التونسيين خاضعين لأحكام القانون الوضعي الفرنسي في أمورهم العائلية والمدنية والقضائية، فيكون هؤلاء أشدّ بعدا عن الحظيرة العربية الإسلامية[2].

ثانيا: النخبة.

تعتبر دراسة النخبة محوراً أساسياً في العلوم الاجتماعية، حيث يُعد مفهوم "النخبة" من المفاهيم متعددة الأبعاد، وقد اختلفت تعريفاته باختلاف السياقات والمجالات التي استخدم فيها. يهدف هذا المبحث إلى استعراض المفاهيم المختلفة للنخبة وتحليل الأدوار التي تلعبها في تشكيل المجتمع، مع التركيز على التباينات بين التعريفات اللغوية والاصطلاحية لهذه الفئة.

1 – تعريفها لغة :

تشتق كلمة النخبة من الفعل المتعدي نَخَبَ ، و تدل في اللغة العربية على الشيء المختار و المصطفى في أمر ما ، و قد وردت في القواميس العربية للإشارة الى نخبة القوم و صفوتهم ، إذ يعرفها ابن منظور بقوله : "خيارهم و الانتخاب هو الانتزاع و الاختيار و الانتقاء و منه النخبة و هم الجماعة تختار من الرجال فتنتزع منهم[3]" ،

[1] محمد المختار بن محمود ، "**حكم الله في التجنيس** "، المجلة الزيتونية ، ج1 ، مج1 ، تونس ،1936م ، ص 489.

[2] محمد الصادق عبد اللطيف ، ا"**لمؤتمر الافخارستي بتونس حملة صليبية عليها** " ، الاتحاف ، ع60، تونس،1995م ، ص ص 5 ،6 .

3، ابو فضل جمال الدين ، محمد بن مكرم ، **المصدر السابق** ،ج4 ، ص 2468 .

و هناك مفاهيم تقترب من النخبة و هم مثل الصفوة[1] ، و الانثيليجنسيا[2] و الاوليغارشيه[3] ، ويتبين لنا من خلال هذه التفسيرات اللغوية و المعجمية أن كلمة النخبة تدل على الاختيار و الانتقاء و الاصطفاء ، أما في اللغة الفرنسية فإن كلمة النخبة élite مشتقة من الأصل اللاتيني يشبه نفس المعنى المستعمل في اللغة الفرنسية.[4]

2 – التعريف الاصطلاحي

أ/ تعريفها عند المسلمين : لقد كان المسلمون في العصور الوسطى خاصة خلال العهد العباسي يقسمون المجتمع الى ثلاث فئات هي العامة و الخاصة _ النخبة الحاكمة _ و هو ما يوافق تقسيمات الفلاسفة و علماء الاجتماع و السياسيين الغربيين المعاصرين ، و الذين قسموا المجتمع بدورهم الى جماهير و نخبة غير الحاكمة و نخبة حاكمة و تواصل هذا التطابق بين التصور الاسلامي و مثيله الغربي يعتمد تصنيف فئات الخاصة و خاصتها النخبة الغير حاكمة و الحاكمة الى مجموعات كثيرة و متغيرة[5] .

ب/ تعريفها عند الغربيين : استعمل مصطلح النخبة عند الغرب و بالضبط في القرن 17م ، للدلالة على السلع ذات الجودة ثم الوحدات العسكرية الخاصة و فئة النبلاء المتميزين ، و قد م ارتبط مفهوم النخبة بالإنسان الفارس الشجاع النبيل الذي يتميز بالأخلاق الرفيعة ، و يمتلك رصيدا ثقافيا و معرفيا متميزا مثل ديكارت (Descartes) و باسكال (Pascal)، أما خلال الفترة المعاصرة فقد ظهرت أزمة النخب و أصبح الحديث عن النخب نماذج متعددة من الانسان لم تبلغ مرتبة الكمال و التميز مثل الانسان الاقتصادي و الانسان التقني و الانسان الديمقراطي و حاليا أصبح هناك ما يسمى بالنخب السياسية و النخب التقنية و النخب العسكرية و النخب الاقتصادية و النخب الثقافية .

---

1 **الصفوة** : تضم اشخاصا وجماعات والذين يتميزون بالقوة والتاثير الذي يمارسونه سواء عن طريق اتخاذ القرارات او بالافكار والاحاسيس والمشاعر التي يبدونها شعارا لهم ،**ينظر** : نعمان عباسي ،**الحكم الراشدي واولوية ترتيب المشهد النخبوي الجزائري**، مجلة الباحث الاجتماعي ،ع10،جامعة قسنطينة 2، الجزائر ، 2010م،ص116 .

2 **الأنتيليجيسيا** ، تعني وجود المتقضي كجماعة محددة داخل المجتمع ويتمثل هؤلاء المتقضي في النقاد والروائيين والثورين الذين يحددون معالم الطريق في أي دولة ويتميزون بقوتهم الايديولوجية والسياسية ،**ينظر** :.w w w kolorb Hrabia. net . تاريخ الاطلاع : 2024/1/12م ، الساعة ، 10:00

3 **الاوليغارشية** :يقصد بها حكم الاقلية وهي فئة صغيرة من المجتمع تسيطر على مقاليد الحكم وتتميز بالحسب والنسب والنفوذ والثروة والسلطة العسكرية ،وغالبا ما تحكم الحكومات الاوليغارشية عائلات وراثية ويعد افلاطون اول من اشار الى النخبة الاوليغارشية في كتابة الجمهورية، **ينظر**: جميل حمداوي ، **سيسيولوجيا النخب (النخب المغربية نموذجا)** ، دار ألوكة للنشر، (د .ب. ن) ، 2015 م، ص 156.

4 عبد الله كبار ، **النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر قراءة سيسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة** ، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية ، ع11 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة الجزائر، جوان 2013م، ص12.

5 عبد النور خبثر ، **تطور الهيئات القيادية في الثورة التحريرية (1962م – 1954م)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،تخصص تاريخ معاصر ،اشراف: حباسى شوق ، جامعة الجزائر ،2005م ،2006م ،ص12.

غير أن أهم تلك التي تسايطر على السلطة و زمام الحكم ، في حين ترفض الماركسية مفهوم النخبة الذي يحيل على الصراع الطبقي و التفاوت الاجتماعي، وجود طبقة مهيمنة و مسيطرة ممثلة في النخبة البورجوازية و تؤمن بالصراع بين النخبتين و تناصر العمال للقضاء على النخبة الحاكمة و المالكة لوسائل الانتاج[1] .

لقد ظهرت نظريات النخبة مع أواخر القرن 19م بعد ظهور نظرية للإيطالي فلفريدو باريتو(Wilfredo Pareto)[2] الذي استخدمه للإشارة الى القلة التي تمارس القيادة في المجتمع يشطر بها الحاكم و الذي ينازع على الحكم ، أي النخبة الحاكمة و النخبة السياسية المعارضة ، ثم قام المفكر السياسي ،روبرت ميشلز[3](Ropert Michels) بتعميم استخدام مصطلح النخبة عندما انجز دراسة رائدة حول ظاهرة الاوليغارشية حكم القلة المسيطرة نشرها عام 1911م في كتاب بعنوان " سيسيولوجيا الحزب السياسي في الديموقراطية الحديثة"[4] لنجد بعدهم العديد من العلماء الذين تناولوا نفس الموضوع من وجهة نظرهم ، على غرار الايطالي جايتانو موسكا (Gaetano Mosca) [5]و يعرف النخبة بأنها الفئة المراقبة التي تملك النفوذ و القوة و المؤهلات و الامتيازات الطبيعية و المكتسبة . أي أنها صفوة من الناس المتعلمين و المثقفين و الناجحين و الأذكياء و العباقرة و الموهوبين و رجال الدين المتفوقين الذين وصلوا الى مناصب مهمة في الحكم و الرئاسة و الادارة ، بسبب قدرتهم العقلية و الذهنية و الكفائية و ذكائهم الخارق و مواهبهم المتميزة و تفوقهم السياسي و العلمي[6] و معنى ذلك أن النخبة هي المسيطرة على زمام الامور في الدولة و تملك القوة و النفوذ و السلطة و القرار في ادارت الدولة الحاكمة و وزنها و تتميز بالوعي و التماسك

---

[1] جميل حمداوي ، **المرجع السابق** ، ص 12.

[2] **فلفريدو باريتو (1848م–1923م)** :عالم اقتصاد في ايطاليا و عالم اجتماع و فيلسوف اشتهر بمبدأ باريتو في علم الادارة ساهم بشكل كبير في مجالات الاقتصاد و العلوم الاجتماعية يعد شخصية مثيرة للجدل بسبب افكاره حول النخبوية و الليبرالية ، **ينظر**: **https//www al.jazwah.com** ، تاريخ النشر 2/3/ 2023 م، تاريخ الاطلاع 2024/2/24م .

[3] **روبرت ميشلز (1876م–1936 م)** : عالم اجتماع و سياسة ايطالي الجنسية ولد في كولونيا بألمانيا درس القانون و الاقتصاد و العلوم السياسية في جامعة ألمانيا و ايطاليا عمل أستاذ للاقتصاد و العلوم السياسية في جامعات ايطالية في فترة قصيرة ثم انظم للحزب الفاشي الايطالي ، **ينظر**: **https//www.nama-center.com** ، تاريخ النشر 2017/02/21م ، تاريخ الاطلاع 2024/02/27م ، الساعة 14:23 .

[4] توماس بوتومور ، **النخبة و المجتمع** ، تر :جورج جحا ، ط1 ، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت –لبنان ، 1988 م، ص 5 .

[5] **جايتانو موسكا (1858م–1941م)** : صحفي و مفكر سياسي ايطالي يعتبر أحد مؤسسي نظرية النخبة الى جانب فلفريدو باريتو روبرت ميشلز ركز موسكا على فكرة ان السلطة في أي مجتمع بغض النظر عن شكله تتركز دائما في يد أقلية منظمة النخبة بينما تظل الغالبية غير منظمة (جماهير) ، **ينظر :.** www.Hindawi.org //http تاريخ النشر :2019/10/16م، تاريخ الاطلاع : 2024//02/20م ، الساعة 10:52.

[6] جوت سكوت ،**علم الاجتماع المفاهيم الاساسية** ،تر: محمد عثمان ،ط2 ،الشبكة العربية للأبحاث والنشر ،بيروت ،2013م، ص362

كما تناول الامريكي رايت ميلز(Wrighte Mills) [1]موضوع النخبة في كتابه النخبة الحاكمة حيث أكد وجود طبقة مستقلة و بأن الشعب مبعد عن كل القضايا السياسية و القرارات المهمة[2] ، و قد تبنى فيما بعد نفس التحليل الباحث الفرنسي رايمون ارون(Raymond Aron) الذي خصص مجموعة من الدراسات و المقالات لتحليل النخبة السياسية خصوصا في الدول الاشتراكية[3] .

أما باريتو فلقد استخدم مفهوم النخبة للإشارة الى التفوق في مجالات الذكاء و الطابع و المهارة و القدرة و القوة ..الخ و على الرغم من انه اعترف بإمكانية حصول بعض الافراد على لقب النخبة دون امتلاكهم للصفات التي تؤهلهم لذلك[4] . كما يذهب باريتو الى انه بالإمكان قياس درجة التفوق او الامتياز في كل مجالات النشاط الانساني وعلى ذلك فان النخبة تتألف من اولئك الذين يحطون على اعلى الدرجات في مجالات نشاطهم وميز باريتو بين نوعين من النخب ، نخبة حاكمة وهي التي تمارس الحكم بشكل مباشر او غير مباشر واخرى غير حاكمة تتمتع بالصفات المميزة للنخبة الاولى ولكنها لا تمارس الحكم او السلطة وتشكل هاتان النخبتان الطبقة العليا في المجتمع اما البقية افراد المجتمع فيشكلون في نظر باريتو النخبة وهم لا يمثلون وزنا سياسيا كثيرا حيث نجده في معظم كتاباته يستخدم هاتين الفئتين للإشارة الى وجود قله حاكمة بحكم خصائصها وصفاتها وغالبية محكومة بحكم افتقادها للمؤهلات الشخصية التي تمكنها من ممارسة السلطة[5].

من خلال هذه التعاريف نلمس بعض الاختلافات في تحديد مفهوم النخبة التي يمكن تفسيرها بتمايز جماعات النخبة من مجتمع الى اخر في اطولها وثقافتها وتوجهاتها ومع ذلك هناك قاسم مشترك بينها يكمن في ان المصطلح يفيد في دلالته الاولى الاشارة الى قلة من افراد المجتمع نملك مكانة في مختلف الميادين.

---

[1] **رايت ميلز (1916م–1962 م)**: عالم اجتماع امريكي من مدينة والحو ولاية تكساس ،درس علم الاجتماع في اوستن وجامعة وجامعة كولوبيا ،عمل استاذ لعلم الاجتماع في الاخيرة انتقد النخبة الامريكية ودافع عن مساواة والعدالة الاجتماعية ومن اعماله كتاب النخبة الحاكمة ،**ينظر**: **https//www.boukultra.com.** ، تاريخ النشر 10-07-2015م ، تاريخ الاطلاع 24-02-2024م ، الساعة 19:23.

[2] **رايمون ارون (1905م– 1983م)** : فيلسوف و عالم اجتماع و كاتب فرنسي ولد في 14-3-1905 ، في مدينة باريس درس الفلسفة في مدرسة الاساتذة العليا في باريس عمل أستاذ للفلسفة و علم الاجتماع في جامعة كوليج دوفرانس اشتهر بأعماله حول فلسفة التاريخ و علم الاجتماع السياسي توفي 17-10-1983م، في باريس فرنسا ، **ينظر**: **https/www mominoun.com** ، تاريخ النشر 10-07-2014 م، تاريخ الاطلاع 24-02-2024 م، الساعة ، 10:32.

[3] حسن قرنفل ،**المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء ام تكامل**، ط1، دار افريقيا الشرق ، الدار البيضاء ،المغرب ، 1997 م،ص147 .

[4] سناء نويجي ،**دور المثقفين الجزائريين في الثورة التحررية (1954م–1962م) احمد طالب الابراهيمي –محمد حربي نموذجا**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ المغرب المعاصر ،إشراف: ميسون بلقاسم ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2018م 2019م ،ص 154 .

[5] جوليان فروند ، **سلسلة اعلام الفكر العالمي** ،تر: منى النجار ، ط1، المؤسسة العربية للدراسة والنشر ،بيروت ، 1980م ،ص204

ج/ النخبة في التاريخ المعاصر:

اما النخبة في عصرنا هذا السياق ،فقد اصبح لها مفهوم يشبه مفهومها في الثقافة الغربية ،وفي هذا السياق يقول الباحث المغربي المختار بن عبداللاوي[1]" يختلف مفهوم النخبة بمعانيه المعاصرة كثيرا عن المعاني الغريبة التي نجدها في الثقافة العربية التقليدية[2]" ،وهو يقصد مفهوم الملا تحديدا النخبة القبلية التي تأخذ القرار بناء على معايير متعددة تتداخل فيها الاعتبارات الاسرية بالموقع الاقتصادي والاعتبار الاجتماعي ،ولا يبتعد عنه كثيرا مفهوم الخاصة الذي ساد في العصر العربي الوسيط ،فهو يشير الى شخصيات اعتبارية ومالية وفقهية قريبة من موقع القرار ،يستشيرها الخليفة او السلطان او الامير بصورة دائمة او مؤقتة[3] ، ويرى عبد الرحيم العطري[4] اي العرب يستعملون مصطلحات اخرى تدل على نفس المعنى ومن ذلك الطليعة والملا والخاصة والصفوة والاعيان والوجهاء فكلها مسميات بمعنى واحد يفيد التمييز والاختلاف[5] .

وفي الاخير نصل الى ان النخبة هي فئة متميزة من الناس وصلت الى مناصب الحكم وضع القرار بفضل علمها او نسبها او ثروتها او مكانتها او قربها من السلطة ،ولا تقتصر النخبة على مجتمع معين بل تعرفها جميع الشعوب .

3-خصائص ومميزات النخبة :

يمكن ان نقول ان النخبة او الصفوة او الخاصة تتميز مقارنة بالجماهير العامة او العوام بمجموعة من الصفات والخصائص والمميزات فماهي ؟

من اهم المميزات والخصائص ما يلي :

- اقلية من افراد المجتمع تحكم البلاد وفق عامل وراثي او وفق عامل الاستقطاب الشخصي
-تتميز مؤهلاتها وكفاءتها مقارنة بباقي الطبقات والفئات الاجتماعية الاخرى

---

[1] **المختار بن عبد اللاوي** : استاذ مادة الفلسفة جامعة الحسن الثاني المحمدية مختص في الفلسفة السياسية والاسلاميات المعاصرة مسؤول وحدة الدكتوراء صدرت له عدة كتب وترجم العديد منها احر كتاب ماذا بعد الربيع العربي بالإضافة الي العديد من الدراسات والمقالات باللغات العربية و الانجليزية و الفرنسية في الفلسفة و اشرافه على تنظيم العديد من الندوات العلمية و الوطنية و الدولية ، **ينظر: https//altamureeri.net**، تاريخ النشر 17-4-2017م ، تاريخ الاطلاع 25-2-2024 م، الساعة ، 12:00.

[2] المختار بن عبد اللاوي، **انتاج النخب وتدويرها في المغرب ونخب مغاربية الخلفيات المسارات والتأثيرات**، ط1، منشورات مدى، الدار البيضاء، المغرب ،2012 م، ص9.

[3] جميل حمداوي، **المرجع السابق**، ص13

[4] **عبد الحليم العطري**: باحث مغربي حاصل على الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد الخامس الرباط يعمل حاليا أستاذ لعلم الاجتماع بجامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس عضوا في مجموعة من الهيئات العلمية و نشر العديد من المقالات و المؤلفات منها صناعة النخبة بالمغرب، سيسيولوجيا الأعيان، آليات انتاج الواجهة السياسية، **ينظر**: **https//www.mominoun.com** ، تاريخ النشر 29-05-2018 م، تاريخ الاطلاع 25-2-2024 م، الساعة ، 13:00 .

[5] عبد الحليم العطري، **سيسيولوجيا الاعيان**، ط3، دفاتر العلوم الانسانية، الرباط ،2013 م، ص12.

-تملك القوة والنفوذ والهيمنة والسيطرة على السلطة السياسية وضع القرار والتأثير في الاخرين وفي القرارات السياسية المحلية، الجهوية، الوطنية، الدولية.

-تمتلك من الثروة والقدرة والمواهب ما يجعلها تتميز عن باقي الطبقات الاخرى.

-مجموعة من الافراد الذي يتميزون بالقدرات العالية في الاداء ومجال تخصصهم تتمتع سيمة تمايز والاختلاف والقوة ،بمعنى ان الصفوة هي التي تحصل على اعلى درجات في مجال عملها او نشاطها الذي تزاد له.

-تنتمي الى الاقلية العليا، وتمتلك الدهاء والحيلة والذكاء ولها قوة التأثير في الطبقات الاجتماعية الدنيا . تحتل النخبة مواقع الصدارة والمناصب الكبرى في المؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية[1]

جماعة النخبة جماعة وظيفية متميزة تقوم بمهمة التخطيط والاستشراف و التنفيذ والتدبير والتنظيم والاشراف والتوجيه والتقويم والتتبع والمواكبة وعملية التصحيح[2] .

هذه هي اهم خصائص النخبة التي تتميز بوظائفها السامية وبأحقيتها الشرعية والقانونية والفضائية والدستورية في اصدار القرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية والادارية، مع إلزام الاخرين بتنفيذها وتطبيقها مادامت تمتلك القوة والجاه والسلطة والنفوذ والمكانة الهرمية العالية في المجتمع.

[1] جميل حمداوي ، **المرجع السابق** ، ص ص 9 ، 10 .

[2] **نفسه** ، ص10 .

الفصل الأول: قوانين التجنيس والفئات المستهدفة

اولا: الاهداف والغايات.

ثانيا: قوانين التجنيس وتطوراتها

ثالثا: الفئات والاعداد المجنسة.

اتبعت السلطات الاستعمارية الفرنسية في تونس العديد من السياسات والاستراتيجيات ،التي كانت تهدف من ورائها الى فرض سيطرتها المطلقة ،واحكام قبضتها على ذلك البلد ،ولقد كانت سياسة تجنيس التونسيين بالجنسية الفرنسية والحاقهم بالحضيرة الفرنسية من بين احدى تلك السياسات التي ركزت عليها الادارة الفرنسية خلال فترة الحماية (1881م-1956م) ، ووظفتها كأداة استعمارية مهمة ، لتحقيق اهدافها السياسية والاقتصادية و الاجتماعية ، عن طريق استصدار مجموعة من القوانين والمراسيم ، التي اتخذت اشكالا مختلفة وتغيرت شروطها بمرور الزمن بحسب الغاية والهدف المرجو ، مما يستدعي منا دراسة معمقة لهذه السياسة، لفهم تداعياتها وابعادها واهم وسائلها .

اولا: الأهداف والغايات.

لقد سعت السلطات الفرنسية الى اخراج مشروع التجنيس من مجرد فكرة الى مرحلة الانجاز الحقيقي و ذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف و الغايات و التي تم ادراجها ضمن مخطط يهدف الى أن يعتنق المجنس الديانة المسيحية ، و يلتزم بالانسلاخ عن أحكام الشريعة الاسلامية و العمل بمقتضاها ، و في المقابل يلتزم بالعمل بقوانين الدولة التي يتجنس بجنسيتها سواء في احواله الشخصية أو في العقود او في المعاملات ، و هذا انسلاخ كامل عن الدين الاسلامي[1].الذي يمثل القاعدة الايمانية و المرجع الاول في حياة المسلمين ، سعيا منها الى استئصال كل مقومات الشخصية التونسية كاللغة و الدين و القيم[2] و ما يترتب عليه من ضعف الشعور الوطني و الاسلامي و بالتالي إضعاف روح المقاومة و تغيبها[3] . حتى يسهل عليها مد جذورها وبسط نفوذها مدة اطول في المنطقة ، حيث سعت سعيا حثيثا للقضاء على الذاتية الوطنية و الشخصية العربية الاسلامية بشكل قانوني ، لإتمام عملية الدمج المفروض بالقوة لدى التونسيين[4] و تفكيك الوحدة الوطنية للشعب التونسي[5] .وهو ما سيكون له اثار وانعكاسات سلبية على مختلف مجالات حياته السياسية و الاقتصادية والاجتماعية .

---

[1] محمد المختار بن محمود ، **حكم الله في التجنيس ، المصدر السابق** ، ص 489 .

[2] احمد خالد ، **اضواء من البيئة التونسية علي الطاهر و نضال جيل** ، ط1 ، الدار التونسية للنشر (د.م) ، 1979م، ص 59

[3] ايهاب حسين مصيريع ، "**بدايات التغلغل الاوروبي في تونس وفق المخططات الاستعمارية**" ، مجلة كلية التربية الانسانية و العلوم التربوية الانسانية ، جامعة بابل العراق ، ع35 ، 2017 م ، ص 829 .

[4] سعد توفيق البزاز ، **الحركة العمالية في تونس (1924م-1954م) نشأتها و دورها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي** ، ط1،زهران للنشر ،عمان، 2009م ، ص 25 .

[5] علي داهش ، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر** ، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي جامعة الموصل ، 2014م ، ص ص 21، 22 .

والمتتبع لمراحل سياسة التجنيس في تونس لقوانينها وتشريعاتها فإنه يدرك مدى خطورتها على تاريخ تونس وعراقته ، فعملت على طمس معالم الدين الاسلامي ، ومحو الشخصية التونسية، و تحويل المتجنسين الى مواطنين فرنسيين و دمجهم بالمجتمع الفرنسي و من ثم القضاء على الثقافة و الهوية التونسية[1] .

وهوما نستخلصه من كلام المقيم العام[2] الفرنسي في قوله : " إن خطوط تونس مرتبطة بخطوط فرنسا الى الابد ، تونس بلد جديد و بدون جنسية مسألتنا أمس و اليوم تجنيس الأجانب و تجنيس الاهالي التونسيين[3]" .

إذا من خلال هذا التصريح ندرك اهداف سياسة التجنيس بصفة خاصة والوجود الفرنسي في تونس بصفة عامة لان سياسة التجنيس كشفت الوجه الحقيقي لهذا التواجد في البلاد التونسية.

ولتحقيق اهدافها الاستعمارية كان لابد عليها من الوقوف في وجه المنافسات الاوروبية في المنطقة ، خاصة ايطاليا التي تفاقم افراد جاليتها مقارنة بالجالية الفرنسية ، بسبب عزوف الفرنسيين عن الهجرة الى البلاد التونسية رغم الاغراءات و التشجيعات المادية التي وفرتها فرنسا ، و من هنا يتجسد مخاوف سلطات الحماية من مزاحمة الايطاليين الشيء الذي يمكن أن يثير مطامعهم مجددا تجاه الاراضي التونسية[4] . خاصة وان الجالية الايطالية التي كان لديها قاعدة من المثقفين و الأطباء و المهندسين و كبار التجار و الملاك[5] في كل مكان ما أتاح انتشار لغتهم و ثقافتهم في المقاهي و الشوارع ، حيث أصبحت تونس عبارة عن مستعمرة ايطالية تديرها السلطة الفرنسية ولذلك لجأت الى توطين الاوروبيين و منحهم الجنسية الفرنسية ، من مالطيين و اسبان و انجليز و يهود بالإضافة الى تجنيس التونسيين[6] ،من أجل تفوق الجالية الفرنسية في البلاد التونسية التي هددت من طرف الايطاليين[7] و التي تصاعد مدها و تعاظم نفوذها ،إضافة الى تقديم مجموعة من الاغراءات كالثلث الاستعماري[8] و الذي من خلاله

---

[1] علي المحجوبي ، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربين** ،ط1، مج2 ، دار سراس ، تونس ، 1986م، ص ص 81,82 .

[2] **المقيم العام** : موظف يمثل الحكومة الفرنسية في تونس يمارس صلاحيات في غاية الاهمية بموجب مرسوم 1881 م ،كان يتلقى التعليمات و الأوامر من الحكومة الفرنسية له صلاحيات غير محدودة جعلته يتدخل في مختلف قطاعات الدولة المحمية ، **ينظر**: أحمد القصاب ، **تاريخ تونس المعاصر (1881 م–1956م)**، تر : حمادى الساحلي ، ط1 ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس ، 1986م ، ص 379 .

[3] عمر قريشي ، **"قراءة في مسألة التجنيس بالبلاد التونسية زمن الحماية الفرنسية (1909 م–1933 م)** "، مجلة دراسات في التاريخ و الحضارة ، ع2 ، مج2 ، جامعة المنستير ، تونس ، 2022 م ، ص 16 .

[4] **نفسه** ، ص 19.

[5] أم الخير بان ، **الجاليات الاوروبية في تونس و موقفها من الحركة الوطنية التونسية (1881م–1965م)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ بلاد المغرب المعاصر ، إشراف :محمد السعيد عقيب ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر ، 2021م-2022م، ص ص 102 .

[6] اسماعيل العربي ،" **السياسة الاستيطانية في المغرب العربي فيما بين الحربين (1919م–1939 م) ، تونس ، المغرب الاقصى نموذجا**" ، مجلة القرطاس ، ع 19، يناير 2020م، ص ص 163، 164 .

[7] أحمد توفيق المدني ، **مذكرات حياة كفاح** ، ط1،ج1 ، دار البصائر ، الجزائر ، 2009 م، ص 179 .

[8] **الثلث الاستعماري** : مصطلح لتمييز من الموظفين و نظرائهم الفرنسيين اذ اصدرت فرنسا قرارا يمنح الموظفين الفرنسيين علاوة قدرها 33% من الراتب الكلي مع ملاحظة أن الميزانية التونسية كانت مثقلة بنفقات كثيرة 54% من مجموع الميزانية العامة ، **ينظر:** عواد ابراهيم خضير العبيدي ، و حسين علي خضير العبيدي ، **"الخلافات الايديولوجية الفكرية في الحركة الوطنية التونسية (1933 م–1937 م)** " ، مجلة جامعة تكوين للعلوم الانسانية ، جامعة تكوين ،كلية العلوم الانسانية ، ع4 ،مج32 ، 2016 م، ص 24 .

يصبح الموظف الفرنسي يتقاضى ثلث مرتبه، بالإضافة الى مرتبة الاصلي[1] . وذلك من أجل تفوق الجالية الفرنسية في تونس ،كما عملت على تكوين أجهزة أمنية لخدمة مصالح المتجنسين التونسيين و للحفاظ على حقوقهم مثل عصبة المسلمين الفرنسيين [2] لتقديم تسهيلات لمنح صفة المواطنة الفرنسية[3] .وهذا ما يجعلنا ندرك مخاوف فرنسا من عدم تحقيق اهدافها من وراء هذه السياسة هذا من جهة ورغبتها في اضعاف و تفكيك الحزب الدستوري[4] ، وذلك من خلال منح الجنسية الفرنسية للتونسيين ،بهدف تطويق و غزل الحزب عن شعبيته و خاصة بعد زيادة عدد المنخرطين فيه حيث بلغت حوالي 30 الف منخرط سنة 1923م [5]من جهة ثانية

كم حاولت احتواء كل معارضة او حركة وطنية تشكل خطرا على الوجود والمصلحة الفرنسية بتونس ، وذلك من خلال استقطاب الفئة التونسية المتنورة فقط من اجل الدفاع على مصالح فرنسا في المنطقة[6] .

إضافة الى رغتها في تحقيق اكثر ديمغرافية فرنسية في تونس من اجل احكام السيطرة الداخلية على البلاد تسهيلا لإدماجها من جهة واحتواء الجاليات الاوروبية المقيمة في تونس من جهة اخرى[7] خاصة وان عدد الجالية الفرنسية كان اقل من الجاليات الاخرى مما اوجد تنافس استعماري خاصة مع الجالية الايطالية [8]ولذلك صرح رئيس الحكومة الفرنسية ريمون بوانكاريه[9] بأن عدد الفرنسيين في تونس ليس كافيا وان عدد الايطاليين اكثر وانه لابد من العمل لترجيح كفة الفرنسيين وذلك لا يتم الا بالتشجيع على التجنس بالجنسية الفرنسية [10]

كما اصرت على تفكيك الوحدة الاجتماعية و الثقافية للمجتمع التونسي وتكوين نخبة قادرة على صيانة واستمرارية الاستعمار وضمان جذور التواصل بينه وبين الدولة المحمية[11]

---

[1] محمد الصادق عبد اللطيف ، **المرجع السابق**، ص ص 6 ،7 .

[2] **عصبة المسلمين الفرنسيين** : هي عبارة عن جهاز استحدثته فرنسا من أجل تسيير مشروعها الذي ترمي من خلاله تجنيس التونسي و الفضاء على هويتهم العربية الاسلامية ، كما جاء بهدف صيانة حقوق المتجنسين الجدد و تسعى هذه العصبة لتحقيق جملة من الأهداف منها تحقيق التضامن و توثيق الصلة بين المسلمين من ذو الجنسية الفرنسية و تنمية حب الوطن بين أعضاء العصبة ، **ينظر**: أحمد المالكي ، **الحركات الوطنية و الاستعمار في المغرب العربي** ، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1994 م، ص 186.

[3] **نفسه** ، ص 186.

[4] **الحزب الدستوري** : تأسس يم انعقاد مؤتمره الاول في 14 مارس 1920 وتم الاعلان عن تأسيسه في 03 جوان 1920م بتونس ، واتخذ مدينة تونس مقرا له كما تم الاعتراف به من طرف الباي محمد الناصر يم 18 جوان 1920م ولقد اعطى بعثا جديدا للحركة الوطنية لان هدفه الحقيقي هو الاستقلال التام .**ينظر** : يوسف مناصريه ، **الحزب الدستوري التونسي(1919 م –1934** م)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، اشراف : ابو القاسم سعد الله ،جامعة الجزائر ، 1985م – 1986 م ، ص 66 .

[5] علي المحجوبي ، **جذور الحركة الوطنية التونسية (1904م–1934 م)** ، عبد الحميد الشابي ، ط1 ، بيت الحكمة ، تونس 1999 م ، ص 368 .

6 التليلي لعجيلي ، **الطرق الصوفية والاستعمار بالبلاد التونسية (1939م–1881م)**،ط1،كلية الآداب بمنوبة ،جامعة تونس ، 1992م، ص 220.

[7] Geneviève Goussaud-Falgas : **Les Français de Tunisie de 1881 à 1931**, L'Harmattan Paris, 2013, p 286 .

8 احمد الصافي ، " **تجنيس التونسيين** "، مجلة التونسي ، ع 34، 24 اكتوبر 1910م، ص 7 .

[9] **ريمون بوانكاريه (1860م–1934م)**: سياسي فرنسي تولى رئاسة الجمهورية الفرنسية ، في عهده دخلت بلاده الحرب العالمية الاولى ، تولى رئاسة الوزراء ثلاث مرات **ينظر : https//www.artsandculture.google.com** ، تاريخ النشر 21-11-2019 م، تاريخ الاطلاع 25-2-2024 م الساعة ، 10:11.

[10] محمد الصادق عبد اللطيف، **المرجع السابق** ، ص 5.

[11] امحمد المالكي ، **المرجع السابق** ، ص 188.

في الحقيقة أن سياسة التجنيس هذه لها أكثر من هدف أو غاية حيث ارادة بها السلطات الاستعمارية خرق الشريعة الاسلامية في تونس و اخضاع المسلمين و ادماجهم في المجتمع الفرنسي غير المسلم أما الهدف الاسمي فهو القضاء على مقوماتهم الشخصية كاللغة و الدين و القيم و زوال المقاومة و الشعور الوطني[1]

ثانيا: قوانين التجنيس وتطوراتها

منذ وصول الفرنسيين الى الاراضي التونسية وإبرام اتفاقية باردوا 12 ماي 1881م وفرنسا تسعى الى السيطرة الشاملة والكاملة على تونس من خلال مخططاتها التي تهدف الى القضاء على الهوية العربية والاسلامية التونسية واستبدالها بالهوية والثقافة الفرنسية وعلى مدار اكثر من 70 سنة عملت على وضع عدة قوانين مختلفة في عدة مجالات ، سياسية واقتصادية واجتماعية ، ولعل سياسة التجنيس كانت اخطر تلك السياسات ، فسمحت للتونسيين الاندماج في الثقافة الفرنسية بمنحهم الجنسية الفرنسية ، التي كانت باعتقادهم السبيل الوحيد لاستدراج التونسيين واستنزافهم لزيادة عدد الفرنسيين في تونس ، وتم هذا عن طريق سن واصدار مجموعة من القوانين و المراسيم ، التي نظمت هذه السياسة ، وفي هذا المبحث نستعرض اهم هذه القوانين الخاصة بالتجنيس وهي كالاتي .

1- قانون[2] 1885م

يعتبر هذا القانون اولى المحاولات الفرنسية لتجنيس التونسيين ،فقد حاولت فرنسا احتواء الشعب التونسي بكل الوسائل من خلال هذا القانون الذي نص على منح كل تونسي مسلم الجنسية الفرنسية اذا تقدم بطلب لذلك [3]. كما ان القانون يلزم المتجنس بجميع أحكام وقوانين القانون المدني الفرنسي، ولذلك إذا أراد التونسي ممارسة حقوقه السياسية، فعليه أن يتخلى عن جميع المقومات التي جاء بها الإسلام، بما في ذلك الهوية الشخصية المستندة إلى الشريعة الإسلامية، وهي شرط للحصول على الجنسية الفرنسية، لأنها تخضع لقوانين الحكومة الفرنسية. وليس قانون الحكومة التونسي [4]

---

[1] احمد خالد ، **المرجع السابق** ، ص 60.

[2] القانون : يقصد به مجموعة القواعد القانونية سارية المفعول في زمن محدد وفق مكان معين لتنظيم سلوك الافراد في المجتمع علاقاتهم .**ينظر** : حسن كيرة : **اصول القانون** ،ط1،منشئة المعارف ، مصر 1983م ، ص11.

[3] بن سبتي شرف الدين ، خالد هزابرة,**التجنيس بالجنسية الفرنسية خلال الفترة الاستعمارية في تونس والجزائر**، مذكرة ماستر في تاريخ الوطن العربي المعاصر، اشراف: بكرادة جازية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ،2021م -2020 م،ص 64.

[4] مريم قرماط ، أميرة هوام , **سياسة التجنيس الفرنسية في الجزائر وتونس والموافق المختلفة منها (1936 م-1865م)**،مذكرة ماستر في التاريخ المغرب لعربي المعاصر،اشراف : بن حيدة يوسف، جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي، ،2021م-2020م ، ص 39.

2- قانون 29 جويلية 1887م

في 29 جويلية 1887[1]م أصدرت فرنسا قانونا جديدا للتجنيس من أجل تحقيق هيمنة العناصر الفرنسية على تونس، فأصبحت الجنسية الفرنسية متاحة لأي شخص يزيد عمره عن 21 سنة [2] وقد خدم في الجيش الفرنسي لمدة ثلاث سنوات ، و أقر مجموعة من الامتيازات لكل من شغل وضائف مدنية متعلقة بالخزينة الفرنسية ، وتشمل الاعفاء من رسم طابع التجنيس ، ويشترط 50 فرنكاً للباقي. وبتنفيذ هذا القانون، تم تجنيس إجمالي 142 شخصا، منهم 49 إيطاليًا، و33 مالطيًا، و4 سويسريين، و5 إسبان، و6 يونانيين، و9 تونسيين، و20 شخصًا من جنسيات أخرى[3].

3- قانون 26 جوان 1889م

صدر هذا القانون في 26جوان 1889 م، ومن خلاله صعبت سلطات الحماية الحصول على الجنسية التونسية و جعلت منه أمرًا مستحيلاً ،كما سهلت إجراءات الانسلاخ منها[4]، فجاء في مضمون هذا القانون بأن المرأة الفرنسية التي تتزوج من أجنبي يمنع عليها تبعية زوجها في الجنسية ، إلا إذا كانت قوانين الدولة التي ينتمي إليها زوجها تفرض عليه ذلك ،[5] وتجدر الاشارة الى ان قبل صدور هذا القانون فالفرنسية التي تتزوج تونسيًا تصبح تابعة لجنسية زوجها، أما بعد صدوره ففرض عليها أن تبقى على جنسيتها الأصلية الفرنسية . وبالتالي فقد أغلقت فرنسا الباب أمام الحرية الفردية في حال سحب للجنسية على اعتبار أن تونس محمية ، فلم يكن بوسعها إقرار سحب الجنسية للمرأة الفرنسية المتزوجة من تونسي .وهذا من أجل تثبيت بقائها في الأرض التونسية[6]

4- قانون 1897 م

يعتبر هذا القانون من القوانين الاستعمارية التي سهلت من خلالها فرنسا طريق التجنيس للتونسيين الذين يرغبون في الحصول على حقوق المواطنة الفرنسية، كما منح تسهيلات للأجانب بأن جعل الإقامة في تونس لمدة

---

[1] صبار حنان ، عدوان صليحة ، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في شمال افريقيا وانعكاساتها على البنية الاجتماعية خلال النصف الاول من القرن العشرين** ، مذكرة ماستر في التاريخ المغرب لعربي الحديث و المعاصر،اشراف: بكاري عبد القادر ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ،2019م-2020م ، ص 35.

[2] أم الخير بان ,**المرجع السابق** ، ص 88 .

[3] Faucon Narcisse : **La Tunisie avant et depuis l'occupation française : histoire et colonisation**, Augustin Challamel éditeur, Paris, T2, 1893, pp 425-427 .

[4] الحبيب ثامر، **هذه تونس** ،ط1 ،مطبعة الرسالة ، تونس، 1988م، ص 79.

[5] عواد إبراهيم خضر العبيدي ،حسن علي خضير العبيدي، **المرجع السابق** ، ص 06 .

[6] **نفسه** ، ص ص06,07.

معينة تمنحهم حق اكتساب الجنسية الفرنسية ,فأصبحت الإقامة في تونس كالإقامة في فرنسا نفسها، رغم كون هذا مخالف للقانون الدولي ويعتبر اعتداء صارخ على السيادة التونسية التي اعترفت بها سلطة الحماية في.[1]

كما قامت الحكومة الفرنسية بمجموعة من التغييرات و الإصلاحات في هذا القانون حيث وضعت جملة من الشروط التي تسمح للتونسي التمتع بالجنسية الفرنسية ومنها:

- أن يكون التونسي أعزب أو متزوج من واحدة فقط.
- أن لا يقل عمره عن الخمسة وعشرين عاما.
- أن يكون مؤديًا للخدمة العسكرية في الجيش الفرنسي .
- أن يكون قادرا على القراءة والكتابة بالفرنسية أو موظفاً وعاملاً في الحكومة أو محال إلى التقاعد [2]

5- مرسوم [3] كريميو 1907 م

يعتبر هذا المرسوم في تونس امتدادا لمرسوم كريميو[4] في الجزائر [5] ، الذي كان يقضي بتجنيس اليهود الجزائريين دفعة واحدة وعملت على تطبيق هذا المشروع نفسه في تونس فدفعت باليهود التونسيين لشن حملة على السلطات القضائية التونسية للانفصال عن جنسيتهم التونسية وكسب الجنسية الفرنسية[6] . وفي إطار تنفيذ هذا الامر طالب يهود تونس الخروج عن القضاء التونسي المطبق عليهم منذ قرون وذلك نظرا إلى نقائصه و الدخول تحت غطاء القضاء الفرنسي لما يوفره لهم من ضمانات، على عكس القانون التونسي الذي رأوا انه يعتمد في تطبيقه على الشريعة الإسلامية. فالغاية من وراء هذه المطالب هو الرغبة في الحصول على الجنسية الفرنسية وما تضمنه من امتيازات[7] ,هذا وكان دستور1861 م قد منح اليهود نفس الضمانات والحقوق المدنية التي يتمتع بها التونسيين، وعلى هذا الاساس طالب اليهود بالمساوات مع التونسيين في حق الحصول على الجنسية الفرنسية , كما وقفت الصحافة الاستعمارية الفرنسية الى جانب اليهود في مطالبهم بهدف تقوية شوكة

---

[1] **عواد إبراهيم خضر العبيدي وحسن علي خضير العبيدي ، المرجع السابق** ، ص 06.

[2] جمعة عليوي ، فرحات الخفاجي ، **السياسة الفرنسية حيال تونس(1881م–1914** م)، مجلة الاستاذ ، ع614 ،جامعة بغداد كلية التربية ،ابن رشد للعلوم الانسانية ، بغداد ، 2015م، ص 259.

[3] **المرسوم** :هو وثيقة قانونية صادرة عن جهة رسمية والمتمثلة في اعلى سلطة كالرئيس والملك والوزير وفق الاجراءات التي عادة ما توضع في الدستور، وهو انواع مرسوم ملكي ، رئاسي ، وزاري **ينظر**: احمد الخطيب نعام ، **القانون الدستوري** ، ط1،دار الثقافة القاهرة ، مصر ، 2011م، ص ص 10-22.

[4] **أدولف إسحاق كريميو** (1796م–1880م) : اسمه أدولف إسحاق كريميو ولد بمدينة نيم ، مارس مهنة المحاماة وعمره 21سنة اشتغل بالدفاع عن اليهود تقلد منصب وزير العدل في الحكومة المؤقتة للثورة الفرنسية وتولى سنة 1870م منصب وزير العدل في حكومة الدفاع الوطني في 09أكتوبر 1870م ، تمكن من تمرير القرار القاضي بالتجنيس الجماعي لليهود الجزائر وهو معروف باسمه .**ينظر**: عفرون محرز ، **مذكرات ماوراء القبور** ، ج 1،تر : حاج مسعود ، دار هومه ، ط1 ،الجزائر ، 2008م ، ص 366.

5 علال الفاسي ، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي** ،ط1، دار الطباعة المغربية ، المغرب ،(د.ت) ، ص 43 .

6 الطاهر عبد **الله** , **الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية جديدة (1956م–1830م)**، ط 2، دار المعارف ، تونس (د.ت) ص 42 .

7 خليفة الشاطر وآخرون، **تونس عبر التاريخ والحركة الوطنية ودولة الاستقلال** ، ط1، ج 3 ، مركز الدراسات البحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس ، 2005 م، ص75 .

الجالية الفرنسية في تونس وبموجب هذا جاء مرسوم كريميو ليمنح الجنسية الفرنسية لليهود التونسيين بمقتضى قانون 29جوان[1] 1907 م .

وكانت نية السلطات الفرنسية من وراء قوانين التجنيس هذه محاولة لإضعاف الشعب التونسي وحرمانه من سبل عيشه والاستيلاء على ممتلكاته وإخضاعه للاستغلال والتهميش. وأجبر هذا الضغط العديد من التونسيين على ترك منازلهم وأراضيهم وبلادهم واللجوء إلى دول أخرى.

6- قانون 06 أكتوبر 1910 م

جاء هذا القانون بمجموعة من التسهيلات الجديدة للتونسيين الراغبين بالحصول على الجنسية الفرنسية فقد نص على منح الجنسية الفرنسية لأبناء المتجنسين من التونسيين؛ بعد ان كان لهم الحق في الاختيار بين الجنسية الفرنسية والجنسية التونسية في حين بقي أبناء الأجانب يتمتعون بهذا الامتياز [2].

ويعتبر هذا القانون مكملا للتشريعات القانونية والادارية المتعلقة بالتجنيس التي جاءت بها السلطات الفرنسية إلى كل من يريد التجنيس من التونسيين إذ وضع لهم امتيازات وإغراءات وتسهيلات للدخول في الجنسية الفرنسية وقد حاولت الحكومة الفرنسية بذل كل الجهود لتحقيق أهداف هذا القانون

وحسب هذا القانون فإنه يمكن للتونسيين عموما الحصول على الجنسية الفرنسية وليس هناك شروط من أجل أخذها والحصول عليها كما ألغت السلطة الاستعمارية الفرنسية كل الشروط التعجيزية المتعلقة بالحصول على الجنسية الفرنسية و منها التخلي عن الأحوال الشخصية ، لكن بالمقابل يجب على المجنسين الخضوع للقانون الفرنسي بمجمله و التخلي عن المحاكم التونسية الإسلامية[3].

7- قانون 08 نوفمبر 1921 م

تم وضع هذا القانون بهدف منح الأجانب الذين ولد أجدادهم بتونس الجنسية التونسيه ومن ثم إلحاقهم بالجنسية الفرنسية ، كان هدف السلطات الاستعمارية من إصدار هذا التشريع هو فرنسة الأجانب بتونس من اجل تعزيز اعداد العناصر الفرنسية ، وقد طبق هذا القانون لأول مرة على الجالية المالطية المقيمة بتونس منذ عقود ويبلغ عددها 13520 نسمة [4], وبما أ ن هذا التشريع طبق أساسا على المالطيين فقد

1 عبد العزيز الثعالبي ، **تونس الشهيدة** ، تر ، تق : سامي الجندي ، ط1،دار القدس ، لبنان ، 1975م، ص 198.

2 الحبيب ثامر ، **المصدر السابق** ، ص 80 .

3 شرف الدين بن سبتي ،خالد هزابرة ، **المرجع السابق** ، ص 66.

4 الحبيب ثامر ، **المصدر السابق** ، ص 81 .

اعترضت بريطانيا التي تتبعها هذه الجالية على تطبيقه بل رفعت هذه القضية أمام المحكمة الدولية [1]بلاهاي[2] ، وفي في الاخير استطاعت الدولتان الفرنسية والبريطانية التوصل إلى اتفاق يسمح للمواطنين ومن هم تحت الحماية البريطانية رفض الجنسية الفرنسية[3].

وتم تطبيق مرسوم 8 نوفمبر 1921 م بتجنيس عدد كبير من الجالية المالطية المقيمة بتونس والتي بلغ عددها 5160 شخصا، وقد أعتبر المالطيون الوحيدون المستفيدين من التشريعات الصادرة في 8 نوفمبر 1921م بشكل كبير حيث اعترفت الحكومة البريطانية في الاخير بأن للحكومة الفرنسية الحق في فرض جنسيتها على أي مالطي بريطاني الأصل، ولد في تونس لأب مولود فيها والأفراد الذين طبقت عليهم المراسيم الصادرة في 08 نوفمبر 1921 م لهم الحق في رفض الجنسية الفرنسية. وهكذا تم تنظيم سياسة التجنيس بمجموعة من المراسيم المتعاقبة قصد زيادة السكان الفرنسيين واستيعاب العناصر الاوروبية بالبلاد التونسية [4] .

8- قانون 20 ديسمبر 1923 م

سمي هذا القانون بقانون مورينو[5] قدمته الحكومة الفرنسية في 31 ماي 1923م وصادق عليه مجلس النواب في 12 جويلية و صادق عليه مجلس الشيوخ في 13 ديسمبر وتم نشره في 20 من نفس الشهر [6] وهو قانون ينص على منح الجنسية الفرنسية الى التونسيين اذا توفرت فيهم بعض الشروط اللازمة[7] .

اعطى هذا القانون تسهيلات كبيرة للتونسيين الراغبين في الحصول على الجنسية الفرنسية وفتح باب التجنيس بالجنسية الفرنسية على مصراعيه في تونس [8] فكل اللذين تتوفر فيهم بعض الشروط يمكنهم الحصول

---

[1] **المحكمة الدولية** :وهي منظمة دولية تابعة لهيئة الامم المتحدة تتكون من 15 قاضيا مهمتها فض النزاعات التي ترفع امامها ، وتعتبر الدول هي الطرف الوحيد الذي له حق التقاضي امام محكمة العدل الدولية سواء كانت الدول اعضاء في هيئة الامم المتحدة اولا لكن بشروط تحددها الجمعية العامة للهيئة ، ورغم هذا نظرت المحكمة في العديد من القضايا التي لم يكن اطرافها يحملون صفة الدولة ومنها المنظمات الدولية ، **ينظر** : حسناوي العارم ،**محكمة العدل الدولية كهيئة قضائية دولية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق قانون دولي عام وحقوق الانسان ، اشراف :مرزوقي عبد الحليم ، جامعة بسكرة ، 2014 م، ص ص 6 ، 25 .

[2] **لاهاي** : مدينة تقع في غرب هولندا في الجنوب ،وهي مقر وتعد اكبر مدينة هولندية بعد مدينة امستردام تعتبر مركز دولي لمؤسسات قانونية، حيث توجد بها المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال **ينظر** : **https//www.artsandculture.google.com** ، تاريخ النشر 2019/11/21م، تاريخ الاطلاع 2024/02/25م، الساعة 10:21

[3] علي المحجوبي، **جذور الحركة الوطنية التونسية** ،المرجع السابق ، ص 371 .

[4] ام الخير بان ، **المرجع السابق** ، ص 89 .

[5] **ايميل جان مورينو (1865م– 1952م)**: وهو سياسي فرنسي ولد سنة 1865م في فيليفيل الجزائرية وتوفي سنة 1952م ، وهو سكان قسنطينة وعضو في مجلس النواب الفرنسي ، من المشجعين على مسألة التجنيس في تونس ، كما كان له دور في اصدار وصياغة مجموعة من القوانين الخاصة بالتجنيس .**ينظر** : Florence Renucci**. Le débat sur le statut politique des israélites en Algérie et ses acteurs (1870-1943)**. Contributions du séminaire sur les administrations coloniales (2009-2010), 2010, Paris, France. pp.31-49. .

[6] المحجوبي ،**جذور الحركة الوطنية التونسية**، المرجع السابق ، ص 370 .

[7] شارل أندري جوليان، **إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: المنجى سليم وأخرون، مر: فريد السوداني، ط3، الدار التونسية، تونس،1976م، ص 97.

[8] حمادي بن حماد، **معركة التجنيس**، ط1، شركة فنون الرسم والنشر والصحافة ،(د.م.ط)،1986م، ص 15 .

على الجنسية بطريقة أسهل كما يحصل على بعض الامتيازات المالية والعديد من الامتيازات نفسها التي تمنح للمجنس و التي يتمتع بها الفرنسيون [1]

كما فتح الأبواب واسعة أمام الأجانب المقيمين بالبلاد للتجنس فكان يكفي ان يظهر الشخص ميولا ثقافية او سياسية لفرنسا يثبتها في طلب شخصي يقدم للإدارة الفرنسية في تونس، يصدر الحكم في تونس من دون الرجوع للسلطة المركزية[2]، كما نص على أن الراغبين في الجنسية يجب عليهم أن يثبتوا قدرتهم على الكتابة والكلام بالفرنسية كما يشمل الرعايا من أصحاب الشهادات استثناء العلوم الشرعية الإسلامية[3]

وقد تضمن هذا القانون 15 فصلا سبعا منها توضح الشروط والطرق العملية التي يصبح بها الشخص حاملا للجنسية الفرنسية ،ومن بين شروط الحصول على حقوق المواطنة الفرنسية بموجب هذا القانون الاتي :

ـ يعد فرنسيا كل شخص ولد بولاية تونس من أبوين واحد منهما سبق أن ازداد بالولاية نفسها، الا إذا رفض أو اعرض عن صفة الفرنسية طبقا للأشكال والشروط المنصوص عليها بالمواد من 02 إلى 10 وهذه المقتضيات لن تطبق سوى على الأهالي والرعايا والمحميين الفرنسين بتونس والزائر والمستعمرات والمحميات الفرنسية.

ـ الشخص الفرنسي بمقتضى المادة الأولى من القانون المذكور يمكنه في العام الموالي أن يرفض جنسيته الفرنسية بشرط أن يثبت محافظته على جنسية أحد والديه الذي عين جنسيته بمقتضى القانون وله أن يعدل عن القيام بهذا الحق بمجرد بلوغه ثمانية عشرة سنة باستعانة أحد أقاربه الذي أعطى ما للوالدين من الواجبات والحقوق على الأولاد أو حق الحضانة وفى حالة ما إذا توفي الأب أو الأم وحرم الأبناء من الوصاية أو في الصور المنصوص عليها بالفصلين 142 و 143 يقع العدول المذكور باستعانة الوصي بعد موافقة مجلس العائلة على ذلك.

ـ كما وضحت المادة 3 من القانون الشروط المطلوبة للحصول على الجنسية الفرنسية للأجانب الذين يثبتون أنهم أقاموا مدة ثلاثة سنوات متوالية إما بالإيالة التونسية أو بفرنسا أو بالجزائر أو المستعمرات يمكنهم أن يتجنسوا بعد بلوغهم سن واحدة وعشرين سنة كاملة ويخفض هذا الأجل إلى عام لمن أقاموا بمزايا استثنائية لفرنسا[4].

ـ لن يصبح متجنسا سوى من بلغ سن الحادية والعشرين ،وأن يثبت أنه يحسن الكتابة والقراءة والتكلم بسهولة باللغة الفرنسية إن لزم إثبات ذلك كما يشمل الرعايا الذين تحصلوا على شهادة الليسانس في الآداب أو في

[1] محمد علي داهش، **المرجع السابق** ،ص21.

[2] شرف الدين بن سبتى ،خالد هزابرة ، **المرجع السابق** ، ص 66.

[3] التليلي لعجيلي ،**الطرق الصوفية والاستعمار بالبلاد التونسية (1939 م–1881 م)**، ط1،كلية الآداب بمنوبة ، جامعة تونس ، ،1992م، ص 220 .

[4] الجيلاني الفلاح، **الشعب التونسي والتجنيس**،ط1، المطبعة العربية، تونس ،1924 م، ص 140.

العلوم أوفي الحقوق وشهادة الدكتوراه في الطب والصيدلة من الرتبة الأولى، أو لقب تلميذ مقيم بالمستشفيات يسمى بعد مناظرة بمدينة توجد فيها كلية طبية أو على الشهادة التي تصدر عن المدرسة الجامعة للفنون والمعامل[1]

– الرعايا التونسيون الذين قدموا خدمات مهمة لمصالح الحكومة الفرنسية[2].

–المرأة المتزوجة بأجنبي أو بإحدى الرعايا التونسيين الذي طلب الجنسية الفرنسية والأولاد الراشدون المولودون من الأجنبي أو من أحد الرعايا التونسيين المتجنسين يمكنهم الحصول على الجنسية الفرنسية بدون شروط أخرى بموجب الأمر المخول الصفة المذكورة للزوج أو للأب أو للأم إن طلبوا ذلك والمرأة التي تزوجت بفرنسي بمقتضى الفصل الأول من هذا القانون تتبع جنسية زوجها فإن رفض زوجها الجنسية الفرنسية فإنها تبقي فرنسية إلا إن أظهرت نيتها بتتبع جنسية زوجها الجديدة[3].

كما شملت الشروط أيضا: الرعايا التونسيون الذين استوفوا التزامهم الإداري بالجيش وللمجندين برا وبحرا وبحسب الشروط المنصوص عليها بقانون 13أفريل 1910م.

– الرعايا التونسيون الذين تزوجوا بإحدى الفرنسيات[4] أو أي أجنبية [5]

– الرعايا الذين فقدوا الجنسية الفرنسية يمكنهم أن يطلبوا إرجاعها إليهم مستندين على إقامتهم بالبلاد التونسية[6].

– كل أجنبي مولود بتونس أو قد ولد أحد أبويه بها يتم بصورة آلية ابتداء من الجيل الثالث ،أما المنتمين للجيل الرابع فسيكونون فرنسيين إجباريا [7].

من خلال فصول هذا القانون يمكننا القول بأن التجنيس يتجه بالدرجة الأولى إلى النخبة المثقفة من التونسيين وذلك حتى يجلب إلى فرنسا عناصر مثقفة وواعية تساعدها على نجاح سياستها الرامية إلى الاندماج من جهة، ولتبعد تلك الفئة الواعية عن المجتمع التونسي ولتحول بالتالي دون قيامها بالدور التوعوي والنضالي الوطني المرتقب منها من جهة أخرى[8].

---

[1] التليلي العجيلي ، **المرجع السابق** ، ص 220 .

[2] امحمد المالكي ,**المرجع السابق** ،ص 185 .

[3] الجيلاني الفلاح، **المصدر السابق** ، ص 141.

[4]Albert Saguès, Les Israélites de Tunisie et la Naturalisation française , L'Avenir Illustré ,Maroc, 16 Novembre 1928.

[5] امحمد المالكي ، **المرجع السابق** ، ص 185.

[6] الجيلاني الفلاح ، **المصدر السابق** ،ص 141.

[7] الطاهر المناعي ، "**الدين والسياسة في فتوى عدم دفن المتجنسين في المقابر الاسلامية** " ، مجلة خارج السرب ، مجلة الكترونية جامعة مستقلة للبحوث والدراسات ، تونس ، 12 ديسمبر 2020 م، https://kharej-serb.com ، الساعة ، 17:10.

[8] العجيلي التليلي، **المرجع السابق** ، ص 220 .

وقد هدف هذا القانون إلي تغليب العنصر الفرنسي بكل الوسائل رغم التجنيس الكبير للأجانب كالإيطاليين ، الذين كانت السلطات الفرنسية تري فيهم الخطر الحقيقي و يمكن أن ينقلبوا عليها. أرادت حكومة الفرنسية تغليب الكفة لصالحها فبدأت في المساواة بين المجنسين الجدد المحلين والأجانب ، ومع صدور هذا القانون صحبه جملة من الامتيازات والإغراءات على سبيل التجنيس وكان لهذا القانون دور كبير في تفكيك المجتمع بعد إغراء فئة كبيرة من التي تعاني الاحتياج بالامتيازات المالية وكما قام بالقضاء على الهوية الإسلامية، وساهم في محاربة الدين الإسلامي بالخصوص . لكن تفطن التونسيين فيما بعد انه تم خداعهم حيث اعتبرهم الفرنسيين الأصلين بمثابة رعايا و اعتبروا ان الفرنسيين الجدد لا يشتركون معهم في العرق واللغة والدين فهم عنصر دخيل على القومية الفرنسية.

ثالثا : الفئات والاعداد المجنسة:

1- الفئات المجنسة :

1-1- حسب الوظائف :

ان من أكثر الفئات المتجنسة بالجنسية الفرنسية هي الطبقة البرجوازية المشبعة بالثقافة الفرنسية ، إضافة الى الاشخاص الذين كانت تربطهم مصالح مع الإدارة الفرنسية، وأصحاب الوظائف الراقية في الإدارة الفرنسية والجيش، الشرطة، عمال البريد، و الدرك ، الفلاحين، الحرفيين، أصحاب المقاهي ، اضافة الى المتقاعدين.[1]

جدول رقم (01): يوضح المتجنسين حسب المهن في ولاية سوسة سنة 1934م[2]

المهنة	اصحاب المهن الحرة	الاسكافيين	الصحافيين	النجارين	الفلاحين	فرق الاشغال العمومية
عدد المجنسين	02	10	17	05	24	04
المهنة	رجال الدرك	عمال البريد	الجنود	الشرطة	عمال القطاع العام	متقاعدي الجيش
عدد المجنسين	07	03	01	02	09	18
المجموع	102					

ومن هذه العينة نلاحظ تنوع النسيج الاجتماعي الذي شمل المجنسين فقد غاص أعماق المهن القريبة من الفرد التونسي ولا يمكن اعتبار هذا الأمر اعتباطيا بل يحمل في طياته غايات ومرامي المستعمر الفرنسي في تغيير تركيبة المجتمع التونسي المسلم [3]

[1] محمد بوطيبي،"**التجنيس في تونس بين القبول و المعارضة في فترة الحماية (1881م –1956م)**"، مجلة الأبعاد ، ع07، القيمية للتحولات الفكرية والسياسية بالجزائر ،كلية العلوم الإنسانية،وهران ، 2018م ، ص 220.

[2] بن سبتي شرف الدين ،خالد هزابرة ، **المرجع السابق** ، ص72.

[3] عمر قريشي ، **المرجع السابق** ، ص 20 .

إن المتجنسين لم يكتفوا بمجرد كسب الجنسية ، بل غيروا أسماءهم العربية الإسلامية إلى أسماء فرنسية مسيحية، لأهداف معينة، وكان ذلك يتم بموجب قرار وزاري[1].

1-2- حسب العرق او الديانة

اليهود : مع بداية الحماية الفرنسية على تونس، بدأ بعض اليهود يظهرون ولائهم لفرنسا و طالبوا بالدخول تحت الحماية الفرنسية، اعتبروا أنفسهم مهمشين في تونس والمنطقة عموما، وقد أرادو الحصول علي الجنسية الفرنسية رغبة في المساواة بينهم وبين غالبية السكان[2]، وجاء مرسوم كريميو في 29 جوان 1907 ليسهل عملية تجنيس اليهود في تونس [3]، وبدأت عملية التجنيس الجماعي لليهود سنة 1909 بعد عقد قرابة 500 تونسي يهودي اجتماعا طالبوا فيه الخروج من الجنسية التونسية والدخول في رحاب العائلة الفرنسية الموسعة [4]، و مع بداية الحرب العالمية الأولي ارتفع معدل تجنيس اليهود .

وما شجع اليهود على اختيار الجنسية الفرنسية خطاب إيميل مورينو الذي يعتبر عراب سياسة التجنيس الفرنسية . والذي حرض فيه اليهود على ترك الجنسية التونسية التي تعتبرهم رعايا واختيار الجنسية الفرنسية التي ستعاملهم كمواطنين فرنسيين ،وقد قوبل هذا الخطاب بالترحيب و القبول من طرف الطائفة اليهودية.في حق اختيار القضاء والحصول على الجنسية الفرنسية. الا أن هذا الخطاب واجه معارضة من المجتمع ، وكذلك الأوساط الوطنية وأعضاء المجلس الأعلى. والباي محمد الحبيب المعروف بولائه لهيئة الحماية، واعتبرته الصحافة العربية إهانة للجنسية التونسية. علاوة على ذلك، فقد اعتبر ذلك انتهاكا لسيادة البلاد وسلطة ملكها

كما عرفت قضية تجنيس اليهود انقساما في الأوساط القانونية والمحاكم ،وتمتع اليهود التونسيين الأصليين بحق الحصول على الجنسية لكن أحوالهم الشخصية تبقى خاضعة للمحاكم الحاخامية.[5]

المسلمين: كانت نظرة السلطات الاستعمارية الى السكان الاصليين نظرة دونية حيث صورتهم الصحافة الفرنسية وكتابات الضباط الفرنسيين خاصة اليمينيين علي أنهم كائنات أقل رقى من الأوروبيين لديهم عقل بسيط وبدائي يفتقرون إلى الإنسانية هذا لأنهم لم يواكبوا الثورة الصناعية و الفكرية الأوربية[6] .

---

[1] نور الدين الدقي ، اخرون ، **المجتمع التونسي و الاستغلال الاستعماري** ، ط1 ،المطبعة الرسمية ، تونس ، 2004م، ص 55.

[2] بن سبتي شرف الدين ، خالد هزابرة ، **المرجع السابق** ، ص 69.

[3] خيرة زنقي ، صليحة غنابزية ، **قانون التجنيس الفرنسي في تونس 1923م والمواقف المتعددة منه** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تاريخ المغرب العربي المعاصر، إشراف : سعيدة عمان، جامعة حمه لخضر الوادي،2023م ، ص34 .

[4]. **Le Temps**, N° 17702, 15 décembre 1909.

[5] عمر قريشي ، **المرجع السابق** ، ص 17

[6] بن سبتي شرف الدين، خالد هزابرة ، **المرجع السابق** ، ص70.

هذه الفكرة الفرنسية والتصور العنصري يبرر عدم إعطاء التونسيين الجنسية ،كما تم احتقار الحضارة التونسية، واعتبر الفرنسيون التونسيين عبيدا لهم و لم يرغبوا بالمساواة بينهم وبين التونسيين خاصة المسلمين منهم[1]. الا ان هذا لم يمنع من ان البعض من المسلمين التونسيين حصلوا على الجنسية الفرنسية، كما ان فكرة التساهل في منح الجنسية الفرنسية للمسلمين ارادت بها السلطات الاستعمارية الوقوف في وجه المد الايطالي الذي رأته مهددا لنفوذها في تونس [2]،

العناصر الاجنبية : منحت السلطات الاستعمارية تسهيلات للأجانب المقيمين في تونس لاكتساب الجنسية الفرنسية [3]، ثم زادت من توسيع هذه التسهيلات من خلال تشريع 8 نوفمبر 1921 والذي قضى بإخراج الاجانب الذين ولد اجدادهم بتونس من الجنسية التونسية ومنحهم الجنسية الفرنسية ماعدا الايطاليين الذين كانت لهم امتيازات خاصة [4].

جدول (02) يوضح اعداد المتجنسين من مختلف الجنسيات الاجنبية في تونس سنة 1921م[5]

العناصر المجنسة	التونسيين	اليهود	جنسيات اخرى	المالطيين	الايطاليين	المجموع
عدد المجنسين	1030	5549	02	1389	10442	18412

كانت السلطة الفرنسية تتخوف من الخطر الأجنبي للبلاد ، لذا كان يجب عليها أن تسن قوانين تحميها من تزايد تعداد الايطاليين و المالطيين على حساب تعداد الفرنسيين فرغبوا في تجنيسهم وكسبهم في صفهم لاعتبارات استعمارية [6]

بالرغم من أن مسألة التجنيس كانت عندما تطرح في الأوساط الفرنسية سواء في مجلس الشيوخ أو في القصر الملكي كانت تعتبر أمر غير صائب سيؤدي إلى فقدان روح الأمة الفرنسية، و لطالما ذكرت السلطات الفرنسية عدم رغبتها في تجنيس السكان الأصيلين، كانت هناك بعض الطوائف التونسية القديمة في الوجود كالمسيحية هي أيضا شملها هذا التمييز رغم حصول بعض أفرادهم علي الجنسية الفرنسية ، الا انهم لم يشاركوا الفرنسيين الآخرين شعور الانتماء. [7]

---

[1] بن سبتي شرف الدين، خالد هزابرة ، **المرجع السابق** ، ص 71.

[2] الجيلاني فلاح ، **المصدر السابق** ، ص 96 .

[3] العربي اسماعيل و معمر العايب ، "**سياسة التجنيس بالجنسية الفرنسية في البلاد التونسية في ما بين الحربين(1919م –1939م)وتاثيراتها السياسية والاجتماعية** " ، مجلة الاحياء ،ع32،مج 23 ، جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان ، الجزائر ،اكتوبر 2022م ،ص 756.

[4] الحبيب ثامر ، **المصدر السابق** ، ص 80 .

[5] محمد بوطيبي ،"**التجنيس في تونس بين القبول و المعارضة** "، المرجع السابق ، ص 217.

[6] Fayçal El Ghoul « **Le français de Tunisie et l'Autre dans les années -1930** », Cahiers de la Méditerranée [En ligne], 06 | 2003. https://journals.openedition.org .

[7] Faycal El Ghoul : **Op, Cit** .

1-3- حسب الفئات العمرية والجنسية:

شمل التجنيس مختلف الفئات العمرية ، و لم يكن قصرا على البالغين فقط، حيث بلغ عدد القصر الذين شملتهم اجراءات منح الجنسية سنة 1912 م ب 10 قصر ،اما في سنة 1923 فكانوا 21 قاصرا [1].

كما مست سياسة التجنيس النساء ، حيث تجنست حوالي 15امرأة تونسية من مجموع 118امرأة من الجاليات الأوروبية واليهودية في تونس خلال سنة 1922م، طبقا للمرسوم 03 أكتوبر 1910م، الذي يسمح للنساء المولودات من آباء مجنسين لهم حق اكتساب الجنسية الفرنسية وان كن متزوجات . [2]

2- تطور اعداد المتجنسين .

2-1-من 1891م الى 1910م.

بلغ عدد المجنسين التونسيين في الفترة ما بين 1891م إلى غاية 1898م حوالي17 مجنسا لدى فئات القصر والبالغين ، وبموجب المرسوم المتعلق بمنح الجنسية للفرنسيين الصادر بتاريخ 29 جويلية 1898م ومرسوم 28 فيفري 1899م تجنس ثلاثة مغاربة وجزائريين اثنين، وسودانيا واحد من الجاليات العربية في التونسية من أصل 296 مجنسا من السكان المتواجدين في تونس. وفي الفترة ما بين 1898م- 1910م تجنس 80 مسلما تونسيا ، منهم 71من البالغين و 9 من القصر موزعين [3]كما هو موضح في الجدول الاتي

الجدول رقم : (03) تطور عدد المجنسين التونسيين ما بين 1899م-1909م.[4]

السنة	1899م	1902م	1903م	1904م	1906م	1908م	1909م	المجموع
المجنسين	01	07	14	12	10	10	13	80

ولنا ان نحول قيم الجدول الى منحنى بياني قصد التوضيح اكثر :

[1] عائشة بن يوسف ، **المؤسسات الدينية والعلمية بتونس ودورها في مواجهة السياسة الدينية والثقافية الفرنسية(1956-1881م)** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر ،اشراف :عثمان زقب ،جامعة الشهيد حمه لخضر ،الوادي، 2018م-2019م، ص 201.

[2] محمد بوطيبي ،**"التجنيس في تونس بين القبول و المعارضة "**، المرجع السابق ، ص 220 .

[3] **نفسه** ، ص 216.

[4] Statistique Générale de Tunisie 1914 , p.26 . https:// gallica.bnf.fr.

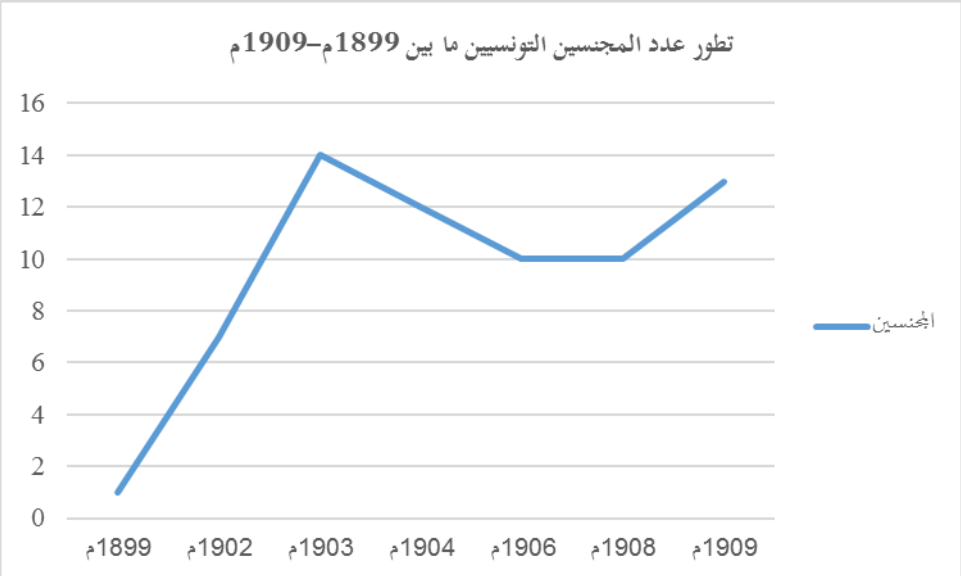

ونلاحظ من خلال تطور اعداد المتجنسين ان هذه الفترة الممتدة من 1899 م حتى 1909 م شهدت ارتفاعا في عدد المتجنسين خاصة مع دخول القرن العشرين ، ليس فقط التونسيين بل حتى الاجانب ،وقد يكون هذا راجع الى عدم استيعاب وادراك مفهوم التجنيس بالنسبة للمسلمين التونسيين ،وكمية الخطورة التي يحملها ضد هويتهم وكيانهم الوطني ،اما الاجانب فيرجع السبب الى رغبتهم في ان يحصلوا على الجنسية ليتمتعوا بكامل حقوق المواطنة الفرنسية لتحسين اوضاعهم [1]

2-2-من 1910م الى 1921م

شهدت الفترة ما بين 1911م-1914م تجنس سبعة تونسيين منهم اثنين بالغين وخمسة دون سن الرشد، بينما تجنس أحد عشر من أصول جزائرية وثلاثين آخرين من أصول تركية وواحد وسبعون يهوديا مقيمين في تونس[2]. كما تجنس 85 شخصا آخرين بموجب مرسوم 3 أكتوبر 1910 ما بين 1911م-1923م ، بينما سجلت عملية التجنس عددا أقل ما بين 1915م-1924م حوالي 38 مجنسا. وفي عام 1921 بلغ عدد المجنسين المسلمين التونسيين 1030 مجنسا، أما يهود تونس فبلغ عددهم 5549 مجنسا، في الوقت الذي ارتفع عدد المجنسين الأوربيين، فتجنس 10442 ايطالي و 1389 مالطي ومجنسين آخرين من جنسيات أخرى[3].

ونلاحظ ان اعداد المتجنسين خلال هذه الفترة قد ارتفع مقارنة بالفترة التي قبلها وهذا راجع الى التسهيلات التي منحتها سلطة الحماية للمطالبين بالجنسية الفرنسية من خلال التشريعات الصادرة في هذه الفترة .

[1] مريم قرماط ، هوام اميرة ، **المرجع السابق** ، ص 44 .

[2] محمد بوطيبي ،"**التجنيس في تونس بين القبول و المعارضة** "، **المرجع السابق** ، ص 217 .

[3] **نفسه** ،ص 218

2-3-من 1923م الى 1933م .

وتجنس بموجب قانون 20 ديسمبر 1923م، والذي أصبح العمل به مفعلا في 01 جانفي 1924م، 346 شخصا من السكان في تونس ، منهم 332 تونسيا، أغلبهم من اليهود الذين قدروا ب 276 شخصا ،و 56 مسلما ، وخلال نفس الفترة كان 166 ملفا لطلب الجنسية قيد الدراسة، موزعة على النحو التالي: 134 طلب من اليهود التونسيين و 32 ملفا خاص بالمسلمين التونسيين إلى غاية 31 ديسمبر 1924م.[1]

وفي ديسمبر 1926م قدر عدد التونسيين المجنسين البالغين بحوالي 455 مجنسا و 575 مجنس في ديسمبر 1927 م ، وقد بلغت اعداد المتجنسين من شهر جانفي 1924م إلى غاية أواخر شهر ديسمبر 1933 م تعداد 626 مجنسا منهم 522 بالغا ، بنسبة 58,1 % رجالا و 41,9 % نساء و104 قاصرا.

والملاحظ ان ظاهرة التجنيس انتشرت بين التونسيين طيلة فترة عشرينات القرن الماضي، مع انخفاض نسبي في الثلاثينات[2]، و لعل من أسباب ارتفاع النسبة في العشرينات من القرن الماضي هو التسهيلات القانونية الممنوحة للمتجنسين خاصة في قانون 20 ديسمبر 1923 الذي سمح للراغبين في الحصول على الجنسية الفرنسية الادلاء ببعض المعلومات الاساسية فقط و معرفة سطحية باللغة الفرنسية ليحصلوا على الجنسية .اما انخفاض التجنيس في الثلاثينات يرجع إلى الحملة النشطة التي شنتها النخبة التونسية ضد ظاهرة التجنيس في الصحف والمجلات والتجمعات المختلفة، وكذلك علماء الدين الذين كفروا المجنسين في العالم الإسلامي عموما ، وكذلك مقاطعة الأهالي المحافظين للمجنسين، وحرمانهم من الصلاة في المساجد،او الدفن في المقابر الاسلامية ،كما رفض العديد من الشباب خاصة المحافظين الزواج من النساء المتجنسات[3] .

وإذا اردنا التعمق اكثر في قضية التجنيس خلال فترة العشرينات و الثلاثينات فالجدول الاتي سيوضح لنا:

الجدول رقم (04): اعداد المتجنسين خلال فترة مابين الحربين العالميتين من 1918م و1934م .

السنة	1918م	1922م	1924م	1926م	1930م	1934م
المتجنسون	1230	1807	826	801	110	70

ولسهولة تحليل الجدول سنحوله الى منحنى بياني لتتضح لنا الصورة اكثر

[1] مريم قرماط ، هوام اميرة ، **المرجع السابق** ، ص47 .

[2] محمد بوطيبي ،"**التجنيس في تونس بين القبول و المعارضة**"، **المرجع السابق** ، ص 218 .

[3] **نفسه** ، ص ص 218 ، 219 .

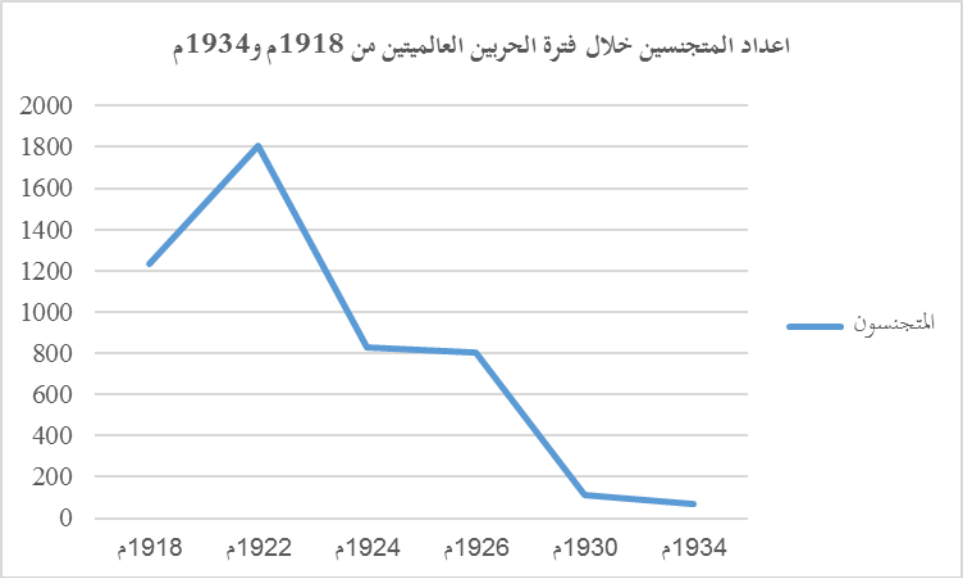

من خلال المنحنى نلاحظ :

نلاحظ أن عدد المتجنسين في فترة ما بين الحربين قد تراجع، وهذا راجع إلى نجاح حملة الرفض لهذه السياسة خاصة وانها اضحت تأخذ طابعا دينيا ، مع بروز الفتاوى الدينية التي تحرم التجنيس وتخرج صاحبه من الدين ، وتجعله في صف الكافر المرتد ، ولعل الذين بقيت لديهم الرغبة في التجنس هم اليهود [1].

إضافة الى الاوضاع الاقتصادية التي كانت تنبئ بالانفجار بسبب تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على البلاد التونسية ، على غرار تأثيرها على العالم ككل[2] .

[1] العربي اسماعيل ، معمر العايب ، **المرجع السابق** ، ص 761 .

[2] **نفسه** ، ص 775 .

خلاصة الفصل

نستنتج من خلال ما درسنا في هذا الفصل :

اتبعت سلطة الحماية الفرنسية في البلاد التونسية العديد من السياسات والاستراتيجيات التي حاولت من خلالها السيطرة على المنطقة وترسيخ اقدامها وقد مثلت سياسة التجنيس بالجنسية الفرنسية احد اهم هذه السياسات كان للتجنيس اهدافا كثيرة ومتعددة تمحورت في العديد من الميادين ولعل ابرزها طمس ومحو الهوية الوطنية التونسية .

جاءت سياسة التجنيس بالجنسية الفرنسية في البلاد التونسية وفقا للعديد من القوانين والمراسيم ،التي ترخص او تسهل على التونسي الدخول فيا لامة الفرنسية ،ولم تقتصر او تحدد فئة معينة او شريحة اجتماعية واحدة بل مست جميع الفئات الجنسية والعمرية على حد سواء، خاصة الفئة المثقفة من التونسيين كما فتحت ابواب التجنيس على مصراعيه امام الاقليات الاجنبية سعيا منها لتكوين تركيبة بشرية اجتماعية فرنسية ،تخدم مصالحها الاستعمارية في المنطقة، وهنا نقف امام تساءل يلوح في الافق: ما هو موقف النخبة التونسية من هذه السياسة ؟وفي ما تمثل دورها ؟ وما هي ابرز الوسائل التي اعتمدتها ؟ وهل كان هناك توافق في الآراء والمواقف ام انه هناك اختلاف ؟وهذا ما سنحاول التفصيل فيه في الفصل القادم .

الفصل الثاني: النخبة التونسية وسياسة التجنيس

اولا: النخبة التونسية وموقفها من سياسة التجنيس

ثانيا: طرق ووسائل مواجهة سياسة التجنيس.

من المعلوم ان قضية التجنيس في البلاد التونسية قد شغلت بال المفكرين ، أكثر من أي مسألة وضعت على بساط البحث في تاريخ تونس ، و على هذا الأساس صب المفكرون التونسيون من سياسيين و علماء و صحفيين نظرهم على هذه المسألة ، و التي أسالت الكثير من الحبر ونالت نصيبها من النشر و التحليل و المناقشة ، على المستوى الداخلي و الخارجي عبر عدة وسائل و من بين هذه المواقف التي يشهد لها التاريخ ، موقف رجال الدين (علماء الزيتونة) و موقف النخبة الفكرية و السياسية .

اولا : النخبة التونسية و موقفها من سياسة التجنيس

1- موقف رجال الدين (علماء الزيتونة) :

لقد أثارت مسألة التجنيس حفيظة العامة من التونسيين و الخاصة على حد سواء ، و تبادرت الى أذهانهم عدة تساؤلات ، تم توجيهها الى رجال الدين و فقهاء الزيتونة و أعضاء المجلس الشرعي فيما يخص اذا كان المتجنس مسلما ام لا ؟ و هل يمكن للمتجنس اتباع أوامر دينه و نواهيه ؟ و هل تطبق عليه أحكام الشريعة الاسلامية ام تطبق عليه القوانين الوضعية الفرنسية ؟ و إذا تاب و تراجع عن قراره هل تقبل توبته أما أن هناك شروط ؟ و من يحدد هذه الشروط ؟ و غيرها من الأسئلة ، و هو ما جعل علماء الزيتونة و أعضاء المجلس الشرعي يقفون أمام معضلة من أصعب المعضلات في تلك الفترة خاصة في ظل عدم وجود نص صريح في القرآن الكريم حول التجنس الا انهم اعتبروا المتجنس مرتدا عن الاسلام استنادا بالعديد من النصوص القرآنية و قياسا عليها ، اصدروا حكم المرتد على المتجنس و من بين هذه الآيات القرآنية (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ) [1]، (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا)[2] (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُم ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِم حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسلِيمٗا)[3]،(يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَكُمْ هُزُوًا وَلَعِبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكُفَّارَ أَوْلِياءَ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِين)[4] ،(تَرَىٰ كَثِيرا مِّنهُم يَتَوَلَّونَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَبِئسَ مَا قَدَّمَت لَهُم أَنفُسُهُم أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيهِم وَفِي ٱلعَذَابِ هُم خَٰلِدُونَ[5])

ومن أبرز هؤلاء العلماء :

---

[1] سورة المائدة ، الآية 51 .

[2] سورة النساء ، الاية 60 .

[3] سورة النساء ، الاية 65 .

[4] سورة المائدة ،الاية 57 .

[5] سورة المائدة الاية 80 .

أ– موقف أحمد عياد[1] :

العالم الزيتوني و الذي صرح بفتوى بين فيها خطورة التجنس على التونسيين و دينهم و عقيدتهم و التي تعتبر خطوة جريئة منه ، لأنه أنهى التردد الذي كان في بداية الامر حيث قال أن مسألة اتجنس ازعجت الأمة التونسية و احتار الناس فيها فتوجهوا الى العلماء لإصدار فتوى بحكم الله في التجنس و المتجنس و إيضاح الأمور و الالتباس[2]

كما عبر عن اسفه اتجاه هؤلاء العلماء الذين لم يقوموا بواجبهم ، حيث قال " و لأني لم أرى من العلماء لكل أسف من قام بهذا الواجب خشيت أن أكون مسؤولا اتجاه ابناء وطني و أمام الله و التاريخ عن سكوتي محجوبا و افادة بكفر المتجنس[3] استنادا لما ورد في القرآن الكريم في سورة المائدة " يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود و النصارى أولياء بعضهم أولياء بعض و من يتولهم منكم فانه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين " سورة المائدة الآية 51 ، و لذلك تعتبر أول فتوى صريحة و صارمة و قد أصدرتها جريدة الام التونسية[4] في 13 نوفمبر 1923 م[5] .

ب –موقف الشيخ محمد بن سالم:

برز موقفه في مقال له ، عاتب فيه العلماء على موقفهم المتخاذل من التجنيس بقوله " إن الدستوريين قدموا سؤالا لشيخ الاسلام و علماء الدين طلبوا منهم الافتاء في مسألة التجنس فلم يجيبوا عن سؤالهم ، و ذلك تحت ضغط السلطات الاستعمارية[6] و هذا ما أكده الشيخ محي الدين الخطيب بقوله " لم استفتي المسلمون في تونس علمائهم عن حكم التجنيس في نظر الشرع الاسلامي حجزت حكومة الاحتلال على العلماء الرسميين للإفتاء فسكتوا و كتموا ما أنزل الله[7].

---

[1] **احمد عياد** (**1890م– 1949م**) : أستاذ زيتوني، كان من مناصر بلورقيبة وجماعته فِي أزمة قصر هلال وانبثاق الحِزب الدستوري الجديد، متشبعا بالروح الإصلاحية والوطنية، ربطته علاقات كثيرة برموز الإصلاح التحديثيين، ومنهم زين العابدين السنوسي والطاهر الِداد، وقبلهما الشيخ عبد العزيز الثعالبي، شارك فِي الحِملة ضد فتوى التجنيس. **ينظر:** حفيظ الطبابي، **البناء الوطني وتحديات الاستقلال** ، ط1 ، الدار التونسية للكتاب ،تونس، 2011م، ص88.

[2] رابح الفلاحي ، **جامع الزيتونة و الحركة الاصلاحية في الجزائر** (**1908م–1954 م**) ، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر ، تخصص تاريخ الحركة الوطنية المغاربية ، اشراف : عبد الكريم بوصفصاف ،جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر، 2007 م–2008 م، ص 94 .

[3] الجيلاني الفلاح، **المصدر السابق** ، ص 96 .

[4] **جريدة الأمة التونسية** : صدرت 1921م لصاحبها الحاج على بن مصطفى وتوقفت سنة 1924م **ينظر** : دوبم عبد الباري ، رشيد تامة ، **محيي الدين القليبي ومساهمته في الحركة الوطنية التونسية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تاريخ المغرب العربي المعاصر، اشراف : محمد السعيد عقيب ،جامعة حمه لخضر الوادي ، الجزائر ، 2022 م–2023 م، ص28.

[5] الجيلاني الفلاح ،**المصدر السابق** ، ص 96 .

[6] بن سالم محمد ، " **حول مشروع التجنيس** "، العصر الجديد ، ع165، تونس ، 1924 م، ص ص 1 ، 2.

[7] محمد العمراني ، **فقه الاسرة المسلمية في المهاجر (هولندا نموذجا)** ، ط1، ج2 ، دار الكتاب العلمية ، بيروت ، لبنان ،2001م ، ص 293 .

ج–موقف الشيخ ادريس الشريف[1] :

مفتى بنزرت[2] و الذي أفتى بأن المتجنس مرتد و كافر ولا يجوز أن يصلى عليه ولا يدفن مع المسلمين مما أدى الى مظاهرات في العديد من المدن التونسية ، و لتهدئة الوضع قامت السلطات الفرنسية بإجبار بعض الشيوخ لإصدار فتاوي مضادة لفتوى الشيخ ادريس الشريف و الذي اعتبر بأن المسلم مرتد الا انه ترك الباب مفتوح أماه لإعلان التوبة[3] ، إضافة الى موقف محمد المختار بن محمود و الذي اعتبر أن المتجنس مرتد و ذلك لان حقيقة المرتد هو الراجع عن الاسلام ، و هذا ما نشره في مقال في مجلة الزيتونة[4] جوان 1937م.و اعتبر أن التجنس أدى الى تشتت العائلات التونسية و قد أثار الحقد بين الاخوة و الاقارب[5]

2–موقف المجلس الشرعي :

نظرا للمواقف المتشددة من التجنس و المتجنس و رفض التونسيين لدفن المتجنسين في المقابر الاسلامية ، و التي تسببت في اضرابات و مظاهرات لجأت السلطات الفرنسية الى شيخي الاسلام المالكي و الحنفي الطاهر بن عاشور[6] و محمد بن يوسف وهما المفتيان الشرعيان لإصدار فتوى تجيز التجنس و ترخص دفن المجنس في المقابر الاسلامية ، فأصدر المذهب الحنفي فتوى مفادها انه إذا اعتنق شخص جنسية يختلف تشريعها عن احكام الشريعة الاسلامية ، ثم حضر لدى القاضي الشرعي و نطق بالشهادتين و اعلن أنه لا يرتضى غير الاسلام دينا يدين به طول حياته أن يتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها المسلمون و بعد وفاته يصلى عليه و يدفن في مقابر المسلمين[7] ، أما المذهب المالكي فقد اضاف شرط آخر و هو التصريح بالتخلي عن الجنسية التي يعتنقها لكي يحق له الدفن في مقابر المسلمين ، إضافة الى شرط اخر أضافه الشيخ محمد العزيز جعيط[8]، انه ينبغي على

---

[1] **ادريس الشريف:** (**1860 م –1934م**) :الفقيه و الشاعر ، له العديد من المؤلفات و كانت له مواقف سياسية وقفها في مناسبات عديدة كونت له شهرة واسعة و من أشهرها و أ عظمها فتواه في عام 1932 م في كفر المتجنس و انه تبعا لذلك لا يدفن في مقابر المسلمين ، **ينظر:** عمر قريشي ، **المرجع السابق** ، ص 21 .

[2] **بنزرت** :مدينة تونسية تقع على الساحل الشمالي التونسي وهي عاصمة ولاية بنزرت ، وتبلغ مساحتها 3.685 كلم تتميز بمناخ رطب ومعتدل من اهم مدنها غار الملح وماطر ومن اهم معالمها القصبة ومن بين اهم علمائها حسان بالخوجة والجيلاني السعدي **ينظر : https//www.aljazeera.net** ، تاريخ النشر22 /2014/11 م، تاريخ الاطلاع 2024/02/25م ، الساعة ، 15:00.

[3] عواد ابراهيم خضر العبيدي ، حسن علي خضير العبيدي ، **المرجع السابق** ، ص 80 .

[4] **مجلة الزيتونة** : هي مجلة علمية أدبية و اخلاقية كانت تصدر عن هيئة مدرسي جامع الزيتونة بتونس و تختص بكل ما له علاقة بالتراث و العلوم الاسلامية و العربية ، هدفها الرئيسي إصلاح المجتمع دينيا و اخلاقيا و ثقافيا و التي كان صاحبها محمد الشاذلي بن العاصي و رئيس تحريرها محمد المختار بن محمود **ينظر:** محمد المختار بن محمود ،" **المقدمة** " ، المجلة الزيتونية ، مج1، ج1 ، 1936 م ، ص ص 2–6 .

[5] محمد بن محمود المختار ،"**حكم الله في التجنيس** "، **المصدر السابق** ، ص489 .

[6] **الطاهر بن عاشور:** هو محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور ولد سنة 1879م بالمرسى و هي ضاحية من الضواحي الشمالية للعاصمة التونسية ، له العديد من المؤلفات كحاشية على القطر ، شرح بردة البصرى ، و امتاز بتحرير المسائل و تدقيقها و تقلد العديد من المناصب الهامة كالقضاء و الافتاء و التدريس و الاشراف على الاوقاف الخيرية و النضارة على بيت المال و العضوية بمجلس الشورى ، **ينظر** : بلقاسم الغالي ، **من اعلام الزيتونة – شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور حياته و آثاره–** ، ط1، دار ابن حزم ، بيروت ،1996 م، ص 35 .

[7] علي المحجوبي ، **جذور الحركة الوطنية** ، **المرجع السابق** ، ص 529 .

[8] **محمد عبد العزيز جعيط** : تولى افتاء الجمهورية التونسية منذ بداية عهد الاستقلال توفي سنة 1970م، **ينظر** بالقاسم الغالي ، **المرجع السابق** ، ص 141 .

المتجنس لكي تقبل توبته أن يتخلى عن كل الامتيازات التي تحصل عليها بموجب جنسيته الجديدة و اذا تم ذلك فله الحق أن يدفن مع المسلمين .

و لذلك لم تكن هذه الفتوى في المستوى المطلوب منها في نظر المقيم العام الفرنسي ، و التي قيدت المتجنس بقيود كثيرة يستحيل على السلطة إعلانها ، و ما زاد الامر تعقيدا هو منع الوطنيين التونسيين دفن أي متجنس في المقابر الاسلامية ، فلم تجد السلطات الاستعمارية حلا الا سبيل المراوغة و الكذب فأشاعت أن هناك أعضاء من المجلس الشرعي اجازوا التجنيس مثل الشيخ محمد الطاهر بن عاشور ، رئيس المجلس الشرعي لعلماء المالكية ، و انه اصدر فتوى لصالح التجنيس و المتجنس و الهدف من ذلك هو توسيع الهوة بين الامة و ساستها و علمائها و هي تهمته لوثت سمعته و شككت في دينه و وطنيته و أدى الى اتهامه بالخيانة و مساندة السلطات الاستعمارية التي تهدف للقضاء على الشخصية التونسية ، و لكن المتمحص للأحداث يتساءل انه لو كان هناك فتوى صدرت عن الشيخ بن عاشور فلما لم تنشر في الصحافة ؟ و لكن بقت التهمة منسوبة الى الشيخ بن عاشور رغم براءته الى أن ظهر العدد الأول من مجلة وثائق التي يصدرها المركز القوي الجامعي للتوثيق العلمي و التقني و التي تتمثل في تقرير رسمي مؤرخ في 29-4-1933 م موجه من المقيم العام الفرنسي بتونس[1] . منصورون الى وزير الشؤون الخارجية بباريس اثبتت براءة الشيخ من فتوى التجنيس و التي نشرها الاستاذ حمادي الساحلي في 17 ماي 1985م[2] ، ولكن الحقيقة التاريخية أن هناك فئة من التونسيين اعتبرت أن التجنس هو كبيرة و ليس رده عن الاسلام او الخروج عن الملة و أن المجنس لم يخرج من دائرة الاسلام و حجتهم في ذلك أن الايمان قول و عمل و ترك العمل ليس كفرا ما لم يتخلى المجنس عن أحكام الاسلام و ذلك بسبب تقصير بعض العلماء عن اصدار فتوى شرعية ضد التجنيس[3] .

و منه فإن هناك اختلاف في المواقف بين رجال الدين و علماء الزيتونة[4] فمنهم من اعتبر المجنس كافر و يجب أن لا يحاكم كما لا يستفيد من التركة و الميراث ولا يجوز دفنه في مقابر المسلمين أما الرأي الثاني فقد رأى أن المتجنس عاصي لأمر الله ولا يصبح كافرا .

3-موقف النخبة السياسية و الفكرية :

لم تتوقف قضية التجنيس عند أروقة رجال الدين و مشيخة المجلس الشرعي و انما وصلت الى اقلام المفكرين و السياسيين و حقيبة المحاماة و رجال الصحافة و كل أدلى بدلوه و من وجهته الفكرية و العلمية و من

---

[1] **محمد عبد العزيز جعيط** ، **المرجع السابق** ، ص ص 141-143 .

[2] **مونصورون** : المقيم العام الفرنسي بتونس و هو برتبة وزير قدم تقريرا حول قضية التجنيس بتونس سنة 1933م الى الوزارة الخارجية لخص فيه المراحل المختلفة قضية التجنيس و المناورات السياسية التي قامت بها السلطة الاستعمارية في هذه القضية **ينظر** : بالقاسم الغالي ، **المرجع السابق** ، ص 139 .

[3] **نفسه** ، ص 143 .

[4] على كاهية ، "**التجنس**" ، **الصواب** ، ع 401، تونس ، اوت 1932 م، ص ص 1 ، 2 .

منظور دين وبدافع وطنية متأصلة و ذلك لإثارة بصيرة الرأي العام ، فهذا هو دور النخبة المثقفة الواعية بدورها الوطني اتجاه قضايا الامة و من بين ابرز هذه المواقف .

أ- موقف النخبة الفكرية :

انبرى بعض اعلام الفكر التونسي في رفض قضية التجنيس والنضال ضدها ، ايمانا منهم بمخاطرها على الهوية العربية والثقافة الاسلامية لأمتهم ، فالمكانة العلمية كما الشعبية لهذه الفئة دعمت قوة طرحها للقضية ،كما ان قوة ايمانها ومهارتها في التعبير عن رأيها بكل جرأة ، جعل موقفها بارزا في ساحة النضال ضد هذا التيار التغريبي ،فكان من ابرز اولئك المفكرين ومواقفهم الاتي :

- **موقف علي كاهية**[1] : يعتبر المفكر علي كاهية من بين أبرز الشخصيات الفكرية التي كان لها موقف صريح و واضح اتجاه قضية التجنيس و قد أوجب النظر الى المجنس بعين الاحتقار و أنه أصبح بدون ماضي ولا يمكنه الافتخار و الاعتزاز به اضافة الى محاولة معالجة قضية التجنيس خاصة بعد صدور قانون 1923 و عجز علماء الدين تقديم فتوى تجيب على أسئلة الأهالي المتعلقة بمسألة التجنيس و قد لامس جوانبه السياسية و الدينية و الأدبية و اعتبر المتجنس مرتدا عن الاسلام[2].
- **موقف محمد النعمان** [3] : يعتبر محمد النعمان من أشرس المحامين و من أكبر منتقدي قضية التجنيس مؤكدا على أهمية القوية و الهوية الوطنية التونسية من خلال الصحف التونسية معطى مدلولا تعريف للهوية التونسية فهي حسب منظوره الرابطة التي تربط شخصا يقوم و القوم من الجهة السياسية المعنوية لا تدل على الدول بل انما هي مجموعة الناس التي تولد عنهم الدولة و أن هناك قوما و قومية و اشترط مقومات مختلفة لتكوين الدولة كالدين و الاخلاق و الآداب و الشريعة مسندا بما قاله المدرس القانوني بباريس 1895م (مسيو نيس) و الذي أعطى نوعا من القداسة على القومية من أجل حمايتها من ابادى منتهكي حقوق الدول موضحا تاريخ القومية التونسية و عراقتها و أصولها التاريخية التي يصعب استئصالها لا بقانون التجنيس ولا بإغراءات مادية و معنوية ، فالروابط الاسلامية و العقائدية من الصعب تغيرها أو ضربها لأنها متأصلة منذ القدم[4] .

---

[1] **علي كاهية (1877 م- 1956 م)** : درس في الزيتونة من مؤسسي الحزب الدستوري ،كان من المشرفين على تحرير جريدة الفجر سنة 1920 م ، ساهم في تحرير العديد من الجرائد التونسية ،كان صديقا للشيخ عبد العزيز الثعالبي و ظل وفيا للدستور القديم حتى وفاته 1956م ، **ينظر** : محمد السعيد عقيب ، **الحزب الحر الدستوري القديم**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف: حباسي شاوش ، جامعة الجزائر 2 ، 2009 م-2010م، ص 24 .

[2] محمد بوطيبي ،**"التجنيس في تونس بين القبول و المعارضة ،المرجع السابق** ، ص224

[3] **محمد النعمان:(1875م-1962م)**: مناضل و صحفي و محامي كان له دور فعال في الحركة الوطنية التونسية و له مئات من المقالات الصحفية في جرائد متعددة دافع من خلالها على القضية الوطنية . **ينظر** : **https//www.artsandculture.google.com** تاريخ النشر : 2013/02/12م . تاريخ الاطلاع : 2024/04/20م ، الساعة ، 11:11.

[4] عمر قريشي، **المرجع السابق** ، ص 22.

- **موقف الطاهر حداد** [1]: الصحفي و الكاتب الذي دافع عن كيان الشعب التونسي و دينه و مقوماته من خلال ما كتبه في مقالتان نشرتا بجريدة الامة بعددي 14 أكتوبر 1923م بعنوان الدين و الجنسية و مسالة اليوم وعدد 13 نوفمبر 1923م بعنوان "التجنس نكث للعهد" و لو نلاحظ تاريخ نشر هاتين المقالتين نجد انهما نشرا قبل صدور قانون ديسمبر 1923م و قد استمد دفاعه بالحجج المنطقية حيث قال ﴿ فتح باب التجنيس للتونسيين أقل ما فيه أن فرنسا تتمنى أن يصير التونسيون يوما ما فرنسيين و هذا ما يتناقض مع معاهدة الصلح و التي حددتها معاهدة باردوا[2] ، هذه المعاهدات التي بقيت حبرا على ورق و التي لا تحترم إلا بما يرضى الطرف المتفوق و كذب الحداد المزاعم السلطات الفرنسية من أن قانون التجنيس سيكون اختياريا و ليس اجباريا و وضع طبيعته الحقيقية حينما وضعه في اطاره الصريح و هو الاطار السياسي الاستعماري [3]، و ذهب الحداد بعيدا في اعتقاده بأن مسألة التجنيس ليست سياسة فرنسية فحسب بل هي مبدأ ثابت لإلحاق التام ضمن الامبراطورية الفرنسية بشمال افريقيا[4] ، كما ذكر في مقاله بأن هذه السياسة تحمل بذرة موتها و انها لا تؤدي الا الى ايقاظ طاقة الكفاح حيث قال " ان سياسة الاحتلال المادية و المجردة من استعمال العقل لئن كانت تسلب المادة منا و تحاول فصلنا حتى عن خصائصنا الأدبية و التاريخية فإنها أيقظت بقدر ذلك عواطفنا و شعورنا القومي يقظة ستظهر الأيام قيمتها و لو بعد حين ".

اضافة الى ابراز موقفه من خلال الشعر و ذلك لإيقاظ الشعور الوطني و تنبيه المواطن التونسي لمخاطر هذه السياسة حيث كتب في قصيدة شعرية بعنوان بين مارق و غادر تم نشرها في جريدة البدر سنة 1923 يقول فيها يقاد الى جهل و فقر و ذلة ..... و محنة تجنيس تليها وجائع[5]

- **موقف الطاهر صفر**[6] : وهو من بين الاقلام الصحافية التي تصدت لهذه السياسة بحجة أنها ترمي الى تنصير العرب التونسيين و فرنستهم و القضاء على الشخصية الوطنية و القومية ، وقد استجاب الشعب التونسي للدعوة

---

[1] **الطاهر الحداد** (**1899م– 1935 م**) : كاتب و أديب و شاعر و صحفي أصله من فطناسة من عائلة فقيرة ولد بتونس العاصمة ، بدأ مسيرته العلمية بالدراسة في الكتاب ثم انتقل الى جامع الزيتونة سنة 1914م حيث نحصل منها على شهادة التطوع ، ألف كتاب امرأتنا في الشريعة و الذي و الذي أثار جدلا كبيرا في الأوساط التونسية و بذلك تم منعه من اكمال الجزء الثاني من شهادة التطويع من جامع الزيتونة إثر ذلك الكتاب ، الى جانب منعه من التعليم كان للحداد نشاط سياسي و نقابي غزير في تاريخ تونس بالإضافة الى نشاطه في حزب الدستور الحر ، شارك الى جانب محمد علي الحامي في وضع اللبنة الأولى للنقابة التونسية ، كما يعتبر ابرز اعلام الحركة الاصلاحية التونسية ، توفي سنة 1935 ، **ينظر**: محمد محفوظ ، **تراجم المؤلفين التونسيين** ، ط1 ،ج2 ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 1986 م، ص9 .

[2] الطاهر مناعي ،**الدين و السياسة** ، **المرجع السابق** ، (د.ص)

[3] طاهر الحداد ،" **التجنيس نكث للعهد** "، **مجلة الامة** ،ع50 ،تونس ،1924م، ص ص 1، 2.

[4] الطاهر مناعي ، **الدين والسياسة** ، **المرجع السابق** ، (د.ص)

[5] محمد بوطيبي ،**الفكر الاجتماعي في تونس في النصف الاول من القرن العشرين**(**1900م –1950 م**) **دراسة مقاربة بين الفكر والواقع** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر ، اشراف : بوعزة بوضرساية ،جامعة ابو القاسم سعد الله جامعة الجزائر 2 ،الجزائر ،2014م ، ص 280 .

[6] **الطاهر صفر** (**1903م– 1942م**) : مناضل سياسي ولد بمدينة المهدية و درس الابتدائية فيها ثم التحق بالمدرسة الصادقية عام 1916م ، و بعد تخرجه واصل دراسته في معهد ليسيه كارنو و تخرج فيه عام 1922م ثم سافر الى باريس عام 1923م ، و درس في كلية القانون و بعد عودته الى تونس عمل محاميا و في 1933م أصبح عضوا في اللجنة التنفيذية للحزب الدستوري ، و في عام 1934 م انتخب عضوا في الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد توفي سنة 1942م. **ينظر**: عواد ابراهيم خضر العبيدي ، حسين علي خضير العبيدي ، **المرجع السابق** ، ص 46.

التي يحمل لوائها الطاهر صفر ، و الذي ذهب لاحتلال المقابر الإسلامية لمنع دفن المتجنسين فيها[1]

- **موقف علي بشوشة [2]**: يعتبر علي بشوشة من بين الصحفيين الرافضين لسياسة التجنس و ينضح ذلك من خلال ما ذكره لرئيس جريدة لاديباش ، السيد هنري أن مسألة التجنيس التي تمس النخبة المثقفة لا يمكنها تحقيق المساواة مع الفرنسيين و من هنا ينضح موقفة الرافض لسياسة التجنيس[3] .
- **موقف حسن الجزيري[4]** : عبر الكاتب حسن الجزيري في مقالة له نشرها عبر جريدة النديم بأن مسألة التجنيس تعد من المشاريع التي ابتكرها من لا يريد بالتونسيين غير المسخ و الانقراض ، فحق لهم اذن ان يمقتوا الفكرة و يقاوموها و ذلك لما بين الجنسية و الدين من تلازم و ترابط ، بل لان الجنسية هي الدين و كل من جنح الى التجنيس فهو مارق عن الدين [5].

ب- موقف النخبة السياسية (الحزب الدستوري الحر)

دخلت مسالة التجنيس اروقة السياسة وغاصت في دواليبها لما لهذه القضية من اهمية ، فهي تمس هوية وثقافة الشعب ، وهو ماجعل العديد من الشخصيات البارزة في الساحة السياسية انذاك تعلن موقفها صراحة من هذه القضية، وتدافع عن كيان هذه الامة وترفض فكرة اندماج التونسيين في المجتمع الفرنسي فرفعت صوتها عاليا في محاربة هذه السياسة ومن اهم هذه المواقف التي برزت على الساحة السياسية هي :

- **موقف أحمد الصافي [6]**: يعتبر أحمد الصافي من بين الدستورين الذين حاربوا سياسة التجنيس و قد عبر عن رفضه لهذه السياسة من خلال الرسالة التي كتبها الى الرئيس الفرنسي 2 أكتوبر 1923 م يعبر فيها عن سخط الشعب التونسي على قانون 1923 م لأنه يمس الدين و الوطنية و هو تهديد واضح كما ذكره بالمعاهدات المبرمة بين تونس و فرنسا تلتزم باحترام الشخصية التونسية [7] ، و لم يكن هذا موقفه الأول فقد صرح عن رفضه سابقا من خلال المقال الذي نشره في 24 أكتوبر 1910م بجريدة التونسي العدد 34 بعنوان تجنس

---

[1] الطاهر عبد الله ، **المرجع السابق** ، ص58 .

[2] **علي بشوشة (1859م- 1914م)** : الصحفي ينحدر من عائلة ماجدة من بنزرت ارسله والديه الى الكتاب ثم الى الجامع في المعهد الصادقي فأثار اعجاب اساتذته بسبب اجتهاده ، **ينظر:** الصادق زمولي ، **اعلام تونس** ، تق ، تع: حمادى الساحلي ، ط1،دار العرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، ، 1986م، ص ص 133، 134

[3] محمد بوطيبي ، **الفكر الاجتماعي في تونس** ، **المرجع السابق** ، ص226 .

[4] - **حسين الجزيري(1878م-1974م)** : ولد بتونس سنة 1878 م وهو من أصل تركي ومن جد منحدر من الجزائر، زاول تعليمه بالكتاب والزيتونة ، واحترف الصحافة حيث كتب عدة مقالات في عدة صحف، وكان يميل الى الفكاهة، تم سجن خلال الحرب العالمية الأولى، وفي 12 فيفري 1920م أصدر جريدة "النديم"، توفي في 31ديسمبر 1974 م، **ينظر:** حبيب حسن اللولب، **أبحاث ودراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**،ط1 منشورات سيدي نايل، الجزائر، ،2013م ، ص93 .

[5] سعيد بودينة ، **الحركة الاصلاحية في تونس (1900م -1939م) مدراسة في الاصول والافكار والرؤى**،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر ، اشراف: مولود عويمر ،ابو القاسم سعد الله جامعة الجزائر2،الجزائر ، 2020م-2021م، ص 408 .

[6] **أحمد الصافي (1882م- 1935م)**: ولد سنة 1890م زاول تعليمه بتونس ثم باريس كلية الحقوق شارك في حركة الشباب التونسي برز في احداث الجزائر كان له سمعة قوية كمحامي بتونس ، **ينظر:** على المحجوبي ، **جذور الحركة** ، **المرجع السابق** ، ص 256 .

[7] الطاهر مناعي ،**"الدين والسياسة"** ، **المرجع السابق** ، (د.ص)

التونسيين و أوضح بأن الفئة المتجنسة هي فئة مرتدة و بين نظرة المجتمع التونسي لهذه الفئة [1]كما حاول إيجاد حل وسط و اقترح بانه بإمكان التونسيين ان يكونوا مواطنين فرنسيين بشرط أن يبقوا خاضعين لأحكام الشريعة الاسلامية و طالب من السلطة الحاكمة ان تحذوا حذو الدول الأوروبية التي تحكم اعداد كبيرة من المسلمين مع منحهم حقوقهم الشخصية[2] .

- **موقف الثعالبي [3]**: يعتبر الثعالبي من بين الشخصيات التي عارضت سياسة التجنيس ، ويتضح ذلك من خلال ما كتبه في سلسله المقالات التي كتبها في بيان حزب الوفد ، بكوكب الشرق الناطقة بالفرنسية ، واكد على الاخطار التي تشكلها هذه السياسة على الدين الاسلامي ، لان الجنسية والدين شيء واحد فاذا تغيرت الجنسية تغير الدين .كما طالب من فقهاء وعلماء الدين ابراز موقفهم حول سياسه التجنيس واخطارها[4] ، من خلال اصدار مدونه تبين موقفهم حيال مسألة التجنيس[5]، التي كانت اصل الحوادث الدامية والاحتجاجات المتتالية في تونس ويرى الثعالبي بأن مسألة التجنيس ، التي لم تتمعن فيها الإدارة وطبقتها بكل اعوجاج ، في بلد تعهدت له باحترام استقلاله وسيادته ومؤسساته السياسية و الدينية ، هي من امهات الغلطات بل هي اعظم غلطه ارتكبتها في تونس[6] . كما حاول الثعالبي في كشف مساعي سلطه الحماية من هذه السياسة ، واعتبرها نوعا من انواع الحروب الصليبية ، لكون شمال افريقيا بما فيها تونس والتي كانت قبل الاسلام نصرانية خاضعه للكنيسة الكاثوليكية ولما جاء الاسلام عربها وجعلها امه واحدة مسلمه متممه للوحدة الإسلامية العامة في اقل من قرن فكيف يعجز عن مثل ذلك في تحويل هذه البلاد الى نصرانية في وقت اقل مما اقتضه الاسلام في التحويل كما يعود الفضل الى الثعالب في لفت انتباه علماء الازهر الى قضيه التجنيس وابداء موقفهم منها بحكم علاقاته الواسعة برجال الفكر والسياس بالمشرق وهو ما ادى الى اصدار فتوى من طرف الشيخ علي سرور الزنكلوني فتوى فحواها تكفير المتجنس بالإضافة الى العديد من المقالات نشرت في الصحافة المصرية مثل مقاله التجنس في تونس بجريده

---

[1] محمد بوطيبي ، **الفكر الاجتماعي في تونس** ، **المرجع السابق** ، ص 279 .

[2] محمد بوطيبي ، **التجنيس في تونس بين القبول والمعارضة، المرجع السابق** ، ص 224.

[3] **عبد العزيز الثعالبي (1876م– 1944م)** : ولد في عام 1876 م ينحدر من أسرة جزائرية الأصل استقرت في تونس، تلقى تعليمه على يد المشايخ في جامع الزيتونة، يعد الثعالبي من رواد حركة الإصلاح، أصدر جريدة سبيل الرشاد عام ،1895 م هاجر إلى بلدان المشرق العربي، وأنظم إلى حركة الشباب التونسي، كان له دوراً بارزاً ز في تأجيج المشاعر الوطنية في أثناء إضراب طلبة جامع الزيتونة عام 1910م وانتفاضة الزلاج 1911 م ومقاطعة الترام،1912م أسس الحزب الحر الدستوري عام ،1920م وبسبب مواقفه الوطنية أصدرت سلطات الحماية بحقه قرار بالنفي إلى خارج البلاد في عام ،1923م ثم عاد إلى تونس عام 1937 م، واعتزل العمل السياسي بعد ذلك، توفي عام 1944م. **ينظر**: عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**، تر: سامي الجندي، دار القدس، بيروت ، 1975 م ، ص ص 5، 15 . **ينظر ايضا**:حميد الجميلي وآخرون، **موسوعة أعلام العرب**، ط1 ، ج7، بيروت، 2000 م ، ص ص 313، 314 .

[4] مريم قرماط ، هوام اميرة ، **المرجع السابق** ، ص 65 .

[5] عبد العزيز الثعالبي ، "**سانحة** "، جريدة التونسي ، ع 34،تونس ، 24 اكتوبر 1922م ،(د.ص)

[6] محيي الدين القليبي ، **مأساة عرش– سلسلة الحقائق التاريخية والوثائق السرية** ، تق: مكتب الاستعلامات بالحزب الحر الدستوري ، (د.ت.ط)، (د .م .ن)، (د.ت.ن)، ص ص 174,175 .

السياسة القاهرية 27 نوفمبر 1923 م وغيرها من المقالات نددت بسياسه التجنيس الرامية الى طمس الشخصية العربية الإسلامية للشعب التونسي[1]

- **موقف أحمد توفيق المدني [2]**: من أكبر الشخصيات الناشطة في الحزب الدستوري آنذاك و من أشد المعارضين لقانون التجنيس في تونس و قد صرح بذلك في كثير من المواقف حيث قال ان التجنيس حرام و كفر و عاتب دعاة التجنيس و عبر عن خيبته في المجلس الشرعي حيث قال ما خاننا يومئذ الا المجلس الشرعي الذي امتنع عن اصدار فتوى رسمية ضد التجنس مع انهم يؤمنون بعدم شرعيته الا انهم يخشون الاعلان عن موقفهم بسبب التبعات التي يمكن أن تطالهم [3]، في حين بين موقف صغار العلماء الذين جاهروا بكلمة الحق و هذا ما جعله يهاجم كبار المجلس الشرعي هذا وان دل انما يدل على موقفه الرافض للتجنيس كما حاول في كتابه مذكرات كفاح ان يوضح أسباب رغبة التونسيين في الجنسية الفرنسية و ذلك طمعا في الحصول على بعض الامتيازات السياسية و المنافع المادية [4]كما بين في كتابه أن هذه السياسة قد فشلت في مسعاها ، لان التونسيين قاموا كرجل واحد ضد هذه السياسة التي تهدف الى القضاء على الشخصية العربية و العقيدة الاسلامية [5]، كما حاول كشف خبايا هذه السياسة و تبعاتها على الامة التونسية من خلال كتاب بعنوان مسألة التجنيس هو و بعض الشخصيات الاخرى الرافضة لهذه السياسة[6] عثمان الكعاك[7] و محيي الدين القليبي [8] ، كما لعب أحمد توفيق المدني دورا هاما في تدويل قضية التجنيس و اعطائها بعدا عربيا و اسلاميا و حتى دوليا لتصبح ضمن اهتمامات المصلحين المسلمين [9].

---

[1] سعيد بودينة ، **المرجع السابق**، ص ص 413,414 .

[2] **أحمد توفيق المدني (1898م– 1989 م)** : ولد أحمد توفيق المدني عام 1898م، من أب جزائري و أم جزائرية زاول دراسته الابتدائية و الثانوية ثم الجامعية بالزيتونة كان صحفي و مؤرخ باللغة العربية و منفتح على الثقافة الفرنسية و في 1920م قام مع مجموعة له و عضو في اللجنة التنفيذية ، كما أسس مع الشيخ عبد الحميد ابن باديس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين و ذلك سنة 1931 م فقد كان مسؤولا عن مجلة الشهاب الجزائرية و يعد المدني من بين دعاة الكفاح و هذا يتجلى في مذكراته حياة كفاح ، **ينظر**: أحمد توفيق المدني، **المصدر السابق**، ص68 ،11 .

[3] عمر قريشي ، **المرجع السابق** ، ص 22 .

[4] احمد توفيق المدني ، **المصدر السابق** ، ص ص 242، 243 .

[5] عمر قريشي ، **المرجع السابق** ، ص 22 .

[6] محمد بوطيبي ، **الفكر الاجتماعي في تونس** ، **المرجع السابق** ، ص 285.

[7] **عثمان الكعاك (1903م–1976م)**: ولد يوم 15أكتوبر1903م درس بالمدرسة الصادقية وتحصل على شهادة الترجمة من معهد الآداب واللغة العربية، واصل تعليمه بجامعة باريس، شارك بمقالات عدة في الميدان الفكري والثقافي، اشتغل موظفا بإذاعة تونس سنة1938م، ثم مكتبيا بالمكتبة العمومية حتى سنة1956م، توفي بالجزائر يوم16جويلية1976م .**ينظر**: الطاهر مناعي ، **المثقفون التونسيون و الحضارة الغربية فيما بين الحربين (1919 م– 1939 م)**، ط1 ، دار المعارف للطباعة و النشر ، تونس ، 2001 م،ص 410.

[8] **محي الدين القليبي (1899 م– 1954 م)** : من رموز الحركة الوطنية و النضال السياسي في المغرب العربي ، خلف عبد العزيز الثعالبي بعد رحيله الى الشرق 1923م في ادارة الحزب الدستوري اتخذ مواقف صارمة تجاه قضية التجنيس و المؤتمر الافخارستي و إقامة تمثال لافيجري سجن في ازمة 1934 ، توفي في دمشق ، **ينظر**: خير الدين شترة، **إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية و الفكرية التونسية 1900 م– 1939م** ، دار كردادة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، ط2 ، 2013 م، ص 34 .

[9] سعيد بودينة ، **المرجع السابق** ، ص 431 .

موقف الحبيب بو رقيبة[1] : يعتبر الحبيب بورقيبة من بين الشخصيات السياسية التي هاجمت قوانين التجنيس ، و عبر عن رايه حول الفتاوي التي أصدرها رجال الدين ، و اتهمهم بالخيانة و المتاجرة بالدين و حاول تنبيه التونسيين ليدافعوا عن وطنهم و دينهم ، و لقد كان موقفه صارما تجاه قضية التجنيس مع نخبة من المثقفين الذين يعملون بجريدة العمل التونسي ، كما تحدث في كتابه "حياتي" عن فتوى المجلس الشرعي بأن المقيم العام الفرنسي وجد أن أفضل طريقة يسهل بها تمرير قوانين التجنس خاصة قانون 1923م هي اصدار فتوى من كبار المشايخ تعتبر أن اعتناق الجنسية الأجنبية امر غير مخالف للدين ما دام انه يصوم و يصلي و يزكي و يحج ، فيتم القضاء على خوف التونسيين من التجنيس [2]. و هذا ما رفضه بو رقيبة و اعتبرها خيانة للامة التونسية و للعقيدة الاسلامية كما ناضل الحبيب بو رقيبة في صفوف الحزب الدستوري القديم و ركز على فكرة رفض دفن المتجنسين في المقابر الاسلامية و نظرا لمواقفه المتعددة و انزاله الطويل كسب قاعدة جماهيرية ضخمة [3].

ثانيا : طرق ووسائل مواجهة سياسة التجنيس .

1-اصدار الفتاوى.

اثارت قضيه اعتناق الجنسية الفرنسية من قبل التونسيين جدلا واسعا في الأوساط الدينية وبين رجال الدين . فصدرت الفتاوى المضادة لهذا المشروع ،وابرز هذه الفتاوى هي تلك الفتوى التي أصدرها مفتي بنزرت الشيخ ادريس الشريف، وأقر فيها الشيخ أن المتجنس مرتد والمرتد لا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين فشهدت تلك السنة رفض دفن المتجنسين في مقابر المسلمين في بنزرت وغيرها من المدن التونسية مثل صفاقس والساحل وتونس العاصمة وهو ما دفع بالسلطات الاستعمارية الضغط على الشيوخ بإصدار فتاوى ترد بها على مفتي بنزرت[4] .

و المتتبّع لمسألة التّجنيس سيلحظ سكوت العلماء عن بيان الحكم الشرعي فيها، في فترة العشرينات حيث اورد علي كاهية (في مقال له بجريدة الصواب عدد 401 بتاريخ 18 محرم 1342هـ/أوت1923م): « وقطعا لإطالة الحديث في هذا الموضوع بلا طائل رأينا من الواجب أن نذكر المسألة برمتّها علنا طالبين بذكرها من شيوخنا حملة العلوم الشرعية أن يفصحوا لنا بفتاويهم النيّرة عن حكم الله تعالى في هذه المسألة لا سيما وهذه ثانية

---

[1] **الحبيب بورقيبة (1903م– 2000 م)** : ولد الحبيب بورقيبة في مدينة المنستير سنة 1903م، بدأ مسيرته الدراسية بالمعهد الصادقي لينتقل فيما بعد الى معهد كارنو تحصل على البكالوريا سنة 1924م لينتقل الى فرنسا لإكمال دراسته بجامعة باريس ، امتهن المحاماة كما شارك في الحياة السياسية و الحياة الصحفية من خلال المساهمة بالعديد من المقالات في مختلف الجرائد و المجلات التونسية تم اعتقاله و نفيه ليعود سنة 1955م الى تونس انتخب رئيسا لتونس 1957م ، **ينظر**: الطاهر مناعي ، **المثقفون التونسيون و الحضارة الغربية** ، **المرجع السابق** ، ص ص 386، 387 .

[2] مريم قرماط ، هوام اميرة ، **المرجع السابق** ، ص 88 .

[3] شرف الدين بن سبتي ، هزابرة خالد ، **المرجع السابق** ، ص 90 .

[4] عواد ابراهيم خضر العبيدي، حسين علي خضير العبيدي ، **المرجع السابق** ، ص 08.

مرّة طلب من حضراتهم الإفتاء فيها، فقد جاء سؤال بجريدة الاتحاد منذ أشهر فارطة من مدينة صفاقس يطلب به أصحابه بيان حكم الله في المسألة فلم يحظ طلبهم – ويا للأسف – بالقبول. واليوم اشتدت الرغبة لمعرفة الحكم الشرعي حيث إن الحكومة بصدد إصدار أمر دولي في قبول المتجنسين والناس في اختلاف كما يرون، وقولهم سيكون عليه المعول. فإن لبوا طلبنا وقاموا بما أوجبه الله عليهم من إجابة السؤال فلهم من الله الأجر ومن عباده الشكر، وإن توهموا الخوف على مناصبهم السامية ورجحوا الدار الدنيا على الدار الآخرة وكتموا ما أوجب الله عليهم يعلنوه بالأقلام والأفواه فلا حول ولا قوّة إلا بالله... »[1].

وجاء في جريدة « العصر الجديد » عدد 163 بتاريخ 7 جمادى الأولى 1342هـ ما يلي: « طالما استفتينا – على صفحات جريدتنا وفي نفس هذا المكان – المفتيين الرسميين ببلادنا عن حكم الله في التجنيس. وطالما رغبناهم ورجوناهم في التفضّل بالجواب وبلغ بنا الرجاء إلى التوسّل والتذلّل وناديناهم « يا علماءنا الأعلام، يا مصابيح الظلام، ويا حماة الملّة ورجال الدين »، وطالما ترقبنا الجواب أسابيع وشهورا فلم يتفضّل علينا واحد منهم بكلمة ننشرها بيانا وبلاغا للنّاس »[2].ثمّ نشرت الجريدة فتوى العالم الشيخ محمد شاكر المصري[3] حول التّجنس.

وجاء في رسالة دوّنها مكتب الأخبار التونسية (في صحيفة الفتح الإسلامية بمصر، لمحبّ الدّين الخطيب) ما يلي: «... ولما استفتى المسلمون في تونس علماءهم عن حكم المتجنس في نظر الشرع الإسلامي حجرت حكومة الاحتلال على العلماء الرسميين الإفتاء وبيان حكم الله في هذا الأمر، فسكتوا وكتموا ما أنزل الله من البيّنات والهدى، إلا من رحم ربك فأفتى الشيخ أحمد عيّاد والشيخ التّهامي عمار بردة المتجنس وعدم جواز معاملته معاملة المسلم، وأفتى بذلك من مصر الشيخ محمد شاكر وكيل الأزهر سابقا، والسيّد رشيد رضا[4] والشيخ علي سرور ».[5]

وقد بلغ صدى صمت علماء تونس على مسألة التجنيس إلى أقاصي بقاع الارض ؛ فتعرّضت جريدة « الخلافة » التي تصدر بالهند بمومباي (عدد14ج3 بتاريخ 11 جمادى الآخرة 1342هـ/18 جانفي 1924م)

---

[1] الجيلاني الفلاح ، **المصدر السابق** ، ص ص 22، 23.

[2] **نفسه** ،ص 68

[3] **محمد شاكرالمصري** (**1866م–1939** م) : من علماء الازهر، شغل مناصب عدة، منها أمينا للفتوى، ومنصب قاضي قضاة السودان 1894م، وشيخا للأزهر نيابة عن الشيخ عبد الرحمان الشربيني عام 1906 م، ووكيلا للجامع الأزهر عام 1909م ،كما أنه كان ينتمي الى عضوية جماعة كبار العلماء .**ينظر**:محمد الخفاجي ،علي صبحي، **الادب الاسلامي المفهوم والقضية** ،ط1، ج 3، دار الجيل ، بيروت ،1992م، ص ص 93- 96 .

[4] **رشيد رضا(1865م– 1935م)**:ولد في قرية القلمون القريبة من طرابلس بالشام في لبنان ، التزم شيخه محمد عبده وتأثر بطريقته في الاصلاح والدعوة والذي نصحه بالابتعاد عن السياسة لكن بعد وفاة شيخه دخل رشيد رضا ميدان السياسة بقوة ، **ينظر** : **https//www.alzazeera.net** ، تاريخ النشر 2018/05/29 م، تاريخ الاطلاع 2024/2/25 م ، الساعة ، 10:00.

[5] مكتب الاخبار التونسية ، **الحملة الصليبية على الاسلام في شمال افريقيا – مسالة تجنيس المسلمين بالجنسية الفرنسية** ، ط1، المطبعة السلفية ، (د.ت) ، ص 08.

« بأسف لسكوت العلماء التونسيين عن هاته المسألة الخطيرة على ديانة المتجنّس. وقالت إنّ المسألة لا تهمّ التونسيين وحدهم بل تهمّ سائر المسلمين وبالأخصّ مسلمي الهند الذين هم اليوم في وقفة الدفاع عن العالم الإسلامي أجمع كما يشهد لهم بذلك مواقفهم المشهورة مع دولة الخلافة والبلاد المقدّسة ولا يألون جهدا في ذلك إلى ما شاء الله »[1].

ويقول أحمد توفيق المدني في مذكّراته: « ما خاننا يومئذ إلّا المجلس الشرعي الذي امتنع عن إصدار فتوى رسمية ضدّ التجنيس، ويضيف قائلا: ... ذهبت إليهم واحدا واحدا... وقال بعضهم وهو الشيخ محمد بن يوسف إننا لا نستطيع إطلاقا وبأية صفة من الصفات إعلان ذلك لا قولا ولا كتابة... ونحن لا نستطيع أن نتمرمد » – أي نهان – في آخر أعمارنا... إلّا المفتي الحنفي الشيخ العلّامة محمد بن الخوجة[2] فقد قال كلمة الحقّ جاهر بردّة المجنّس رحمه الله ورضي عنه... »[3]. ولعلّ الشيخ محمد بلخوجة قد جاهر بذلك في مجلس خاص، وأمّا كتابة فلم تصدر آنذاك أيّ فتوى عن عالم كبير أو رسميّ بل الثابت المشهور صمتهم وامتناعهم عن الإفتاء.

يقول زين العابدين السنوسي[4]: « ... يوم أصدرت فرنسا قانونها بقبول المتجنّس بجنسيتها الفرنسية من التونسيين على أرضهم (20 ديسمبر 1923م)... فلجأت الأمة إلى الدعاية الاجتماعية والسياسية والدينيّة، وطالبت علماء المعهد ومفتي المملكة بإصدار فتاويها فيمن يخرج عن هاته الجامعة والرابطة الإسلامية إلى رابطة غاصبة لا تعترف بالإسلام... فأبوا وانكمشوا مما اهتزت له الأمّة... ».

وقد أكّد الشيخ أحمد عيّاد في فتواه الكتابية (التي نشرتها جريدة الأمّة عدد 50 بتاريخ 4 ربيع الثاني 1342هـ) مسألة سكوت العلماء فقال: « ... ولم أر من العلماء – بكل أسف – من قام بهذا الواجب العظيم خصوصا عند اشتداد الحاجة إليه. خشيت أن أكون مسؤولا لأبناء وطني وأمام الله والتاريخ عن سكوتي محجوجا بقوله تعالى: {وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ} الآية. وقوله عليه الصلاة والسلام: « العلماء ورثة الأنبياء »، وقوله: « من كتم علما ألجمه الله بلجام من النار يوم القيامة »...

---

[1] الجيلاني فلاح ، **المصدر السابق** ، ص 120 .

[2] **محمد بالخوجة (1869م–1943م)** :ينحدر من اسرة حنفية تركية الاصل استقرت بتونس في النصف الثاني من القرن 16م درس في المدرسة الصادقية التي اسسها خير الدين التونسي عام 1875م ثم التحق بالمدرسة العلوية التي تخرج منها كمعلم للغة الفرنسية من مؤلفاته " تاريخ تونس " .**ينظر** : **https//www.foulabook.com** ، تاريخ النشر 29-05-2019 م، تاريخ الاطلاع 25-2-2024 م، الساعة ، 10:24.

[3] محمد بوطيبي ،**"التجنيس في تونس بين القبول و المعارضة، المرجع السابق** ، ص225 .

[4] **زين العابدين السنوسي(–1898م– 1966 م)**، والده الشيخ محمد السنوسي الزيتوني الشهير ، لم يدرس بالزيتونة كثيرا إلا أنه إهتم بالأدب والكتابة، أسس بعد " 1920 م مطبعة العرب "تزوج من الأميرة ابنة الأمير أحمد باي الثاني(1942-1929م)، أسس أيضا مجلة العالم الأدبي ألف كتابة الش**هير** "الأدب التونسي في القرن الرابع عشر" **ينظر** : شمس الدين زراري ، جمعة بن زروال ، "**نشاط طلبة وعلماء الزيتونة في الحركة الوطنية التونسية من 1881م إلى غاية 1956** م"،مجلة الاحياء ،ع 27، مخبر الدراسات في التاريخ و الثقافة والمجتمع ، الجزائر ، 2020 م، ص 758.

وإنّ من واجب العلماء الذين ورثوا الأنبياء في هداية النّاس في أمور دينهم ودنياهم أن يصرّحوا لهم بحكم الله في المتجنّس لا أن يجيبوهم عن سؤالهم بالسكوت[1]. ان حكم المتجنس الكفر .... »[2].

و مع بداية ثلاثينات القرن العشرين و احداث مدينة بنزرت وإصدار الشّيخ ادريس بن محفوظ الشريف مفتي بنزرت فتواه الجريئة الشهيرة المؤرخة بتاريخ 31 ديسمبر 1932م القاضيّة بردّة المتجنّس ومنع دفنه في مقبرة المسلمين. و مع تكرّر حوادث منع المتجنّس من الدفن في مقابر المسلمين في مناطق كثيرة من البلاد.

استاءت سلطة الاستعمار من هذه الفتوى التي جرّأت الناس على التصدّي لسلطتها ومنع دفن المتجنّسين في مقابر المسلمين، فقرّرت نقضها باستصدار فتوى من المجلس الشرعي باعتباره أعلى سلطة دينية في البلاد.

« وفيما يلي نصّ السّؤال الذي وجّه إلى أعضاء المجلس الشّرعي، من تقرير بعثه المقيم العام الفرنسي بتونس إلى وزير الخارجيّة بباريس المؤرّخ في 29 أفريل 1933م. السّؤال: إذا اعتنق شخص جنسيّة يختلف تشريعها عن أحكام الشّريعة الإسلاميّة، ثم حضر لدى القاضي الشّرعي، ونطق بالشّهادتين وأعلن أنّه مسلم وأنّه لا يرتضي غير الإسلام دينا، هل يحقّ له طوال حياته أن يتمتّع بنفس الحقوق والواجبات التي يتمتّع بها المسلمون؟ هل يحقّ له بعد وفاته أن يُصَلَّى عليه صلاة الجنازة، وأن يُدْفَنَ في مقبرة إسلاميّة... الجواب: وهو من طرف المجلسين الشّرعيين :

1- جواب المجلس الشّرعي الحنفي: حيث جاء في تقرير المقيم العام الفرنسي وهو منصورون، أنّ رجال المجلس الشّرعي الحنفي برئاسة شيخ الإسلام محمّد بن يوسف، اقتصروا على الإباحة بالإثبات بدون زيادة ولا نقصان، أي أنّ توبة المتجنّس تقبل، وكان جوابهم كما يلي: (إذا اعتنق شخص جنسيّة يختلف تشريعها عن أحكام الشّريعة الإسلاميّة، ثمّ حضر لدى القاضي الشّرعي، ونطق بالشّهادتين، وأعلن أنّه مسلم، وأنّه لا يرتضي غير الإسلام دينًا، يحقّ له أن يصلّى عليه صلاة الجنازة، وأن يدفن في مقبرة إسلاميّة) »[3].

وتذكر بعض المصادر امتناع الشيخ حميدة بن مراد والشيخ محمد بن الخوجة من شيوخ الإفتاء الحنفية من الموافقة على الاعتراف بقبول توبة المتجنّس[4].

2- جواب المجلس الشّرعي المالكي: أمّا أعضاء الدائرة المالكية، فقد أبدوا بعض الاحتراز تجاه السّؤال المطروح عليهم، ولم يجيبوا بنفس ذلك التّأكيد، وأضافوا إلى النّطق بالشّهادتين شرطا آخر، فأعلنوا أنّه يتعيّن على المتجنّس

[1] حفيظ طبابي ، **البناء الوطني ،المرجع السابق** ، ص 88.

[2] الجيلاني فلاح ، **المصدر السابق** ، ص ص 109، 110.

[3] على الصولي ، " **التنصير ومسالة التجنيس : قراءة في الفتوى المالكية** "،مجلة الدراسات العقدية ومقارنة الاديان ، ع10،مخبر البحث في الدراسات العقدية ومقارنة الاديان ، جامعةالامير عبد القادر قسنطينة ، الجزائر ،2011م، ص ص 187,186 .

[4] مكتب الاخبار التونسية ، **المرجع السابق** ، ص13.

عند حضوره لدى القاضي، لا فقط النّطق بالشّهادتين بل أيضا التّصريح في نفس الوقت بأنّه يتخلّى عن الجنسيّة التي اعتنقها، وفي هذه الصّورة يحقّ له أن يدفن في مقبرة إسلاميّة، وتضيف الفتوى المالكيّة ما يلي: (ولا يهمّ كثيرا بعد ذلك لو احتفظ بالجنسيّة التي اعتنقها وبقي خاضعا لقوانينها إذا ما تعذّر عليه التخلّص منها)[1].

وأضاف المقيم العام الفرنسي قائلا: وزاد أحد أعضاء المجلس الشّرعي من المالكيّة وهو الشّيخ محمد العزيز جعيّط على ذلك قوله: (ينبغي أن تتمثّل توبة المتجنّس في الإقلاع عن الامتيازات التي تحصل عليها بموجب جنسيّته الجديدة)[2]... ويضيف المقيم العام الفرنسي في تقريره قائلا: فحسب هذه الفتوى الشّرعيّة، يتعيّن على المتجنّس أن يقرّ بالذّنب الذي اقترفه عندما تجنّس، ولكن يؤخذ بعين الاعتبار في الواقع كونه لا يستطيع التخلّي عن الجنسيّة التي اعتنقها.. ولست في حاجة إلى التّأكيد بأنّه لا سبيل إلى فرض مثل تلك الشّروط على المتجنّسين، وبناء على ذلك فإنّه يتعذّر عليّ قطعا استغلال الجوابين اللّذين هما الآن بين أيدينا، فلو كانا مماثلين للفتوى الحنفيّة لكنت تولّيت نشرها، ولكن نصّ الفتوى المالكيّة يجعل من المستحيل الإقدام على نشرها... فكان ردّ الوزير المفوّض المقيم العام الفرنسي بتونس إلى وزير الشؤون الخارجية الفرنسي، معبّرًا عن فشل السلطة الإستعمارية في تمرير مشروع التّجنيس وما يخفيه من عمليّة تنصير تدريجي أو جماعي لمحو الهويّة الدّينيّة والوطنيّة للشّعب العربي المسلم في تونس[3].

كما تذكر بعض المصادر أنّ جمعا من المدرسين بالجامع الأعظم أجمعوا على وضع فتوى تعارض الفتوى الأولى من المجلس الشرعي التي أشيع أنّها تخدم فرنسا ، فما كان من الحكومة إلّا فتح بحث ضدّهم في هذا الشأن ولكنهم أظهروا في هذا الأمر شجاعة كبيرة . ونشروا الفتوى المعارضة بعد هذا البحث وكان لها صداها[4].

وتأكيدا لهذه الصحوة، نشرت المجلّة الزيتونية مقالا بإمضاء رئيس تحريرها الشيخ محمد المختار بن محمود عنوانه: « حكم الله في التجنّس »، بيّن فيه كفر المتجنّس وأنّه تجري عليه أحكام الردّة، كما بيّن فيه أنّ نسبة القول إلى بعض العلماء بعدم كفر المتجنّس من الافتراء والزور[5].

2-رسائل الاحتجاج

[1] على الصولي ، **المرجع السابق** ، ص 187، 188 .

[2] مختار العياشي ، **البيئة الزيتونية(1910م-1945م)مساهمة في تاريخ الجامعة الاسلامية التونسية** ، تع : حمادي الساحلي ،ط1، دار التركي للنشر ، تونس ، 1990م، ص 272 .

[3] على الصولي ، **المرجع السابق** ، ص 189 .

[4] مكتب الاخبار التونسية ، **المرجع السابق** ، ص ص31,33.

[5] محمد المختار بن محمود ، **"حكم الله في التجنيس "،المصدر السابق** ، ص 490 .

واستعمل هذه الوسائل الحزب الدستوري خاصة ، حين كتب أحمد الصافي وهو يمثل رئيس الحزب الدستوري في هذه الفترة رسالة يحتج فيها إلى الرئيس الفرنسي بتاريخ 02 أكتوبر 1923م عبر له فيها عن سخط الشعب التونسي من هذا القانون لأنه يمس بهوية وكيان التونسيين و وطنيتهم ، و أكد له أن المعاهدات المبرمة بين تونس وفرنسا تلتزم باحترام الشخصية القضائية التونسية، وأن مشروع التجنيس يهدد الإسلام في هذه البلاد ،وعليه فهو خرق مزدوج للمعاهدات المبرمة بين البلدين [1].

3-إرسال الوفود

كما ارسلت الوفود المحتجة عن سياسة التجنيس الى السلطتين المحلية والاستعمارية ، ويظهر هذا حين ادان وبشدة الحزب الدستوري موقف المجلس الشرعي ،ورفض الفتوى التي اصدرها المجلس والشروط التي تقبل توبة المرتد [2]،و رأوا ان على من أراد حقاً العودة إلى الوطنية التونسية والاسلامية أن يتخلى عن الجنسية الفرنسية فعلاً لا قولاً، ارسل الدستوريون وفداً إلى المقيم العام لطرح انشغالاتهم و احتجاجاتهم على سياسة التجنيس التي جاءت بها السلطات الاستعمارية، ومما جاء في قول ذلك الوفد:" يا جناب المقيم لقد تأثرت البلاد من حادث خطير، ألا وهو القانون الذي وافق عليه مجلس النواب في تجنيس التونسيين...، إن حالتنا يا جناب المقيم مقررة بالشرع، بل هي جزء لا يتجزأ من عقيد تنا...، وفي أملنا أن تكون هذه الحالة آيلة إلى الانقشاع وتعقبتها سياسة الثقة بين فرنسا والتونسيين."، وقد قوبل الوفد بنوع من المماطلة و الوعود[3]

كما سلموا عريضة احتجاج بزعامة احمد الصافي الى الوزير الاكبر الهادي الاخوة[4] بعد ا بعد أن تسربت أخبار بتحالف الحكومة والمجلس الشرعي من اجل اصدار فتوى موالية للمتجنسين مما أثار غضب الرأي العام الأهالي واتهموا رجال الشريعة صراحه بخيانة الدين وبيع ذممهم للحكومة فندد الدستوريون بهذا التواطؤ على الدين والهوية الوطنية من طرف الوزير الأكبر الهادي الأخوة وشيخ الاسلام الحنفي محمد بن يوسف والمالكية محمد الطاهر بن عاشور الوفد مساء اليوم الثاني من عيد الاضحى 7 افريل 1933م وقدموا عريضة الاحتجاج كما اتصلوا بشيخي الاسلام وسلموهما نسخا من هذا الاحتجاج وقد استثنى الوفد الشيخ محمد العزيز جعيط من تهمة

---

[1] الطاهر المناعي ، **الدين والسياسة** ، **المرجع السابق** ، (د ص) .

[2] العربي اسماعيل و معمر العايب ، **المرجع السابق** ، ص 757.

[3] **نفسه** ، ص 773.

4 **الهادي بن محمود بن محمد الأخوة (1872م–1949م)**: ولد عام 1872 م بتونس العاصمة، وتوفي بها عام 1949 م، سياسي تونسي أسندت إليه الوزارة الكبرى وتقلدها لمدة عشر سنوات في فترة حاسمة من تاريخ تونس ، التحق بالإدارة ليعمل منذ عام 1902م مترجما بالمجلس البلدي بالحاضرة، ومن الأعمال التي قام بها في هذه الفترة ترجمته لقاموس القوانين البلدية بحاضرة تونس المحمية : مجموع الأوامر العلية والقرارات البلدية والأحكام والمنشورات الدولية الذي جمعه جوزاف فلانسي، وقام هو بترجمته وصدر عام 1907م. كما ترأس قسم الدولة بالوزارة الكبرى، ثم عين وزيرا للقلم قبل أن تؤول إليه الوزارة الكبرى عام 1932 خلفا لخليل بوحاجب وذلك في عهد أحمد باي، وبعد وفاة هذا الأخير في جوان 1942م أبقاه المنصف باي في منصبه إلى أواخر عام 1942م ليعوضه في اليوم الأول من العام الجديد بمَحمد شنيق. ويبدو أنه انعزل منذئذ عن السياسة إلى تاريخ وفاته . **ينظر**:https://areq.net ، تاريخ النشر : 2000/01/15م تاريخ الاطلاع : 2024/05/20م ، الساعة ، 16:40.

المشاركة في هذا العمل الذي رأوه تواطئ ان مع المستعمر بسبب موقفه من فتوى التجنيس والرفض لها فالوفد الدستوري قد تأكد بعد مناقشته للشيخ جعيط من أن الفتوى قد اصدرت حتى وإن لم تنشر بتحقيق مطالبهم[1]،

4-الشعر

اثبت الشعر على مر العصور قدرته على لعب دور فعال في مقاومة الظلم والقمع وشكل أداه قوية و هامه في سياق النضال الوطني التحرري ضد السياسات الاستعمارية.

وخلال الحقبة الاستعمارية الفرنسي لتونس برز الشعر كأداة مقاومة هامة ضد سياسة التجنيس الفرنسية، التي سعت لفرنسة جميع جوانب الحياة التونسية، وتقويض هوية الشعب، فانبرى أدباء تونس البارزين في تلك الفترة لخوض معركة الهوية والكرامة الوطنية، من خلال قوتهم اللغوية مستخدمين الشعر كسلاح فكري وثوري، ومن أبرز اولئك المناضلين الطاهر الحداد الذي ألف عدة قصائد لتحذير التونسيين من خطر التجنيس وحرك فيهم غريزة الدفاع عن كيانهم وحثهم عن نفض غبار الركود في قوله بجريدة البدر سنة 1923 م، تحت عنوان بين مارق غادر يقول فيه:

يقاد الى جهل وفقر وذله .....ومحنه تجنيس تليها فجائع

افق ايها الشعب المهان فقد أتوا..... إليك بتجنيس لعلك تدع

وأيد لهم بالحس أنك ماجد.....وان كنت في بؤسك فجنسك ارفع

ولا ترهبن فالخوف موت محقق..... يعم بنينا شره المتطلع [2]

وقوله في قصيد آخر:

قوم لقد أنكرونا في كرامتنا .....وجاهرونا بنجوى الأمس في الحجب

قالوا: خليط بلا جنس مواطنهم .....أرض محللة مبتورة النسب

قالوا: حمايتنا أضحت مفوقة..... لديهمو عن حمى الاسلام واعجبي!

لقد أهانوا وليس المسلمين فقط..... بل الحقيقة والتاريخ بالكذب[3]

كما خاض الشاعر التونسي محمد الشاذلي خزنة دار في قضية التجنيس فكتب قصيدته " تونسي وحسبي «

أن يحب الفرنسي .....لا يحب محمد

المجنس قالوا: ..... كافر باتفاق

---

[1] سعيد بودينة ، **المرجع السابق** ، ص 420.

[2] جعفر ماجد ، **الطاهر الحداد**، ط1، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس ،(د ت)، ص 170 .

[3] محمد انور بو سنينة ، **"الشعب التونسي ومسألة التجنيس "**، مجلة الفكر ، ع 8 ، تونس ، 1986م ، ص24 .

والسكوك ضلال..... ويح اهل النفاق

ما عساه ينال .....ما عساه يلاقى

تونسي وحسبي..... أنني تونسي

خاسر من تفرنس..... أين حل مهين

ان يقولوا: تجنس..... قل لهم: لي دين

مسلم أتحمس .....في اعتقادي مكين

تونسي وحسبي .....أنني تونس

جاوزوها حدودا.....بيننا دون حد

وناقضوها عهودا .....دون أخـــد ورد

وكفانا جمودا .....وكفاهم تعدى

وفي قصيدة اخرى بعنوان التجنس يقول فيها:

لست المبدل جنسي .....كلا ولا اتردد

إن كان يرضى الفرنسي..... فليس يرضى محمد

قالوا: التجنس كفر .....فقلت: أقبح كفر

قلب المجنس قفر .....بل حالك اللون أسود

من منكمو جنسوه .....ماذا استفاد لعمرى

في جنسهم الحقوه..... كالواو ظلما بعمرو

مذبذبا صيروه .....به الفريقان يزرى

ضاعت عليه ذووه .....فشمله متبدد[1]

كما انتقد الشاعر محمد الشاذلي خزندار شيوخ العلم وسكوتهم عن قضية التجنيس بقوله:

ما للشوخ سكوتا .....ولم تناضل علينا؟

ملازمين البيوت .....اين الديانة اينا

فلنتركوهم سكوتا .....انا قد استفتينا [2]

كما عبر الإمام الخضر عن رفض التونسيين للتجنيس في قصيدة بقوله

[1] محمد انور بوسنينة ، **المرجع السابق** ، ص 25.

[2] **نفسه** ، ص 26.

يسفك الباغي دماء ذنبها..... أنها تغلي إذا شد الخناق

وضغى في الارض حتى انه .... هم بالديني خسوفا أو محاقا

ينصب الأشراك كي يصرف عن.....حكمة الله قلوبا وحداقا

لاذ بالتجنيس والقوم وأبوا ..... خوفا أن يصلوا به النار الحراق[1]

5- الصحافة.

لعبت الصحافة دورا مهما في التعبير عن رفض ومقاومة سياسة التجنيس، فقد أثارت قضية التجنيس حفيظة النخبة التونسية وتم وضعها في إطار ديني، ونشطت الصحافة ذات البعد العربي الإسلامي في مقاومة التجنيس وأصحابه ومن تلك الصحيفة نذكر الأمة مرشد الأمة النديم [2]،الصواب الوزير وغيرها من الصحف الاخرى .

ومما زاد الامر خطورة هو تبني الباي محمد الحبيب قانون التجنيس واصداره امرا بنشره على صفحات الرائد التونسي عام 1923 م وقد كانت جريدة الامه لصاحبها علي بن مصطفى[3] من اكثر الصحف تشنيعا بقانون التجنيس وكشف خبايا مما اثار شكوك الاستعمار ومواقفه من هذه الجريدة وتصنيفها على انها حاقده وجارحه ضد فرنسا[4].

كما اعتبرت جريدة الصواب المتجنس مرتدا خارجا عن دائرة الاسلام وطالبت الجريدة من علماء تونس الدينيين والمدرسين الزيتونيين ابداء رأيهم في قضيه التجنيس بإصدار فتوى دينيه واضحه مبنيه على النصوص الشرعية خصوصا وان الحكومة الفرنسية بصدد اصدار امر دولي في قبول المتجنس وحذر صاحب المقال شيوخ المجلس الشرعي من التزام الحياد ازاء مساله التجنيس خوفا على مناصبهم .

واعتبر حسن الجزيري في مقاله نشرها بجريده النديم ان مساله التجنيس تعد من المشاريع التي ابتكرها من لا يريد بالتونسيين غير الشر والفناء ، فكان حقا لهم اذا ان يعادوا الفكرة ويقاوموها وذلك لما بين الجنسية والدين من تلازم وترابط ،بل الجنسية هي الدين وكل من جنح الى التجنس فهو مارق من الدين [5].

---

[1] سعيد بودينة ، **المرجع السابق** ، ص 413 .

[2] **النديم** : جريدة اسسها حسين الجزيري" في 12 فيفري 1921م واستمرت 20 سنة بدون انقطاع، كما عملت على نشر الكاريكاتور لمقاومة البدع والاخلاق الفاسدة ومن الناحية السياسية كانت تساند الحزب الدستوري القديم وتهاجم منافسيه. **ينظر** : وشان عبد الرؤوف ،" **أزمة فن الكاريكاتور في تونس دراسة تحليلية تاريخية(2011م-1987م)** "، مدارات تاريخية ، ع 2 ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر جوان 2019 م ، ص 339 .

[3] **على بن مصطفى** : من أعلام الصحافة التونسية، زيتوني التكوين، إنخرط في صفوف الحزب الدستوري منذ تأسيسه ، 1920م أدار عدة جرائد منها: الأمة، المبشر، الممثل، عانى كثيرا من مضايقات الإدارة الفرنسية، خصوصا بحل جرائده أو عدم طبعها .للمزيد **ينظر**: عمر بن قفصية، **أضواء على الصحافة التونسية (1860 م-1970 م)** ،ط 1، دار بوسلامة للطباعة والنشر، تونس،(د.ت) ، ص 182 .

[4] سعيد بودينة ، **المرجع السابق** ، ص408 .

[5] **نفسه** ، ص408.

كما نشط الطاهر حداد في جريدة الامة بالعديد من المقالات ، فكتب مقالا فيها عن التجنيس يبين فيه اهداف السلطة الاستعمارية من وراء فرض سياسه التجنيس الا وهي اخراج الشعب التونسي من حظيرة العالم الاسلامي والشرق خصوصا لإدماجه في الحضارة الغربية ،يقول في ذلك : ها هو اليوم يهيئ مشروع تجنيس التونسيين الذين لا جنسيه لهم حرصا على فصلهم عن الشرق الفصل النهائي وتفويتهم عن مطامع غيرها من الدول وضمهم اليها نهائيا والى الابد وعند ذلك يتم كل شيء.[1]

كما ناقش الحداد قانون التجنيس في مقال له بنفس الجريدة ذكر فيه ان قانون التجنيس الذي جاء ليصير التونسيين فرنسيين ، يتناقض بوضوح تام مع معاهدات الصلح والمودة التي وقع تأكيدها وتحديدها فيما يسمى بمعاهدة باردو، فالمعاهدات الدولية بقيت حبرا على ورق ولا تحترم الا بما يرضي الطرف المتفوق.

وكذب الحداد مزاعم السلطة الفرنسية من أن قانون التجنيس سيكون اختياريا وليس اجباريا ووضح طبيعته الحقيقية حينما وضعه في إطار الصريح وهو الاطار السياسي الاستعماري يقول في ذلك الشأن لم تكن مسألة التجنيس فجاه في سير السياسة الفرنسية فهي على مبدأ ثابت وهو الالحاق التام ضمن الإمبراطورية الفرنسية بشمال إفريقيا وذلك بداية بتجنيس الأجانب ثم بتجنيس التونسيين حرصا منها أي فرنسا على اجتثاث التونسيين من حوزه الامه العربية الإسلامية[2].

كما خاضت جريدة العصر في الحديث عن دور المفتيين الرسميين في تحديد موقف الدين من قضيه التجنيس ودعتهم الى ضرورة تنوير الناس عن حكم الله في التجنيس ،خصوصا وان المسألة اضحت الشغل الشاغل لفكر التونسيين وموضع اهتمام من العامة والخاصة، وماده بحث للصحافة على اختلاف تياراتها وتباين و افكارها وراحت تحث هؤلاء العلماء نشر بيان في مسالة التجنس باعتبارهم مصابيح الظلام [3].

ونجد أيضا "جريدة المبشر " التي نشطت في مجابهة التجنيس وهى جريدة تونسية نشرت في 8مارس 1924م مقالا للشيخ علي سرور الزنكلوني[4] وهو أحد شيوخ الأزهر الشريف بعنوان "حكم الله في التجنيس "؛نتيجة المراسلات التي وصلته من التونسيين يطلبون فيه حكم الشريعة الإسلامية من التجنس ؛بذلك يكون المسلمين التونسيين القابلين لقانون التجنيس برغبتهم مرتدين عن الإسلام[5].

---

[1] الطاهر الحداد ، "**التجنيس نكث للعهد**"، جريدة الأمة ، ع 50 ، 13-11-1923 م،ص 3 .

[2] الطاهر مناعي ، **المرجع السابق** ، (د.ص)

[3] خيرة زنقي وصليحة غنابزية ، **المرجع السابق** ، ص 65.

[4] **علي سرور الزنكلوني (1872م– 1940 م)** :من كبار علماء الأزهر، بمصر، وقد وصفه المنار بأنه: "من أشهر علماء الأزهر المستقلي الفكر...ممتاز فيهم بالصراحة والفصاحة قولا وكتابة وخطابة ومناظرة، فهو يقول ما يعتقد ولا يبالي بمخالفه فيه مهما تكن منزلته..". ومن مصنفاته: "الدعوة والدعاة، أسباب التخلف ومنهج التطبيق"، **ينظر**: يحي الغوثاني، "**الشيخ علي سرور الزنكلوني ومزاياه**،" مجلة المنار ،ع29،مج21 ،ج 2 ، 1929 م، ص 127 .

[5] محمد بوطيبي ، " **التواصل بين الحركتين الاصلاحيتين التونسية الجزائرية خلال النصف الاول من القرن العشرين فى المسائل الدينية والاجتماعية** "،مجلة المرآة للدراسات المغاربية ، ع1،مختبر الدراسات المغاربية ، جامعة احمد بن بلة ،الجزائر ، 2014 م، ص ص 65 ،66.

كما قامت بعض الصحف الاخرى المناهضة للتجنيس الربط بين مشروع التجنس وصاحبه ايميل مورينو النائب بالبرلمان الفرنسي من عماله قسنطينة، حينما كتبت مورينو يسوس المملكة التونسية ، محيث كشفوا ان مشروع تجنيس التونسيين هو من مبتكرات مورينو ، هو احد المشاريع التي يسعى في تنفيذها بالبلاد التونسية والتي تصب جميعا في هدفه المتمثل في احداث امبراطوريه فرنسيه ، من جميع البلاد المحتلة ومركزها باريس الوطن الام ، وان هذا النائب ظل يتحين الفرصة لتحكيم آرائه في تونس وانظمتها وما يجب ان يجري فيها لتقترب من رغبته وتتحول الى جزء من الإمبراطورية التي يمني نفسه على الاقل لتصير مستعمره فمقاطعه فرنسيه ربما ترشحه للنيابة عنها ، في سعى منه لتحقيق طموحه السياسي.[1]

كما ان فتوى الشيخ احمد عياد التي تعتبر أول فتوى جوهرية قد صدرت عبر الجرائد حيث نشرها الشيخ على صفحات " جريدة الأمة " التونسية بتاريخ 13نوفمبر 1923م،وقد أفادت هذه الفتوى بكفر المتجنسين وخطورة هذا القانون على الأمة التونسية والدين الإسلامي مستندا لما ورد في القرآن الكريم في سورة المائدة الآية 51.[2]

اما الصحافة باللغة الفرنسية فنشطت بعض الصحف منها في تنوير المثقفين التونسيين فإننا نشير الى جريدة التونسي الناطقة باسم الشباب التونسي او ما يعرف بالصادقيين والتي كانت اسبق الصحف التونسية الى تناول قضيه التجنيس للتونسيين في عده مقالات منها" تجنيس الرعايا التونسيين عام 1909 "ورغم ان اصحاب هذا التيار قد التصقوا بالغرب اكثر نظرا لثقافتهم المزدوجة وطالبوا بسياسه تقوم على تشريك التونسيين في الحقوق السياسية والاقتصادية التي يتمتع بها الفرنسيون الا انهم كانوا متحفظين من مشروع التجنيس

وفي شهر نوفمبر 1932م اسس الحبيب بورقيبة ورفاقه والذين لهم نفس الاتجاه الفكري جريدة " العمل التونسي[3]l'action Tunisienne" والتي كانت السلاح القوي والناجح في كفاح الشعب ضد سياسة التجنيس[4]، إذ نجح الحبيب بورقيبة والذي كان على اتصال بالواقع التونسي المتدهور وجماعة العمل التونسي في جمع العناصر الوطنية حولهم، وأخذوا يهاجمون قانون 1923م ووضح بورقيبة ب ما في هذا المشروع من خطر يهدد كيان الأمة التونسية[5] ، وكان رد فعل الحكومة الفرنسية على هذا الفعل الترويج إ لفتوى المجلس الشرعي ،

---

[1] سعيد بودينة ، **المرجع السابق** ، ص408

[2] رابح الفلاحي, **المرجع السابق** ،ص94.

[3] **جريدة العمل التونسي** : وهي جريدة ناطقة باللغة الفرنسية ظهرت في 01 نوفمبر 1932 م الى غاية 30 ماي 1933م ،كصحيفة يومية ثم من 16 ديسمبر 1936 م الى غاية 09 افريل 1938 كصحيفة اسبوعية وتم تعطيلها في 1933 م بقرار من الوزير الاكبر وتم تعطيلها مرة اخرى في 1938م اثر احداث افريل 1938م .، **ينظر** : على المحجوبي ، **جذور الحركة الوطنية** ، **المرجع السابق** ، ص 501 .

[4] احمد القصاب ، **المرجع السابق** ، ص 543.

[5] علي البهلوان ، **تونس الثائرة** ،ط1،مؤسسة هنداوي ،المملكة المتحدة ،2017 م ، ص 51.

التي مفادها أن التجنيس بجنسية غربية لا يشكل عموما خروج عن الشريعة الإسلامية ، ومنه لا مانع في دفنهم مع المسلمين[1]، وقد اعتبر بورقيبة بأن هؤلاء الرجال خونة يتاجرون بالدين الإسلامي والمسلمين ودعا الشعب إلى الدفاع عن دينه ومقابره ، فلبى الشعب نداءه واحتلت الجماهير المقابر لمنع القوات الفرنسية من التقدم نحو دفن المجنسين بها [2].فكانت هذه العملية سببا في التحام العناصر الوطنية حول الحبيب بورقيبة والتأييد الشعب له بدعوى ان سياسة التجنيس هذه كانت ترمي قبل كل شيء إلى محو الذاتية العربية الإسلامية ،كما استغلت جريدة "العمل التونسي "لتعبئة الشعب التونسي ضد المتجنسين وضد فرنسا ونددت بالمجلس الشرعي وعاب عليه السماح في دفن المتجنسين من التونسيين في المقابر الإسلامية[3].

كما ناضلت النخبة الوطنية التونسية في الصحافة العربية وابرز اولئك الثعالبي الذي تعرض الى قضية التجنيس وكشف ذلك للعالم الإسلامي معتبرا ان الهدف الاستعماري من تشجيع تجنيد التونسيين انما هو احياء للحروب الصليبية القديمة لكون شمال افريقيا بما فيها تونس كانت قبل الاسلام نصرانية خاضعة للكنيسة الكاثوليكية ولما جاء الاسلام عربها وجعلها أمة واحدة مسلمة متممه للوحدة الإسلامية العامة في أقل من قرن فكيف يعجز عن مثل ذلك في تحويل هذه البلاد الى نصرانية في وقت اقل من ما إقتضاه الإسلام

وطالب الثعالب فقهاء وعلماء الشريعة الاسلامية ابداء موقفهم حيال مسألة التجنيس، التي كانت اصل الحوادث الدامية الاحتجاجات المتتالية في تونس، ومنها احداث المناهضة لدفن الموتى المجنسين بالمقابر الإسلامية في الثلاثينات، ويرى الثعالب ان مسألة التجنيس التي طبقتها سلطات الحماية بكل اعوجاج في بلد تعهدت له فرنسا باحترام استقلاله وسيادته ومؤسساته السياسية والدينية هي من الغلطات بل هي اعظم غلطه ارتكبتها الإدارة الفرنسية بتونس[4]

وهذه الحملة القوية التي قادتها الشخصيات الوطنية قد احدثت اثرها البالغ وهذا يظهر في التقرير الذي ارسله المقيم العام بتونس منصورون الى وزير الخارجية الفرنسية " إن الصحف الوطنية استطاعت بواسطة الحملة العنيفة التي نظمتها اثارة الراي العام الاهلي ، وبث روح مناهضة للمسلمين المتجنسين بالجنسية الفرنسية بصورة تكاد تكون جماعية "[5]

---

[1] جاسم محمد حسن العدول وآخرون, **تاريخ الوطن العربي المعاصر** ,ط1، دار إبن أثير للطباعة والنشر ،جامعة الموصل ، العراق،2005 م، ص505 .

[2] علي البلهوان **المصدر السابق** ، ص 51.

[3] خيرة نزقي ، صليحة غنابزية ، **المرجع السابق** ، ص59 .

[4] سعيد بودينة ، **المرجع السابق** ، ص 413 .

[5] مختار العياشي ، **الزيتونة والزيتونيون في تاريخ تونس المعاصر(1883م–1958م)** ،ط1،مركز النشر الجامعي جامعة الزيتونة ، تونس 2003م ، ص 270.

6- منع دفن المتجنسين في المقابر الاسلامية

إن قضية التجنيس لم تكن مجرد قضيه اجتماعيه او سياسيه او وطنية فقط بل كانت قضيه دينيه لذلك فإن التونسيين المدعومين بالعديد من الفتاوى الدينية التي تحرم دفن المتجنسين بمقابر المسلمين ، هبوا في كل مرة يتوفى فيها متجنس الى التجمع والاحتجاج على دفن أولئك المتجنسين في المقابر الإسلامية باعتبارها أوقافا اسلاميه لا يدفن فيها إلا من كان مسلما [1] فرفض الشعب مشاركة المجنسين في المقابرة أو الصلاة عليهم ، رغم تطبيقهم للإسلام ظاهريا وهذا استنادا لفتوى رجال الدين في تونس وخارجها خاصة فتوى شيخ بنزرت [2].

ومع بداية الثلاثينيات عادت قضية التّجنيس لتتصدّر الأحداث في تونس عندما تُوفِّيَ عدد من التونسيين المتجنّسين، ورفض المسلمون دفنهم في مقابرهم ، وأصبحت كل حالة دفْن لهؤلاء مناسبة لمشادات عنيفة بين المسلمين وقوى الأمن ، وأولى المصادمات كانت بمقبرة بنزرت يوم 31 ديسمبر سنة 1932 م ، فقد مَنَعَ المتظاهرون دفْن المسمّى محمد شعبان بالمقبرة الإسلامية ، وتمّ دفْنُه بالمقبرة الأوروبية ، وخاصة أن موقف الأهالي تدعم بفتوى ''الشيخ ادريس الشريف '' ببنزرت الداعية إلى اعتبار المتجنس غير مسلم ، ولا يجوز دفْنه مع المسلمين[3] ، وقد كانت هذه الفتوى احدى العوامل الرئيسية في ايقاظ الشعور الديني و الوطني لدى الاهالي .ومن بين تلك المواجهات التي عبرت عن الرفض الشعبي لدفن المتجنسين بمقابر المسلمين هي يوم سته أوت 1933م بعد وفاه طفل صغير كان والده يحمل الجنسية الفرنسية كان قدم من العاصمة وأعلن عن رغبته في دفن ابنه بالمقبرة الاسلامية في المنستير وعندما شاع الخبر بين اهالي المنستير هبوا للاحتجاج على دفن الصبي بالمقبرة الاسلامية وحاولوا منعه بشتى الوسائل وتطور الأمر بعد وصول المراقب المدني بسوسة إلى المقبرة صحبه قاضي المنستير الشيخ محمد مخلوف من اجل اقناع جموع الغاضبين بالسماح بعملية الدفن على اعتبار ان الطفل صغير السن لكن المتجمهرين ابو دفنه وقاموا برمي المراقب المدني ومحافظ الشرطة بالحجارة فأصيب محافظ الشرطة الامر الذي دفع بالمراقب المدني بإطلاق النار من اجل تفريق المحتجين [4]فانتهت المواجهة بوفاة شعبان بن صالح البحوري بطلقه ناريه [5]واصابه سته من المنستير بجروح متفاوتة،[6] فيما اطلق عليها بواقعه المنستير التي شهدت سقوط اول ضحيه دافعو عن هويه التونسيين وعبرت عن قوة وحجم الرفض الشعبي لقضيه التجنيس .

---

[1] سعيد بوذينة ، **المرجع السابق** ، ص 411.

[2] شرف الدين بن سبتي ، خالد هزابرة ، **المرجع السابق** ، ص77.

[3] صبار حنان ، عدوان صليحة ، **المرجع السابق** ، ص70 .

[4] عمر قريشي ، **المرجع السابق** ، ص ص 26، 27 .

[5] العربي اسماعيل ، معمر العايب ، **المرجع السابق** ، ص 771.

[6] عمر قريشي ، **المرجع السابق** ، ص 27 .

نتيجة لرفض التونسيين لدفن المتجنسين بالمقابر الاسلامية وفشل السلطات الرسمية في مسعاها ، اصبح المجنسون التونسيون يدفنون بعد الوفاة في المقابر المسيحية ، او في مقابر خاصة بهم ، وانتشر هذا الاجراء في انحاء البلاد [1]

وهكذا تعددت الحوادث والصدامات العنيفة كل ما مات متجنس وهب الشعب الاحتلال المقابر الإسلامية لكي يمنع دفن المتجنسين بالجنسية الفر فرنسية بالمقابر التونسية وبالفعل أه مانع الشعب ودفنه في مقابر أجدادهم أه ما أنا على الشعب دفنهم في مقابر أجدادهم وخصصت لهم مقابر

7- المظاهرات والاحتجاجات

مع بداية تطبيق اولى القوانين الخاصة بالتجنيس أبدى الشعب التونسي البسيط الاستياء والرفض لهذا المشروع ودافعوا عن هويتهم ودينهم خاصة عن شرط التخلي عن الأحوال الشخصية [2] فخرج العديد من التونسيين في مظاهرات رافضة للتجنيس تحت عدة شعارات من بينها شعار(الويل للكفار... لا للتجنيس) الويل للمتجنسين واعتبروا ان التجنيس دعوة شيطانية ينقاد إليها ضعاف النفوس فقد رأوا ان التجنيس هو الخروج عن الدين والملة يؤدي إلى ضياع الاسلام ، فحدثت صدامات دامية بين القوات الفرنسية والمتظاهرين مما أدى إلى هلاك العديد من التونسيين [3]

وفي سنة 1933م حدثت مظاهرات حاشدة منددة بسياسة التجنيس الجماعي ،كما دفعت مسألة دفن المتجنسين في المقابر الاسلامية الى غليان في الشارع التونسي مما دفع بالحركة الوطنية الى الظهور في الساحة .[4]

كما دخل الطلبة الزيتونيين في خضم المعركة ، من اجل اظهار رفضهم لفتوى المجلس الشرعي ، خصوصا انهم ينتمون الى مؤسسة دينية عريقة و استهدفوا من وراء تلك الحركة الاحتجاجية التي أعلنوها منذ 15 أبريل 1933م ليظهروا لإدارة الجامعة التي على رأسها ابن عاشور الذي يعتبر مسؤول عن فتوى التجنيس ، غضبهم وامتعاضهم من هذه الفتوى كما انضم مدرسو الجامعة الى الحركة الاحتجاجية تضامنا مع الطلبة ونصرة لدينهم وتبرئة بذمتهم وانفسهم من تهمة فتوى التجنيس ، فقامت سلطات الحماية بتوقيف اربع مدرسين من جامع الزيتونة بتهمة المساهمة في الاضطرابات السياسية[5]

---

[1] محمد بوطيبي ، **التجنيس في تونس بين القبول والمعارضة ، المرجع السابق** ، ص222.

[2] على البهلوان ، **المصدر السابق** ، ص 51 .

[3] حمادي بن حمادي ، **معركة التجنيس** ،ط1، شركة فنون الرسم والنشر و الصحافة ،(د.م)، 1986م ، ص ص 24-26 .

[4] على البهلوان ، **المصدر السابق** ، ص 52 .

[5] حفيظ الطبابي ، **صراع الهوية ، المرجع السابق** ، ص431 .

كما ساند الشعب الطلبة والمدرسين ، فأعلن عن إضراب وطني في يوم 16 أفريل واغلقت بسببه الأسواق والمحلات التجارية احتجاجا على صدور فتوى التجنيس ، او بالأحرى فتوى توبه المتجنس من المجلس الشرعي ، وانتشر الاستنكار الشعبي في جميع أنحاء البلاد وتظاهرت الجماهير أمام قصر الباي اعرابا عن استيائها من فتوى التجنيس[1]

كما قرر التونسيون عدم الصلاة وراء الأئمة الذين شاركوا في هذه الفتوى ولا وراء نوابهم بالجوامع التي هم أئمتها وأصبحت بعض الجوامع خاوية على عروشها . و وجهت سلطات الحماية اللوم للوقوف وراء هذه الاحتجاجات والاضطرابات التي شهدتها البلاد الى الحزب الدستوري واتهمت جماعة العمل التونسي بتحريك المظاهرات في أنحاء عديدة من البلاد مثل : توزر صفاقس القيروان تونس والعديد من المناطق تنديدا بخيانه رجال الدين[2]

8- إصدار الكتب

دخلت الكتب ضمت صراع التجنيس بالجنسية الفرنسية في تونس خلال فترة الحماية (1881م-1956م). حيث لجأ بعض الكتّاب التونسيين إلى استخدام النضال الادبي كوسيله أداة للتوعية الوطنية، وتحفيز مشاعر المقاومة لدى الشعب التونسي، والتصدي لمحاولات فرنسا لفرنسة المجتمع التونسي. عن طريق اصدار بعض الكتب التي قاومت التجنيس وبينت مخاطره على الشعب التونسي .

ومن تلك الكتب المتميزة التي ساهمت في التصدي لسياسة التجنيس : كتاب الجيلاني الفلاح الذي تناول فيه موضوعا حول: الشعب التونسي والتجنس، حيث قدم الكتاب دراسة قيمة عن قضيتَيْ التجنيس والتجنس في البلاد التونسية، كما أورد حكم التجنس بذكر الفتاوى المتعلقة بالقضيتين، إلى جانب ردود الفعل تجاه تلك السياسة

بالإضافة الى كتاب تونس الشهيدة للثعالبي الذي سخّر كل طاقته لتأليفه بالتعاون مع المحامي التونسي المقيم بباريس أحمد السقا الذي تولى نقله إلى اللغة الفرنسية[3]، وقد أحرز الكتاب منذ صدوره في شهر جانفي 1920م بتونس ضجة كبيرة، وكان يتم توزيعه في كنف السرية[4].ووقعت نسخة من الكتاب بين يدي الحبيب بورقيبة الذي قال في شأنه فيما بعد عندما أصبح أول رئيس للجمهورية التونسية: "لقد أخفيت الكتاب تحت

[1] محمد بن الخوجة ، **صفحات من تاريخ تونس** ، تر: حمادي الساحلي و الجيلاني بن الحاج يحي، ط1،دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 1986م ، 456 .

[2] سعيد بوذينة ، **المرجع السابق** ، ص 424 .

[3] يوسف مناصرية، **المرجع السابق**، ص 102 .

[4] حمادي الساحلي، **الشيخ عبد العزيز الثعالبي وتفكيره الاصلاحي** ،ط1، حوليات الجامعة التونسية، ع 27 ،جامعة منوبة ، تونس، ، 1988 م، ص 57.

غطائي وأنا متأثر شديد التأثر، فاطلعت على ما احتواه من أرقام وما تضمنه من معلومات حول الأموات والفقر، وشعرت بالإهانة الناتجة عن الاستعمار، وكنت أبكي خفية". وقد اقتصر الكتاب على نشر القوانين والأوامر والمراسيم التي رغبت فرنسا في تطبيقها، إضافة إلى إيضاحات لفهم تلك القوانين والأوامر. ومع ذلك فإن الحكومة الفرنسية اعتبرت كل مُطالع للكتاب "عدوا لفرنسا" وجعلت من قراءته جنحة حقيقية[1].

وقد زاد كتاب "تونس الشهيدة" في حماس الوطنين التونسيين الذين تبنوا المطالب الواردة فيه، وأجمعوا على بعث أول حزب منظم في تونس برئاسة الشيخ عبد العزيز الثعالبي وهو "الحزب الحر الدستوري التونسي" الذي تم الإعلان عن تأسيسه يوم 15 جوان 1920م.

وقد تمثل رد فعل الحكومة الفرنسية في إلقاء القبض على مؤلف "تونس الشهيدة" ونقله يوم 28 جويلية 1920م إلى تونس، حيث اعتقل في السجن العسكري بتهمة التآمر على الدولة الفرنسية، ولكن اعتبارا لما أثاره ذلك الإجراء التعسفي من ردود فعل لدى الرأي العام سواء في تونس أو فرنسا فقد اضطرت السلطة الفرنسية إلى الإذن بإطلاق سراحه في أول ماي 1921م[2].

[1] **https://m.marefa.org** ،تاريخ النشر :2011/06/12 ، تاريخ الاطلاع : 2024/05/20م، الساعة ، 13:50 .

[2] **https://m.marefa.org**، **نفسه**.

خلاصة الفصل

لقد مثلت قضية التجنيس امتحان عسيرا مر به الشعب التونسي وكافح فيه بفضل النخبة الوطنية المعتزة بقومياتها العربية والإسلامية ، ومن خلال تنوير العقول وازاله الغموض واللبس على اعتبار ان التونسيين مسلمين ينتمون إلى أمة عريقة هي امة الاسلام، وكان ذلك بمواقفهم تجاه هذه القضية مستنكرين موقف رجال الدين المتخاذل والذي كان لا يصبو الى طموحات وآمال الشعب التونسي، الذي كان تائها في ظل قوانين التجنيس التي فرضتها سلطة الحماية، ومع غياب دور رجال الدين الذين كان يرى فيهم السبيل الوحيد للنجاة من هذه الفتنة وهذا ما استغلته السلطات الاستعمارية ، لكن هذا لا يمنع وجود أشخاص حاربوا هذه السياسة بوسائل متعددة من صحافة وكتب وشعر وغيرها كل حسب اسلوبه وطريقته ، لكن الهدف واحد وهو مواجهة هذه السياسة التي كانت ترمي من خلالها سلطة الحماية إلى ضرب الدين والعقيدة ووحدة الأمة التونسية.لكن هل نجحت هذه السياسة ؟ وكيف كان تأثيرها على المجتمع التونسي؟ والى اين وصلت في مبتغاها ؟

الفصل الثالث : سياسية التجنيس بتونس بين الانعكاسات والتراجع

اولا : أثار و انعكاسات سياسة التجنيس على الواقع التونسي .

ثانيا : مظاهر تراجع سياسة التجنيس .

ثالثا : اسباب تراجع سياسة التجنيس وعدد المجنسين :

لقد كانت قضية التجنيس امتحانا عسيرا مر به الشعب التونسي ، لما لهذه السياسة من خلفيات وانعكاسات طالت ومست مختلف الميادين سياسيه كانت او اقتصادية واجتماعية ، اعتبارا من ان المسألة قد شغلت حيزا كبيرا من اهتمام التونسيين ، وهذا من منطلق ان قضية التجنيس تخص قيم المواطنة والقومية والانتماء العربي والاسلامي . بالإضافة الى ما في المسألة من مساس للشخصية القومية ، ولذلك هل استطاعت سلطة الحماية تحقيق الأهداف المرجوة من هذه السياسة ؟ والى اي مدى نجحت في ذلك ؟ وما هي انعكاسات هذه السياسة من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؟

اولا : أثار و انعكاسات سياسة التجنيس

1–من الناحية السياسية :

لم تكن سياسة التجنيس بقوانينها وتشريعاتها تهدف الى خير للامة التونسية ولا للمواطن التونسي ، ولذلك ادت هذه السياسة الى انعكاسات كثيره ومتعددة ، فقد ساهمت قضية التجنيس في بلورة فكرة الحركة الوطنية ، وزياده نشاطها سعيا منها لإزالة الغموض واستبيان هذه السياسة الرامية الى هدم مقومات الامة التونسية الدينية واللغوية والفكرية ، فالتف الشعب حول النخبة التونسية حاملا رايه الدفاع عن قومته ودينه ، وهذا ما جاء على لسان احمد توفيق المدني نحو قوله : "واضرمنا نارا حاميه واعلناها حرب لا هوادة فيها ، واصبحنا نحمل رايه الدين باليمين ورايه السياسة بالشمال ، هذا وقد التف حولنا الشعب من جديد التفافا عضويا ملتحما ، فلم نكن في وقت من الاوقات اقوى مما كنا عليه في ذلك العهد ، وقد اقنعنا الشعب ان الوجود الفرنسي في البلاد ، ليس بوجود سياسي فحسب انما هو جزء من حرب صليبية هوجاء ، شنتها المسيحية ضدنا" [1]

ومما زاد التحام الشعب التونسي والتفافه بالنخبة الواعية هو قضيه دفن المتجنسين في مقابر المسلمين ، والتي كانت مرفوضه رفضا قاطعا ، وهو ما ادى الى وقوع حوادث دامية مست المتجنسين وعائلاتهم[2]. والتي انتهت بمظاهرات و أدت الى سقوط العديد من القتلى بمن فيهم رئيسة جمعية المتفرنسين ، كما هاجت البلاد وماجت و أقفلت الدكاكين ، وقابلت فرنسا ذلك باحتياطات واقامت جوا من الارهاب [3] . واضطرت الإقامة العامة الى فتح مقابر خاصه بالمتجنسين [4] .كما ساهمت قضية التجنيس في افاقة الحركة الوطنية التونسية ما بين سنتين 1931م– 1932م وادت الى بعثها من جديد ، ولعل خير دليل هو نشاط الوطنيين الذين التفوا حول جريدة

[1] احمد توفيق المدني ، **المصدر السابق** ، ص ص380، 381 .

2 **نفسه** ، ص **381** .

[3] العربي اسماعيل و معمر العايب ، **المرجع السابق** ، ص 776 .

[4] احمد توفيق المدني ، **المصدر السابق** ، ص 381 .

العمل التونسي من خلال العديد من المقالات التي صاغها الوطنيون التونسيين ، امثال الحبيب بورقيبة و غيره ، قصد تنوير العقول [1]، وايضاح ما ترمي اليه هذه السياسة ، التي وان لم تتضح معالمها في البداية الا انها مست السياسة الوطنية مساسا كبيرا وذلك من منطلق ان معاهده الحماية المبرمة في 12 ماي 1881م بباردو قد اعترفت بالسيادة الداخلية للبلاد التونسية وهذا ما يتعارض مع تصريحات الرئيس الفرنسي الذي قال: " بان تونس مرتبطة مع فرنسا للابد " وهذا ما يتعارض مع بنود المعاهدة التي نصت على ان احتلال فرنسا لتونس مجرد احتلال مؤقت من جهة ويتعارض كلامه مع طموح الاستقلال الذي نادت به النخبة الوطنية وخاصه مناضلي الحزب الدستوري[2].

إن غايه التجنيس في زياده عدد الفرنسيين للتغلب على الاهالي ، وهو ما سيجعل عدد التونسيين يتناقص وبالتالي يعتبر ذلك مساس لسلطة الباي ، الذي رأي بان عدد رعاياه يتناقص ، و هذا تهديدا صريحا وضربا للهوية الوطنية التونسية [3]كما كانت قضيه التجنيس سببا في مجموعه من الخلافات والنزاعات بين ايطاليا وفرنسا ، تجسيدا للمنافسة بينهما قصد الاستحواذ على مناطق النفوذ وعدم تهديد مصالح اي طرف ، هذا من جهة وبين بريطانيا وفرنسا من جهة اخرى ، وهذا سبب سعي هذه الأخيرة الى تجنيس المالطيين من رعايا الانجليز في تونس ، زياده على تجنيس التونسيين مسلمين ويهود .اضافة الى بقية العناصر الأجنبية الاخرى في المحمية التونسية ، وهو ما جعل تونس بين المطرقة والسندان ، حيث اصبحت محل اطماع هذه الدول ، وفتحت قضية التجنيس ابواب التنافس الاستعماري بينهم ، وهو ما اثر سلبا على حياة التونسيين وساهم بطريقه غير مباشرة في بسط نفوذ سلطة الحماية مدة اطول ، وهذا هو مربط الفرس كما تعارض مع طموح الاستقلال الذي نادت به النخبة الوطنية[4].

2- من الناحية الاجتماعية والاقتصادية :

مما لا شك فيه ان قوانين ومشاريع التجنيس والتي تأرجحت بين مساند لها ومعارض، قد كانت سببا من اسباب الفتن والاضطرابات في البلاد التونسية ،كما كانت عاملا من العوامل التي شتت وفككت العائلات والأسر التونسية ، ونشرت العداوة بين الأقارب والأسر ، خاصة بعد تكفير المتجنسين التونسيين ، والدعوة الى نبذه واحتقاره من خلال الحملات والمواقف المعارضة التي شنتها النخبة التونسية ازاء هذه القضية ، في حين

[1] محمد الهادي الشريف ، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الى الاستقلال** ، تر: محمد الشاوش ومحمد عجينة،ط3،فرات للنشر ، تونس ، 1993م ، ص ص121، 122.

[2] عمر قريشي ، **المرجع السابق** ، ص 24 .

[3] محمد عبد الباقي الهرماسي ، **المجتمع والدولة في المغرب العربي** ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1987م، ص 39.

[4] محمد على بلحولة ، **زمن العسر 1930م-1940م صفحات مطوية من تاريخ تونس** ، ،ط1،(د .م) 1989م، ص 53 .

حاولت السلطات الفرنسية استمالت المتجنسين من خلال مجموعه من الامتيازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . واسندت له خطط سامية ومراكز عليا وحساسة بجهازي الدولة والإدارة كالمجلس الكبير والمراقبة المدنية والإدارة الفرنسية[1]. وهو ما جعل بعض التونسيين من ذوي القلوب الضعيفة يسقطون في فخ التجنيس ، ولربما يعود هذا التقبل والانقياد الى ما كان يعانيه الفرد التونسي من تمييز وعنصريه ، امام الفرنسيين وبقيه الاجناس الموجودة في تونس ، وعلى سبيل المثال التمييز القائم في تونس على اساس الاجور ، حيث نلاحظ تمييزا بين التونسيين وغيرهم في الاجر مع التساوي في مده العمل ، اضافة الى ذلك اللامساواة في دفع الضريبة ، التي ارهقت كاهل السكان حيث انها كانت تفرض على التونسيين دون غيرهم ،بالوان مختلفة الى جانب عدم المساواة في توزيع الميزانية كذلك ، ونحن هنا لا نبرر موقفهم وتجاوبهم مع هذه السياسة التي جعلت منهم فئه ينتمون الى الفئة المفضلة صاحبة الامتيازات ، لكن في مقابلها اصبح منبوذا من ابناء قومه وملته [2]. وهو ما ادى الى شرخ واضح وانقسام غير محمود بين افراد العائلة الواحدة هاذان القسمان من ابناء ارض ووطن واحد [3].

ثانيا : مظاهر تراجع سياسة التجنيس .

رغم أن قانون 20 ديسمبر 1923م سمح بمضاعفة عدد المتجنسين خاصة البالغين أكثر من مرتين خلال عقد واحد الا ان اعداد المتجنسين بدأت تشهد التراجع في اواخر العشرينات من القرن العشرين خاصة لدى المسلمين التونسيين ولعل خير مثال على ذلك هو ما يوضحه الجدول الاتي :

جدول رقم (06) يوضح اعداد المسلمين التونسيين من سنة 1924م الى 1933م

السنوات	1924م	1925م	1926م	1927م	1928م	1929م	1930م	1931م	1932م	1933م
المتجنسين	30	85	95	120	70	45	8	5	5	2

[1] عمر قريشي ، **المرجع السابق** ، ص 24 .

[2] علي المحجوبي ،**الحركة الوطنية، المرجع السابق** ، ص ص 21 ، 22 .

[3] عمر قريشي ، **المرجع السابق** ، ص 25 .

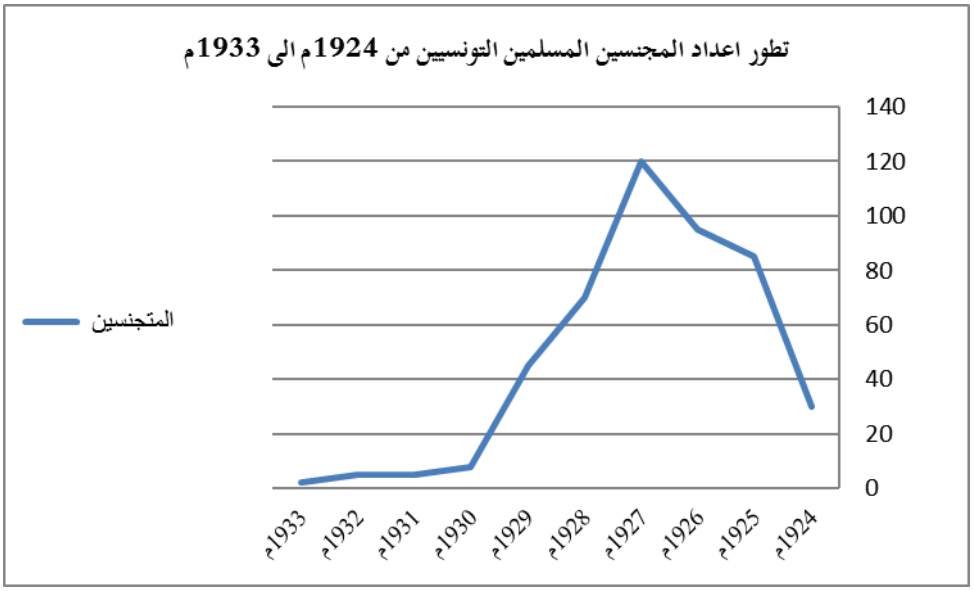

فمن خلال المنحنى سنلاحظ ان التراجع لأعداد المتجنسين من المسلمين التونسيين واضح جدا خاصة بعد سنة 1927م التي تم تسجيل أكبر زيادة في عدد المجنسين من أصل تونسي مسلم فيها وهذا راجع للتسهيلات التي قدمها قانون 23 ديسمبر 1923م لكسب اكبر عدد من المتجنسين التونسيين . إلا أن هذه الزيادة سرعان ما انخفضت لتصل إلى أرقام منخفضة للغاية منذ عام 1930م لاعتبارات سياسية واقتصادية ،وخاصة الاجتماعية التي تمثلت في حملة الرفض للتجنيس والمتجنسين ، وأخيرا فإن عمليات التجنيس بالكاد تجاوزت 5 اشخاص على التوالي في عامي 1931م و1932م، و2 في عام 1933م.

في نهاية عام 1933م فيمكن تقدير العدد الإجمالي للمسلمين الفرنسيين من أصل مسلم تونسي،1300 شخص ، كحد أقصى ، وهذا العدد صغير، خاصة بالمقارنة مع عدد السكان البالغ 2,410 مليون نسمة من سكان البلاد، بلغ عدد المسلمين منهم 2.086 مليون مسلم تونسي في عام 1931م. وبالتالي فإن نسبة المتجنسين من أصل مسلم تونسي مقارنة بعدد السكان المسلمين في تونس منخفضة للغاية، قدرت بحوالي 0.016%. كما أنها منخفضة مقارنة بإجمالي عدد حالات التجنيس الممنوحة، حتى عام 1933 م، والتي يستفيد منها المتجنسون من أصل أوروبي ،إيطاليين، مالطيين، أو حتى اليهود التونسيون.

وهكذا نرى الفشل الكمي لعملية التجنيس الفرنسي للتونسيين من أصل مسلم. بل إن عدم حرص المسلمين على طلب التجنيس الفرنسي واضح للعيان[1].

[1] Yahia El Goul, **naturalisation et nationalisme en tunisie de l'entre deux guerre. tunis** ; centre de publication universitaire de manouba, Tunisie ,2009, p89.

لم يلقى مشروع التجنيس تجاوبا كبيرا من طرف التونسيين باستثناء النخبة المتفرنسة ، على اعتبار ان القانون قد منح الجنسية الفرنسية شريطة التخلي عن الاحوال الشخصية ، ومع ذلك فان معاملة كل من تجنس تختلف اختلافا كبيرا عن المواطنين الفرنسيين ولم يكن لهم من الحقوق والمزايا ما كان للفرنسيين وعلى هذا الاساس ظل هؤلاء المتجنسين رعايا في نظر فرنسا .كما يمكن القول انهم بقوا مواطنين من الدرجة الثانية[1]. هذا من جهة واعتبروا كافرين مارقين خارجين عن الدين الاسلامي في نظر المجتمع التونسي وتم وصفهم بأبشع الاوصاف من جهة ثانية، وهو ما ادى الى تعكر في العلاقات وتوتر بين التونسيين من جهة ومع الاوروبيين من جهة اخرى ، خاصة بعد المقاطعة التي شنها المجتمع التونسي ضد المتجنسين [2] .ونتيجة لذلك ادرك جماعة المتجنسين خطر ما وقعوا فيه فقاموا بتأسيس اللجنة التحضيرية للمسلمين التونسيين المعتنقين الجنسية الفرنسية للرجوع الجنسية التونسية والتخلي عن الجنسية الفرنسية[3] اضافة الى ذلك فقد قاموا برفع شكاوي وبخصوص غموض موقف الحكومة الفرنسية إيزاء وضعيتهم وكيفية امكانية الاعتراف بهم واقرار جميع حقوقهم المدنية والفرنسية وعبر عن استيائهم ورغبتهم في العودة الى جنسيتهم الاصلية من خلال تقديم العرائض والمنشورات في الصحف ،[4]ومع احداث بنزرت اصبحت الحاجة الى اعادة الوضع الى ما كان عليه امرا ملحا بالنسبة للمجنسين ، واعتبارا من 10افريل 1933 م تم توجيه طلبات بعض المواطنين المتجنسين للتخلي عن التجنس الفرنسي الى المقيم العام وامكانية استعادة الجنسية التونسية ، والتي توفر قدرا اكبر من الامن المادي والهدوء الاخلاقي وفي الواقع لم يكن المتجنسون يعتقدون باي حال من الاحوال انهم قد تركوا الدين الاسلامي من خلال تجنيسهم .وطالبوا وحصلوا على التجنيس الفرنسي معتقدين انهم يستطيعون الحفاظ على وضعهم الشخصي .وهذا ما سعت اليه سلطة الحماية اي ابقاء المواطنين المتجنسين في جهل بوضعهم الديني، ولعل صمت العلماء في تلك الفترة ساعد في هذا الغموض الا ان المواطنين المتجنسين وبسبب العداء الشعبي المتزايد لهم منذ نهاية العشرينيات اصبحوا اكثر قلقا بشان انتمائهم الاسلامي ، وفي الجمعية العامة للرابطة في ديسمبر1931 م عرضوا مخاوفهم بشان علاقاتهم الدينية مع المسلمين التونسيين ، لكن لا يزال لديهم امل في الحفاظ على وضعهم الاسلامي وبعد احداث افريل 1933م لم يعد الامل ممكنا ، واصبحت قناعتهم برفضهم من قبل المجتمع التونسي المسلم ليس فقط في الحياة الاجتماعية بل اشد واخطر بكثير اذ أن وضعهم اصبح مؤلما ، حيث يقول احد المجنسين احمد شريف للمقيم العام في سبتمبر 1933 م لقد راينا انفسنا مستبعدين من قبل المجتمع المسلم من جميع مجالات الحياة

[1] العربي اسماعيل و معمر العايب ، **المرجع السابق** ،ص 763 .

[2] ام الخير بان، **المرجع السابق** ، ص 193 .

[3] محمد المختار بن محمود ، **التجنيس** ،**المصدر السابق** ، 03.

[4] سعيد بوذينة ، **المرجع السابق** ، ص332 .

الاجتماعية .ونحن نرى انفسنا نتعرض باستمرار للإهانة من قبل المواطنين التونسيين " ويبدو من كلامه انه يقصد المطالبة بإعادة الاحوال الشخصية للمسلمين .وفي رسالة اخرى لم يعد يجرؤ على الامل في استعادة الوضع السابق للمجنسين والغاء المقابر الخاصة وهي صرخة استغاثة وامل. وفي رسالة اخرى لم يعد يجرؤ على الامل في استعادة الوضع السابق ، ثم يذكر صراحة انه يتخلى عن الجنسية القومية ، وكتب الى المقيم العام:" ان صفتنا الفرنسية التي تحرمنا من حالاتنا الشخصية ، هذه الحقيقة هي هجوم كبير على ديننا الذي يتضاءل ويمكنني ان اقول دون خوف من الطعن انه طالما اننا لم تكن في حوزتنا احوالنا الشخصية سنكون دائما مرتدين عن ديننا ، الذي نعتز به "

وهكذا انتصرت الاحوال الشخصية للمسلمين .وهي عنصر اساسي في الجنسية التونسية في ذلك الوقت على سياسة التجنيس التي حاولت فرنسا من خلالها طمس الشخصية الإسلامية والقومية العربية [1]. وكمحاولة اخيرة لفرنسا التي لم تتقبل فشل هذه السياسة في اطار ما يعرف بسياسة المشاركة حيث انه يمكن للتونسي ان يصبح مواطنا فرنسيا دون التخلي عن الاحوال الشخصية وبالتالي يجمع التونسي هنا بين المواطنة الفرنسية والمحافظة على احواله الشخصية ، والهدف منه من جهة واجتذاب نخبة المجتمع التونسي من جهة اخرى فإنها سلكت طريقا اخر موازيا لسياسة التجنيس في اطار ما يعرف بسياسة المشاركة، حيث انه يمكن للتونسي ان يصبح مواطنا فرنسيا دون التخلي عن الاحوال الشخصية وبالتالي يجمع التونسي هنا بين المواطنة الفرنسية والمحافظة على احواله الشخصية[2]

ثالثا : اسباب تراجع سياسة التجنيس وعدد المجنسين :

1- نصب تمثال الكاردينال لافيجيري[3] :

يعتبر هذا الحدث من بين الامور التي اثارت حفيظة التونسيين ضد سلطة الحماية ، و كشفت لهم مدى الحقد الصليبي على الاسلام والمسلمين ، والرغبة الملحة في ضرب المعتقدات الدينية وتحدي لشعورهم الديني ، و هو نصب التماثيل لبعض الشخصيات الدينية التي خدمت السياسة الفرنسية دينيا وحتى سياسيا ومن بين هذه الشخصيات الكاردينال لافيجيري تم نصب تمثال له في عام 1925 م بمناسبه مرور 100 سنه على ميلاده في

---

[1] Yahia El Goul, Op, Cit, p301.

[2] عبد الكريم غلاب ، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي (عصر الامبراطورية –العهد التركي في تونس والجزائر)**، ط1ج3 ،دار الغرب الاسلامي بيروت ، 2005 م، ص323 .

[3] **الكاردينال لافيجري** (1825م-1892م): واسمه شارل مارسيل المان ، ولد في مدينة بايون بجنوب فرنسا تولى منصب رئاسة اسقفية الجزائر ، واسس فرقة الاباء البيض التي حملت على عاتقها مهمة التبشير في شمال افريقيا ووسطها ، عمل في مواجهة العربية والاسلام بتكامل مع جهود الجنيرالات في جيش الاحتلال ،**ينظر** : عمر بن قينة ، **المشكلة الثقافية في الجزائر التفاعلات والنتائج** ، ط1 ، دار اسامة للنشر عمان ، الاردن، 2000م، ص 28 .

باب تونس العاصمة وباتجاه جامع الزيتونة، شاهرا صليبه فوق رؤوس المارة بيده اليمنى والانجيل بيده الأسرة وهو مساس بالعقيدة الإسلامية والدليل المكان الذي وضع فيه خاصه وان الطريق المؤدي الى جامع الزيتونة وهو تشويه لطابع المدينة العربي والاسلامي، وهو ما ادى الى انتفاضه التونسيين من مختلف الشرائح ، وفي مقدمتهم علماء الزيتونة وطلبته اضافه الى فئة السياسيين والنقابيين والمفكرين وغيرهم[1] ، معبرين عن رفضهم لهذا العمل الاستفزازي مستندين الى مرجعيه اسلامية مضمونها رفض الدين الاسلامي لنصب التماثيل اضافه الى طبيعة المكان الذي وضع فيه من جهة وطبيعة صاحب التمثال من جهة اخرى .[2]

ولذلك كان رد فعل الحزب الدستوري سريعا من خلال تنظيم مظاهرات 28نوفمبر 1925م بمساهمه كبيره من طرف طلبة جامع الزيتونة ،كما قامت الصحافة الوطنية التونسية بدورها مثل ما كتبته جريدة مرشد الامه تستنكر هذا العمل واعتبرته مساسا بعقائد اهل تونس الدينية من طرف المقيم العام و ما قام به لإرضاء الكنيسة [3]، وهذا الاستنكار طال حتى الصحف الاستعمارية ، والتي اعتبرته عملا استفزازيا لمشاعر المسلمين ، حيث جاء في جريدة تونس الاشتراكية : ان اقامة ذالك التمثال بذلك المكان الاسلامي على صورته تلك خيانة تاريخية لصاحبها، وتحرش كنسي بالمسلمين [4]، وهو ما جعل رد فعل السلطات الاستعمارية عنيفا اتجاه هذه المواقف ، وتلك المظاهرات فقامت باعتقال بعض الشخصيات ونفي وابعاد البعض الاخر امثال الشيخ عبد الرحمن البعلاوي توفيق المدني الى الجزائر بدعوى انهما من اصل جزائري اما الشيخ احمد الشطي والشيخ العربي القروي والشيخ محمد النجار بالنفي كما اتبعت اسلوب القمع والترهيب بإصدار الاوامر الاستثنائية في 29 جوان 1926 م والتي علقت الحريات العامة في البلاد ومنعت كل اشكال المعارضة واسندت للمحاكم الفرنسية وحدها سلطة النظر في جميع الجرائم السياسية مثل الاجتماعات والإضرابات والمظاهرات وهذا كله تحت حجة عجز المحاكم التونسية في اخماد الحركات المناهضة لسلطة الحماية وهذا دليل اخر على تغطرسها ضد الشعب التونسي .

2- الازمة الاقتصادية 1929م :

تمثلت الاوضاع الاقتصادية المزرية التي عاشتها تونس في انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية[5] 1929م على المستوى الداخلي خاصة على القطاع الفلاحي ، الذي كان يعاني في نفس الوقت من بعض الكوارث

---

[1] على الزيدي ، **الزيتونيون دورهم في الحركة الوطنيةالتونسية (1904م-1945)** ،ط1،دار نهى ،تونس 2007 م ، ص 328 .

[2] سعيد بوذينة ، **المرجع السابق** ، ص 331 .

[3] **نفسه** ، ص 331.

[4] الطاهر المناعي ، **المثقفون التونسيون و الحضارة الغربية** ، **المرجع السابق** ، ص242 .

[5] **الازمة الاقتصادية العالمية1929م**: اضخم ازمة عرفها النظام الرأسمالي وتسمى بالانهيار العظيم الذي حصل عام 1929م وكان قد تبعاتها سنوات متتالية كان لهلا وقع عالمي بدأت الازمة حينما انهارت بورصة في نيويورك وحصل ركود في الاسهم وعرضت للبيع ، وبلغت قيمة الخسائر خلال سنوات الازمة حتى 1931م50مليار دولار وانتحر آلالف الاشخاص نتيجة افلاسهم ويلقي المحللون بالسبب في ذلك نتيجة الفساد والصراع داخل امريكا واتهامات بتهريب الاموال بين الاشخاص النافذة في السلطة ، **ينظر** : عبد الوهاب الكيالي، **المرجع السابق**، ص159

الطبيعية كالجفاف[1] الذي اصاب البلاد سنة 1924م ،[2] وزحف الجراد فنتج عن ذلك تراجع في الانتاج وأيضا تراجع في أسعار المواد الفلاحية .كما ان ازمة سنة 1932 م و 1933م التي صاحبتها اعوام جدب اثرت بشكل واضح وعميق على الاقتصاد الزراعي لتونس [3] أما مظاهرها فقد شملت الازمة مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى فتأثر قطاع المناجم مع تراجع انتاج الفوسفاط والحديد والرصاص بين 1930م و 1932م وتراجع عدد عمال المناجم. كذلك الحرف. وتبعا لذلك تقلص حجم المبادلات التجارية وتراجعت قيمة الصادرات إلى النصف بين 1928م و 1933م فيما كسدت السوق الداخلية خاصة مع منافسة البضائع الأجنبية للبضائع التونسية . أما نتائج الأزمة فتتمثل في تغيرات عديدة شملت المجتمع والاقتصاد وظروف العيش ... فقد تضررت أغلبية المجتمع التونسي باعتباره مجتمعا فلاحيا ريفيا بالأساس كما شملت البطالة سكان المدن والمناطق المنجمية كما تراجعت الطاقة الشرائية وانتشرت المجاعة والأوبئة ومات الكثير من التونسيين سنة 1932م خاصة بتونس والساحل .كما عمت ظاهرة النزوح وانتشار ظاهرة الأحياء القصديرية حول المدن الكبرى [4].

هذه الظروف أنتجت مناخا ملائما لتحولات اجتماعية وسياسية جديدة .فقد تأثرت مختلف الفئات الاجتماعية بفعل أزمة الثلاثينات إضافة إلى الأزمة الطبيعية بسبب الكوارث الطبيعية ، وقد كان هذا التأثر متباينا حسب الأوساط المهنية والاجتماعية . فتأثر صغار الفلاحين من جراء انخفاض أسعار الحبوب والزيت وعجزوا عن تسديد ديونهم والتجأ بعضهم إلى بيع ممتلكاتهم خاصة بالساحل[5]. كما تسبب انتشار الأزمة في القطاع الحرفي في إفلاس عديد الحرفيين وصغار التجار واستفحلت البطالة في صفوف العمال. فيما عرف بقية العمال انخفاضا هاما في أجورهم . نتيجة لذلك تدهورت المقدرة الشرائية وأصبحت المجاعة تهدد أغلب السكان [6]

لم تتخذ السلطات الاستعمارية الإجراءات اللازمة لتخفيف وطأة الأزمة عن التونسيين مما صعد نقمتهم على الأوروبيين الذين لم يتأثروا كثيرا من الأزمة نظرا إلى الدعم الذي قدمته السلطات الاستعمارية لهم دون غيرهم ومن خيرات البلاد

[1] سعيد بوذينة ، **المرجع السابق** ، ص.

[2] على المحجوبي ،**جذور الحركة الوطنية** ، **المرجع السابق** ، ص 378.

[3] احمد القصاب ، **المرجع السابق** ، ص152

[4] خليفة الشاطر واخرون ، **المرجع السابق** ، ص 96 .

[5] احمد القصاب ، **المرجع السابق** ، ص 143 .

[6] على المحجوبي ، **جذور الحركة الوطنية** ، **المرجع السابق** ، ص 605 .

3- المؤتمر الافخارستي:

جاءت فكره انعقاد المؤتمر الافخارستي [1] في ضاحية قرطاج[2] من قبل البابا بيوس بينما رجح صاحب الفكرة الاولى الاكاديمي ليس بير تيران وقد تم تنظيمه على مدى خمسه ايام من سبعه الى 11 ماي 1930 م في الحي الاوروبي بتونس في الساحة الواقعة بين قصر الإقامة والكاتدرائية[3] ويعتبر المؤتمر الثلاثين من سلسله المؤتمرات الدينية الكاثوليكية وتم اختيار قرطاج باعتبارها عاصمه قديمة للمسيحية في شمال افريقيا[4] .ولذلك كانت له خلفيات ومخاطر على العقيدة الإسلامية وذلك من خلال ما نقلته جريدة الوزير ان افتتاح مؤتمر كاثوليكيين بقرطاج كان يوم وقوفي المسلمين بعرفات وكان انعقاده لأيام خمسه فقط اي ايام التشريق بالحج الاكبر وهي مصادفة غريبه نادره الوقوع لدرجه التشابه بين الحج والمؤتمر كما ابرزت جريدة الصواب من اقامه هذا المؤتمر هو النظر الى الجهود التي قامت بها الكنيسة المسيحية في عمليه التنصير وفي الواقع يعتبر هذا المؤتمر تذكير بالحروب الصليبية [5]وهو ما جعل التونسيون يظهرون تذمرهم ومعارضتهم لتنظيم هذا المؤتمر من خلال الصحافة فنشطت العديد من الجرائد في هذا السبيل كجريده الزهرة[6] و جريدة الصوت التونسي .التي كتب على صفحاتها شمس الدين العجيمي مقالا في /05/03 / 1930م قال فيه :" ان العبرة التي يجب استخلاصها من هذا المؤتمر هو ان نكون جميعا متحدين وراء ديننا الذي يجب ان يكون وسيلتنا للعمل .ولإن كان من شان التعليم الذي تلقيناه ان يحررنا من الاوهام والمعتقدات الزائفة فلا ينبغي له ان يؤول بنا الى جحد ديننا الذي طبع تقدم الإنسانية وانشأ حضارة من ازهى وألمع الحضارات التي شهدها التاريخ ولا ننسى ان عقيدتنا هي كل شيء عندنا .وان لم نلفت من مجسمات الاخطبوط الإدماجي الا بتوثيق علاقتنا مع الرسالة المحمدية ، ونتطور حقا ولكن في نطاق عاداتنا وتقاليدنا واخلاقنا الدينية والوطنية، ولأننا مع مقتضيات العصر ولنسر بعزم وبخطى ثابته على درب التقدم وراء

---

[1] **المؤتمر الافخارستي**1930م : تظاهرة استعمارية ترمي الى فرنسة التونسيين عن طريق التبشير بالمسيحية والافخارستي تعني الكأس الذي شرب منه المسيح ، **ينظر** : عواد ابراهيم خضر العبيدي و حسن علي خضير العبيدي ، **المرجع السابق** ، ص 38 .

[2] **قرطاج** : هي مدينة قديمة اسسها الفينيقيون نهاية القرن 19 قبل الميلاد ، تقع على بعد 16 كلم تقريبا شمال شرقي مدينة تونس حاليا . **ينظر** : سعيدة عمان ، **المؤتمر الافخارستي الدولي الثلاثون بقرطاج 07 –11 ماي 1930م من خلال الصحافة الفرنسية والتونسية المعاصرة له** ، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة الواد ي، ع 04، الجزائر ،ص 639

[3] Jacques Alexandropoulos : « Entre archéologie, universalité et nationalismes : le trentième congrès eucharistique international de Carthage octobre 2019, p p 53, 54 http://journals.openedition.org تاريخ الاطلاع :2024/04/26

[4] محمد السعيد عقيب ، **المرجع السابق**، ص 302 .

[5] سعيدة عمان ، **المرجع السابق** ، ص 639 .

[6] **جريدة الزهرة** : وهي جريدة تونسية ظهرت سنة 1890م برئاسةعبد الرحمان الصندلي عرفت بإنتقادها للحماية الفرنسية نقدا لاذعا .**ينظر**:، هني رشيدة ' يحياوي حليمة ،**الصحافة التونسية ودورها في تنمية الوعي الوطني بتونس (1881م–1956م)**،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر ،اشراف :حسنة كمال ، جامعة ابن خلدون تيارت ،الجزائر ، 2018م،2019م ،ص 48.

اللواء النبوي الاخضر" [1]وفي هذا الصدد قال الحبيب بورقيبة عن هذا المؤتمر ان مؤتمر قرطاج سبب من الاسباب التي جعلتني اكافح من اجل استقلال بلدي، لقد رأيت اوروبيين متنكرين في زي الصليبيين يجوبون ازقه مدينتنا المسلمة بفخر واعتزاز[2]" وهو ما جعل النخبة التونسية تندد بالتحالف الذي وقع بين الكنيسة سلطه الحماية ضد الاسلام والشخصية التونسية ، إضافة الى اثاره الاحتجاجات داخل الاسواق والمقاهي وتحريض التجار التونسيين ، كما قام شيوخ الاسلام وعلماء الزيتونة ورجال الحركة الوطنية بحمله شعواء، عن طريق اضرابات ومظاهرات قابلتها السلطات بحركة قمعية واسعة ، كما لقى المؤتمر استهجانا كبيرا واحتجاج استمر طويلا خاصة من طرف المثقفين والطلبة[3] ولقد شكل المؤتمر الافخارستي دافعا قويا في الالتفاف حول الحركة الوطنية وبعثها من جديد ، من خلال انقراض مختلف الفئات وخصوصا فئه الشباب والطلبة والتلاميذ والعمال في الصف الوطني .وكان للعامل الديني دورا كبيرا لان المؤتمر استهدف الدين الاسلامي وهويه التونسيين[4].

4- احتفالية خمسينية الاحتلال :

ما كادت تنتهي الضجة التي اثارها انعقاد المؤتمر الافخارستي اطلت قضيه الاحتفال بمرور 50 سنه على الحماية الفرنسية بتونس .وهو ما حدث في الجزائر(الاحتفال بمئوية احتلال الجزائر 1830م-1930م) اقامت نفس المناسبة بتونس وذلك بمرور 50 سنة على انتصاب الحماية الفرنسية[5] ،كما حاول استغلال هذه الاحتفالية لإبراز الانجازات الحضرية والثقافية طيلة هذه المدة[6]. لكن لم تكن تكاليف هذه الاحتفالية بسيطة وانما كلفت الميزانية التونسية حوالي 300 مليون فرنك.، في فتره كان فيها السكان في اشد الحاجة الى هذا المبل ، لأن المجاعة فتكت بمناطق مختلفة في البلاد.

يضاف الى ذلك تأثير الازمة الاقتصادية العالمية على تونس[7] هذا من جهة وشعور التونسيين بالإهانة جراء اقامه هذه الاحتفالات التي ذكرتهم بمأساة الاحتلال عام 1881م[8] .خاصه بعد عرض مسرحية تمثيلية لدخول الجيش الفرنسي لفرض الحماية ، وهو ما اعتبر استفزاز صريحا لمشاعر التونسيين [9] فكان من العسير تحمل

---

[1] السعيد عقيب ، **المرجع السابق** ، ص 299 .

[2] جورج سبيلمان ، **المغرب من الحماية الى الاستقلال 1912م-1956** م، تر : محمد المؤيد ، ط1 ، منشورات امل ، الرباط ، 2014 م، ص 63 .

[3] ام الخير بان، **المرجع السابق** ،ص 195 .

[4] السعيد عقيب ، **المرجع السابق** ، ص 301 .

[5] Habib Boubarès**, Histoire de la tunisien les grands dates de la préhistoire à la révolution**, Cérès éditions, tunisien, 2012, p 552.

[6] سعيد بوذينة ، **المرجع السابق** ، ص341 .

[7] على المحجوبي ،**جذور الحركة الوطنية** ،**المرجع السابق** ، ص 519 .

[8] سعيد بوذينة ، **المرجع السابق** ، ص341 .

[9] ام الخير بان، **المرجع السابق** ، ص 199.

هذه التظاهرة لا سيما ان اقامتها كانت بعد احياء مئوية احتلال الجزائر ، دليل على ارادة الحكومة الفرنسية وضع البلاد التونسية وهي مجرد حماية في وضع مماثل للجزائر وهي مستعمره ، وهو دليل على عدم استعداد سلطة الحماية لاتخاذ اجراءات تحريريه ولو على المدى البعيد[1] وهو ما جعل النخبة التونسية من سياسيين وعلماء ومفكرين يطلقون حركة معارضة ضد هذه الاحتفالية ، من خلال الصحافة وتوزيع المناشير والملصقات مثل ملصقه مارس1931م والتي علقت في العديد من احياء تونس ، تبرز الاضرار الناجمة عن الاحتفالية كما حذرت من عواقبها اضافة ,الى ما كتبه محمد الجعايبي في جريدته الصواب حيث قال ان الاحتفال بالخمسينية يشكل مظهر تعالي على الشعب التونسي غير مرغوب فيه ، وفعلا سياسيا سيئا ليس له ما يبرره ولا سيما وان فرنسا لا تستطيع بعد 50 سنه من انتصاب الحماية ، ان تعتبر انها قامت بواجبها ازاء الشعب التونسي الذي لم يزل محروما من الحقوق السياسة وكل الحريات والمساوات والذي يعتبر غريبا في بلاده واعتبر الاحتفالية مظهر عداء ضد التونسيين وضد عقيدتهم[2] .

5–مسالة دفن المتجنسين بالمقابر الاسلامية وفتوى التجنيس

تعتبر هذه المسالة من المسائل التي اثارت حركه شعبية واسعة و عميقة ربما اعمق مما اثاره انعقاد المؤتمر الافخارستي بقرطاج ، او نصب تمثال لافيجيري او الاحتفال بخمسينية الحماية ، اذ انه لو تمعنا قليلا في هذه المسألة نجدها مرتبطة بقانون 1923 م الذي منح كثيرا من التسهيلات للحصول على الجنسية الفرنسية ، هذه الأخيرة التي تخرج صاحبها من الملة والدين ويصبح منبوذا مرتدا ولا يجب الاقتراب منه ولا يمكنه ان يرث من مسلم او ينقل اليه ارثا ، ويجب ان لا يصلى عليه صلاة الجنازة ولا يدفن في مقابر المسلمين ، هكذا اطلقت تلك الجماهير الشعبية حكمها على المتجنس دون خلفية او مستندا شرعيا وذلك لغياب فتوى لذلك من جهة رسمية الى ان ظهرت فتوى مفتي بنزرت الشيخ ادريس بن محفوظ الشريف ، والتي تعتبر اول فتوى شرعية رسمية تصرح بصفه علانيه ان المتجنس مرتد ولا يجوز دفنه في مقابر المسلمين طبقا لتعليم الدين الاسلامي، فأصبحت هذه الفتوى بمثابة المرجع الادبي والديني ضد دفن المتجنسين في مقابر المسلمين [3]، اعطى دافعا قويا للجماهير الشعبية في منع دفن المتجنسين في المقابر الاسلامية مثل ما حدث في بنزرت حيث قاموا بمنع دفن احد المتجنسين والمعروف باسم محمد شعبان بالمقبرة الاسلامية ، انطلاقا لما جاء في نص الفتوى السابقة التي تعتبر المتجنس مرتدا

[1] علي المحجوبي ،**جذور الحركة الوطنية المرجع السابق** ، ص ص 519,520 .

[2] سعيد بوذينة ، **المرجع السابق** ، ص ص 342-343

[3] على المحجوبي ، **جذور الحركة الوطنية** ،**المرجع السابق** ، ص ص 528-529 .

ولا يجوز دفنه في هذه المقابر، [1] وهو ما جعل السلطات تقوم بدفنه في مقبرة جنود الصرب بمدينة بنزرت والتي اعدت لدفن المقاتلين الصرب اثناء الحرب العالمية الاولى[2]، وهو ما جعل التونسيين المتجنسين يشعرون بنوع من القلق وعبروا عن ذلك عن طريق منظمتهم رابطة المسلمين الفرنسيين بالبلاد التونسية،وطالبوا بالدفاع عن مصالحهم وحمايتها، وللخروج من هذه المعضلة والتي تعتبر عائقا امام سير ونجاح مشروع التجنيس والتي قد تؤدي في نفس الوقت إلي تأثير سلبي على هذه السياسة ، ولضرب فتوي مفتي بنزرت لجات السلطات الحماية الى اصدار فتوى من المجلس الشرعي باعتباره اعلى هيئة دينية، للتأثير على الجماهير وايجاد حل لهذه المسالة الا ان هذه الفتوى التي اريد بها تهدئة الاوضاع وايقاف المظاهرات الشعبية ضد دفن المتجنسين بالمقابر الاسلامية قد كان لها مفعول معاكس اذ زادت من عزيمة الجماهير الشعبية ضد النظام لاستعماري في كثير من المناطق التونسي ، وخاصة اتجاه مسالة دفن المتجنسين وفتوى المجلس الشرعي[3]، مثل ما واقع في قرية فريانة حيث اضرب اهالي هذه البلدة عن العمل يوما كاملا احتجاجا على الفتوى الأخيرة ، كما ارسلوا برقيات تأييد الى الحزب الدستوري يظهرون فيه تأييدهم لهذا الحزب ضد فتوى التجنيس ، اضافة الى ما وقع في مدينة ماطر حيث تظاهر سكانها تنديدا ضد الفتوى كما هو الحال في قرية منزل جميل ، حيث منع مسلميها احد المتجنسين من دخول المسجد لأنه يعتبر مرتدا ولا يجب عليه دخول الاماكن المقدسة الاسلامية وهكذا ظلت الجماهير الشعبية تقف بالمرصاد لهذه السياسة خاصة دفن المتجنسين في مقابر المسلمين في كثير من المواقف [4]، ولعل ابرزها ما وقع في المنستير او ما يعرف في الكتابات التاريخية بواقعة المنستير هذه الواقعة او الحادثة التي وقعت في 6 اوت1933 م اثر وفاة ابن احد المتفرنسين يعمل بالعدلية التونسية، وكان عمره لا يتجاوز سنتين حيث اصر والده على دفنه في مقابل المسلمين وهو ما جعل الاهالي يحتجون على دفنه ، وحاولوا منع ذلك وهو ما استدعى تدخل المراقب المدني بسوسة الذي استعمل القوة ضد المحتجين ، بالإضافة الى حملة الاعتقالات في صفوف الاهالي والمشاركين في هذه التظاهرة ولكن رغم ذلك لم يسمح المتظاهرين بدفن المتوفي في مقابر المسلمين وذلك دفاعا عن مقدساتهم الدينية وحرمتها واصرارا منهم عن رفض المتجنسين احياء او حتى امواتا وهذا دليل عن رفض هذه السياسة [5].

وهنا يمكننا ان نقول بان الفتوى التي اصدرها مفتي بنزرت اضافة الى تعنت الجماهير الشعبية ، إتجاه دفن المتجنسين في مقابر المسلمين ،كان له دورا كبيرا وفعال في تمنع الكثير من التونسيين على التفكير في اكتساب

[1] بالقاسم الغالي ، **المرجع السابق** ، ص 143 .

[2] محمد بوطيبي ، **التجنيس في تونس بين القبول والمعارضة** ، **المرجع السابق** ، ص 228 .

[3] علي محجوبي ، **جذور الحركة الوطنية** ، **المرجع السابق** ، ص ص 528 ، 529 .

[4] مكتب الاخبار التونسية ، **المصدر السابق** ، ص ص 21-23 .

[5] عمر قريشي ، **مرجع سابق** ، ص ص 26 ، 27

الجنسية الفرنسية رغم التسهيلات والاغراءات المقدمة من طرف سلطة الحماية بل بالعكس سعى الكثير من المجنسين وعبروا عن رغبتهم في العودة الى جنسيتهم الأصلية [1].

6- الحركة الوطنية وتحولات العمل الوطني :

بعد فتره الجمود التي عرفتها الحركة الوطنية التونسية من 1925م الى 1930م بسبب القمع والاضطهاد الاستعماري الذي تعرضت له الحركة الوطنية[2] ، لتأتي فتره الثلاثينات بتحولات نضاليه جديده داخل الحركة الوطنية التونسية ، عززتها مستجدات وطنية وسياسيه مهمة . كما استمدت منطلقاتها من احداث عرفتها البلاد وتغيرات في المواقف من طرف السياسيين وسلطة الحماية ، إلى جانب ذلك كانت مرحلة تحدي الهوية الوطنية ، فلم تتوان السلطة الفرنسية في ظلّ هذه الأجواء القائمة عن استفزاز وتحدّي المشاعر الدينية والوطنية للتونسيين، وذلك بتنظيمها المؤتمر الافخارستي ، وهو تظاهرة دينية مسيحية نظمتها الكنيسة الكاثوليكية ، في شهر ماي 1930م بقرطاج بمساعدة سلطة الحماية.

وقد تقبل الرأي العام في تونس الحدث كاعتداء على شعوره الديني ، وكتصعيد في الحملة التبشيرية المسيحية الهادفة إلى تقويض الشخصية الإسلامية للبلاد وزعزعة قوام هويتها الحضارية ، وفضلا على أنّ المؤتمر قد انعقد على نفقة الميزانية التونسية العمومية، فالحدث شكّل لحظة صراع بين المسيحية التي سعت في نفس المناسبة إلى استحضار صورة قرطاج الرومانية وبين فرنسا التي حاولت تأكيد دورها وسلطتها على الأرض التي مات فوقها الملك لويس التاسع ، والتي تسعى إلى اقحامها نهائيا في المجال الفرنسي ،

ومن مظاهر هذا التحول ظهور الجناح الجديد في الحزب الدستوري الذي مثله الحبيب بورقيبة ، ومحمود الماطري وجريده العمل التونسي في نوفمبر 1932م ، هذا بعد انسحابهم من جريدة الصوت التونسي واتخذوا من البعد الديني الذي اثاره المستعمر الفرنسي من خلال المؤتمر الافخارستي والاحتفال ب خمسينيه الحماية، وكذا مسألة دفن المجنسين في مقابر المسلمين اداة لإقحام القوى الشعبية في هذا النضال ، وتبني نهج متشدد ضد سلطة الحماية ، فشنت جريدة العمل التونسي حمله شرسة على قانون التجنيس لما يمثله من خطر يهدد الهوية التونسية والعربية الإسلامية ، كما دعت الى منع المتجنسين بالجنسية الفرنسية من الدفن في المقابر الإسلامية ، فكثره المصادمات بين الجماهير الشعبية وقوات الامن في العديد من المدن التونسية مثل العاصمة والمنستير وبنزرت ، مما

[1] علي الزيدي ، **المرجع السابق** ، ص ص356 ، 357.

[2] قدادرة شايب ، **الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري (1934م-1954م)**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، اشراف : عبد الرحيم سكفالي ، جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر ، 2006م-2007م، ص16 .

اضطر السلطات الفرنسية في اخر الامر الى تخصيص اماكن لدفن المتجنسين خارج المقابر الإسلامية فكان هذا انتصارا كبيرا احرزته الحركة الوطنية التونسية بوجه عام وجريده العمل التونسي بوجه خاص.[1]

في هذا الظرف الذي تسيطر عليه احداث ابريل 1933م[2] ، عقد الحزب الدستوري في تونس يوم 13 و 12 ماي 1933م مؤتمر اسماه مؤتمر نهج الجبل[3] الذي جاء في ميثاقه ان سياسه التفاهم مع فرنسا قد فشلت فشلا ذريعا بعد تجربه دامت سنوات طويله ، فالغاية التي يرمي اليها الحزب هي تحرير الشعب التونسي ومنح البلاد قانونا على شكل دستور يحمي شخصيه وهويه الشعب التونسي ويقر سيادته بواسطه برلمان تونسي منتخب يملك حق التصرف في السلطة التشريعية ، وحكومة مسؤوله امام هذا البرلمان اضافه الى فصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية[4].

وعلى اثر هذا المؤتمر ارادت السلطات الاستعمارية وضع حد للتصعيد الذي بدأته الحركة الوطنية ، فباشرت الى اتخاذ مجموعه من الاجراءات لقمع الحركة الوطنية فأصدرت مجموعه من القوانين الجذرية في ماي 1933م ومن بين ما جاءت به هذه القوانين فرض الإقامة الجبرية على كل مناهض للباي او الحماية وتعطيل الصحف الناطقة باللغة والتي يشتبه في توجهاتها وعلى هذا الاساس قام المقيم العام بحل الحزب الدستوري في 31 ماي 1933م واقفال الصحف اضافه الى تخصيص مقابر للمتجنسين وهذا لتهدئه جموع الشعب السائرين ضد سياسه دفن المتجنسين في المقابر الإسلامية[5]، فسلطة الحماية لم يعد امامها الا اللجوء الى الوسائل التقليدية المتمثلة في الاجراءات القمعية او استخدام القوة العسكرية ضد الشعب[6].

رغم هذه الاجراءات القمعية الا ان الحركة الوطنية التونسية لم توقف نشاطها خاصه الحزب الدستوري بل زادتها اصرارا على تصعيد النضال وتعبئه القوى الشعبية ضد السياسة الفرنسية مجموعه من اللقاءات تم فيها الدعوة الى مقاطعه البضائع الفرنسية كالشاي والقهوة كما شنع عمال الرصيف اضرابا شل حركه ميناء تونس كما عينه السلطات الاستعمارية مقيم عام جديد هو مارسيل بروتون يوم 29 جويلية 1933م[7].

---

[1] شايب قدادرة **المرجع السابق** ، ص 129 .

[2] **نفسه** ، ص 131 .

[3] الحبيب ثامر ، **المصدر السابق** ، ص 91 .

[4] شايب قدادرة ، **المرجع السابق** ، ص132 .

[5] علي المحجوبي ، **جذور الحركة الوطنية** ، **المرجع السابق** ، ص 551 .

[6] احمد القصاب ، **المرجع السابق** ، ص ص 535 ، 536 .

[7] التليلي لعجيلي ، **المرجع السابق** ، ص 234 .

7- دور الصحافة في نشر الوعى الوطني :

في فترة الثلاثينات من القرن العشرين، لعبت الصحافة التونسية دوراً حاسماً في نشر الوعي الوطني ومناهضة الاستعمار الفرنسي، حيث كانت الصحافة واحدة من أبرز أدوات التغيير والتأثير السياسي والثقافي في المجتمع التونسي .فكانت الصوت الصادح للحركة الوطنية التي سعت إلى تحرير البلاد وتعزيز الهوية الوطنية. في هذا السياق، ظهرت الصحافة كوسيلة مهمة للتعبير عن المطالب الوطنية ونشر الوعي بين صفوف الشعب التونسي.

فلقد كانت ا تعكس بوضوح التحولات الاجتماعية والسياسية في البلاد. فتصدت لسياسات التجنيس الفرنسية منذ اول صدور تلك المشاريع فعبرت عن الموقف الجماعي الرافض للمشروع التغريبي من علماء الزيتونة والمصلحين وحتى تيار الشباب التونسي المثقف ،الذي اتخذ موقف الرافض للتجنيس لما لهذه القضية من رفض شعبي ووطني عام .ومن اهم الصحف التي اسهمت بشكل كبير في نشر الوعى الوطني والقومي ،هي جريدة النديم ولسان الشعب و الوزير ،[1] اضافه الى جريدة الحاضرة التي لقد رواجا كبيرا داخل البلاد التونسية ، حيث عملت ضد ما كان سائدا في البلاد في تلك الفترة من سلبيه وجهل، بالإضافة الى معالجه المشاكل الاجتماعية والسياسية وارشاد المواطنين لمعرفه ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات[2]، لقد نشط في الجريدة كل من علي بوشوشة ومحمد السنوسي الذي كان يكتب مقالاتها الافتتاحية اضافه الى البشير صفر الذي كان يكتب فيها مقالات ودروس تعليميه ، يهتم فيها بنظم الاجتماعية والسياسية ودراسة الاطوار التاريخية والجغرافية[3] .

كما نشطت جريدة التونسي وعملت على اثاره الراي العام ضد الحماية الفرنسية على تونس وسعت لتوحيد حركه الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي وكان لهذه الجريدة دور بارز في جعل التعليم اجباريا ومجانيا في المرحلة الابتدائية[4] اضافه الى العديد من الجرائد التي عملت على تثقيف الشعب وتنويره وبثي افكار النضال ومقاومه الاستعمار سواء باللغة العربية او الفرنسية مثل جريدة سبيل الرشاد التي اسسها الثعالبي وجريده الزهرة ومجله المغرب التي اسسها محمد باش حامبه[5] 1916م الناطقة باللغة الفرنسية وجريده الوداد والنهضة 1923م والإدارة 1929م[6]

---

[1] هني رشيدة ' يحياوي حليمة ،**المرجع السابق** ، ص 27 .

[2] البشير بن الحاج الشريف ، **اضواء على تاريخ تونس الحديث 1881م-1924**،ط1، دار بوسلامة ، تونس ،1981م،ص70 .

[3] محمد الفاضل بن عاشور ، **المرجع السابق** ،ص 66.

[4] حلمي محروس اسماعيل، **تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر من الكشوف الجغرافية الى قيام منظمة الوحدة الافريقية** ،ط1 ، ج1، مؤسسة الشباب الجامعية الاسكندرية ، مصر ،2004م ، ص372.

[5] **محمد باش حامبة(1867م-1918م)** : ولد علي باش حامبة سنة 1867م بتونس ، بدأ نشاطه الاجتماعي والسياسي سنة 1906م عندما انخرط في جمعية قدماء الصادقية، كما كان من بين مؤسسي حركة الشباب التونسي، توفي سنة1918م. **ينظر**: نور الدين الدقي،**حركة الشباب التونسي**، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة تونس الأولى، ط1،تونس، 1999م، ص ص233-235.

[6] هني رشيدة ، يحياوي حليمة، **المرجع السابق** ،ص ص 41,45 .

شهدت ثلاثينات القرن العشرين عوده نشاط صحافة الحركة الوطنية ، التي غيرت لهجتها واصبحت اكثر جراه اتجاه السلطات الحماية حيث شهد الساحة الصحفية صحف باللغة الفرنسية تتبع لتيارات مختلفة واتجه خطابها نحو الموقف المتشدد ، ويظهر هذا النشاط في جريدتي النهضة و الوزير ،كما ظهرت صحف ناطقه بالفرنسية مثل صحيفه اللواء التونسي في 4 جانفي في 1929م و الصوت التونسي في 26 مارس 1930م والتي اسسها الشاذلي خير الله[1].

كما كان لجريده العمل التونسي دور بارز في تعبئه السكان وتأجيج الراي العام الوطني ضد دفن المتجنسين في المقابر الإسلامية ، مستغله فتوى مفتي بنزرت كما استغلت الفرصة ايضا للتنديد برجال الدين واثارة الراي العام ضدهم وضد المجلس الشرعي بقسميه الحنفي والمالكي الذي رات انه اصبح العوبة في يد سلطات الحماية اتهمت السلطات الاستعمارية هذه الجريدة والقائمين عليها بورقيبة وزملائه ، بتحريك المظاهرات في مناطق مختلفة من انحاء البلاد[2]

في الختام، يمكن القول أن الصحافة التونسية في فترة الثلاثينات من القرن العشرين كانت إحدى الدعائم الأساسية لنشر الوعي الوطني ومقاومة الاستعمار الفرنسي. من خلال تقديم منصة حرة للتعبير والنقاش، استطاعت الصحف والمجلات تعزيز الهوية الوطنية وتعميق البعد الديني الاسلامي لدى جموع التونسيين وتشجيعهم على المطالبة بحقوقهم وتحقيق الاستقلال. هذا الدور الحاسم جعل الصحافة جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية التونسية ، وساهم في تشكيل الوعي الجمعي الذي أدى في النهاية الى الوقوف بالمرصاد لسياسة التجنيس

[1] زهير الذاودي ، **تحولات العمل الوطني التونسي في السنوات الثلاثين ،(1939 م–1929م)** ، ط 1، الاطلسية للنشر، تونس، ، 2003م ،ص.7 .
[2] **نفسه**، ص ص7، 8 .

خلاصة الفصل :

من خلال ما تم دراسته في هذا الفصل نستنتج ان سياسة التجنيس التي طبقتها السلطات الفرنسية في تونس انما كانت امتحانا عسيرا مر به الشعب التونسي طال واثر تأثيرا كبيرا على الحياة السياسية وضرب البنية الاجتماعية وخلق نوعا من الانشقاق بين ابناء الامة الواحدة فالفرد الذي حافظ وتمسك بدينه وشخصيته يعاني ويلات الفقر والتهميش والذي اكتسى الجنسية الفرنسية وتملص من جنسيته الأصلية وجد نفسه متمردا ومارقا عن الدين ومنبوذا من بني جلدته وهنا ايقن حقيقة ما وقع فيه وهذه الحقيقة التي اكتشفها اثرت على مسار سياسة التجنيس بتراجع عدد المجنسين وتقديمهم طلبات العدول عن الجنسية الفرنسية ولقد ساهم في هذا التراجع العديد من الاسباب والمواقف والتي كانت دافعا لذلك وكشفت حقيقة التواجد الفرنسي في البلاد التونسية كنصب تمثال لافيجيري والمؤتمر الافخارستي واحتفالية خمسينية الاحتلال كلها كانت استفزازا لمشاعر التونسيين وضربا لمعتقداتهم الدينية ومساسا للهوية الوطنية التونسية ادى الى نبذ ورفض الطبقة المتجنسة ومنع دفنهم في مقابر المسلمين خاصة بعد فتوى بنزرت التاريخية كما عملت النخبة التونسية دورا كبيرا في نشر الوعي وكشف خبايا هذه السياسة من خلال الصحافة التونسية و الاجنبية اضافة الى تحولات العمل الوطني والتوجهات الجديدة فيه بسيطرة الفئة الشبابية على نضال الحركة الوطنية كلها عوامل ساهمت وساعدت في تراجع نسبة وعدد المجنسين وهو ما يدل على فشل هذه السياسة التي كان هدفها هو المساس بالهوية الوطنية وضربا للمعتقدات الدينية

خاتمة

شهدت الفترة ما بين 1885م و 1933م في تونس تحولات سياسية واجتماعية عميقة ، تميزت بشكل خاص في فرض سياسة التجنيس الفرنسية التي هدفت الى طمس الهوية العربية الاسلامية للبلاد ودمجها في الامبراطورية الفرنسية . واجهت هذه السياسة مقاومة قوية من قبل النخبة التونسية التي اتخذت مختلف الوسائل والاساليب للدفاع عن هويتها الوطنية ، ومن خلال دراستنا لدور النخبة التونسية في مواجهة سياسة التجنيس 1885م -1933م تمكنا من الوصول الى النتائج الآتية :

- ادعت سلطة الحماية الفرنسية انها ارادت من خلال فتح باب التجنيس ، حماية حقوق المتجنسين بالجنسية الفرنسية .لكنها في الحقيقة سعت لخلق فئة موالية لها من اجل خدمة مصالحها واهدافها التوسعية في الشمال الافريقي ، نتيجة ضعف تواجد العنصر الفرنسي في تونس.
- حاولت السلطات الاستعمارية حشد عدد كبير من المتعاونين معها بصفة معمرين فرنسيين ، فسهلت الحصول على الجنسية الفرنسية للتونسيين من جهة والجاليات الاوروبية من جهة اخرى للوقوف في وجه المد الايطالي واغلاق باب المنافسة معها.
- جاءت سياسة التجنيس بالجنسية الفرنسية في البلاد التونسية وفقا للعديد من القوانين والمراسيم ، التي ترخص او تسهل على التونسي الدخول في الحظيرة الفرنسية،
- اصدرت السلطات الفرنسية قوانين التجنيس لخدمة مصالحها الاستعمارية ، وضمان تبعيتها وليس تمكينا لهم من الحصول على حقوقهم او حبا فيهم ، خاصة ان المعمرين كانوا يرفضون ان يحصل السكان المحليون على امتيازات تساوي بينهم
- حاولت السلطات الاستعمارية تثبيت سياسة التجنيس عن طريق تخفيف شروط الحصول عليها على مراحل ، بداية بالتخلي على الاحوال الشخصية الإسلامية للحصول على الجنسية الفرنسية ، وصولا الى منحها دون شرط التخلي عن الاحوال الشخصية.
- تقاعص رجال الدين خاصة اعضاء المجلس الشرعي عن اداء دورهم اتجاه هذه القضية ساهم في وقوع الكثير من التونسيين عن جهل بأحكام الشريعة في قضيه التجنيس بالجنسية الفرنسية ، في مصيدة هذه السياسة
- لقد عارضت النخبة الفكرية والسياسية رغم اختلاف تياراتها سياسة التجنيس ، وذلك من خلال كتاباتهم الصحفية والعديد من الوسائل الاخرى ، اما بالنسبة لرجال الدين فاعتبروها حربا من الحروب الصليبية على الدين الاسلامي ، واعتبروا المتجنس مرتدا عن الاسلام وكافرا ، رغم ذلك فهناك من العلماء من رأى ان

المتجنس عاصي لأمر الله وليس بكافر واجازوا دفنه مع المسلمين ، وهذا ما يعاب على بعض شيوخ المجلس الشرعي.

- كان البعد الديني غالبا على الحركة الوطنية التونسية حتى القيادات ذات الثقافة الغربية كان يغلب على آرائها وتوجهاتها الافكار الإسلامية وهذا راجع الى طبيعة الشعب التونسي المتدين ابا عن جد .

- اثرت سياسة التجنيس على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد التونسية ، انطلاقا من ان المسألة قد شغلت حيزا كبيرا من اهتمام التونسيين ، وهذا من منطلق مساسها بالقومية والانتماء العربي والاسلامي .

- لم يلقى مشروع التجنيس تجاوبا كبيرا من طرف التونسيين ، باستثناء البعض الذين رأوا فيه المخرج الوحيد لتحسين ظروفهم شريطة التخلي على احوالهم الشخصية ، بالإضافة لاعتبارهم كفارا ومارقين وخارجين عن الدين في نظر المجتمع التونسي كما تم وصفهم بأبشع الاوصاف واقبحها .

- كان رفض التونسيين لسياسة التجنيس أكبر خسارة للسلطات الاستعمارية ومشروعها الاستعماري ، واكبر دليل على ذلك هو فشل مخططاتها الرامية الى جعل تونس مقاطعة فرنسية ، لكن الدور الذي لعبته النخبة التونسية الرافضة لهذه السياسة هو الذي افشل هذا المخطط من خلال رفضها ومجابهتها لهذه السياسة الى ان حققت الاستقلال سنه1956 م

- واخيرا لقد استوقفتنا خلال دراستنا هذه بعض الشخصيات التي اثارت جدلا واسعا ولعل منها شخصية الطاهر بن عاشور الذي قيل فيه الكثير ونتمنى مستقبلا ان يكون محل دراسة ، اضافة الى موقف المجلس الشرعى والفتوى التي اصدرها بخصوص التجنيس وما أثارته من جدل في الساحة الوطنية الشعبية و السياسية التونسية وهذا ما يحتاج الى دراسة معمقة لتوضيح الرؤى حتى ينجلي اللبس والغموض الذي يكتنف هذه القضية المهمة من تاريخ تونس المعاصر .

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: وثيقة تمثل قانون 1923م .

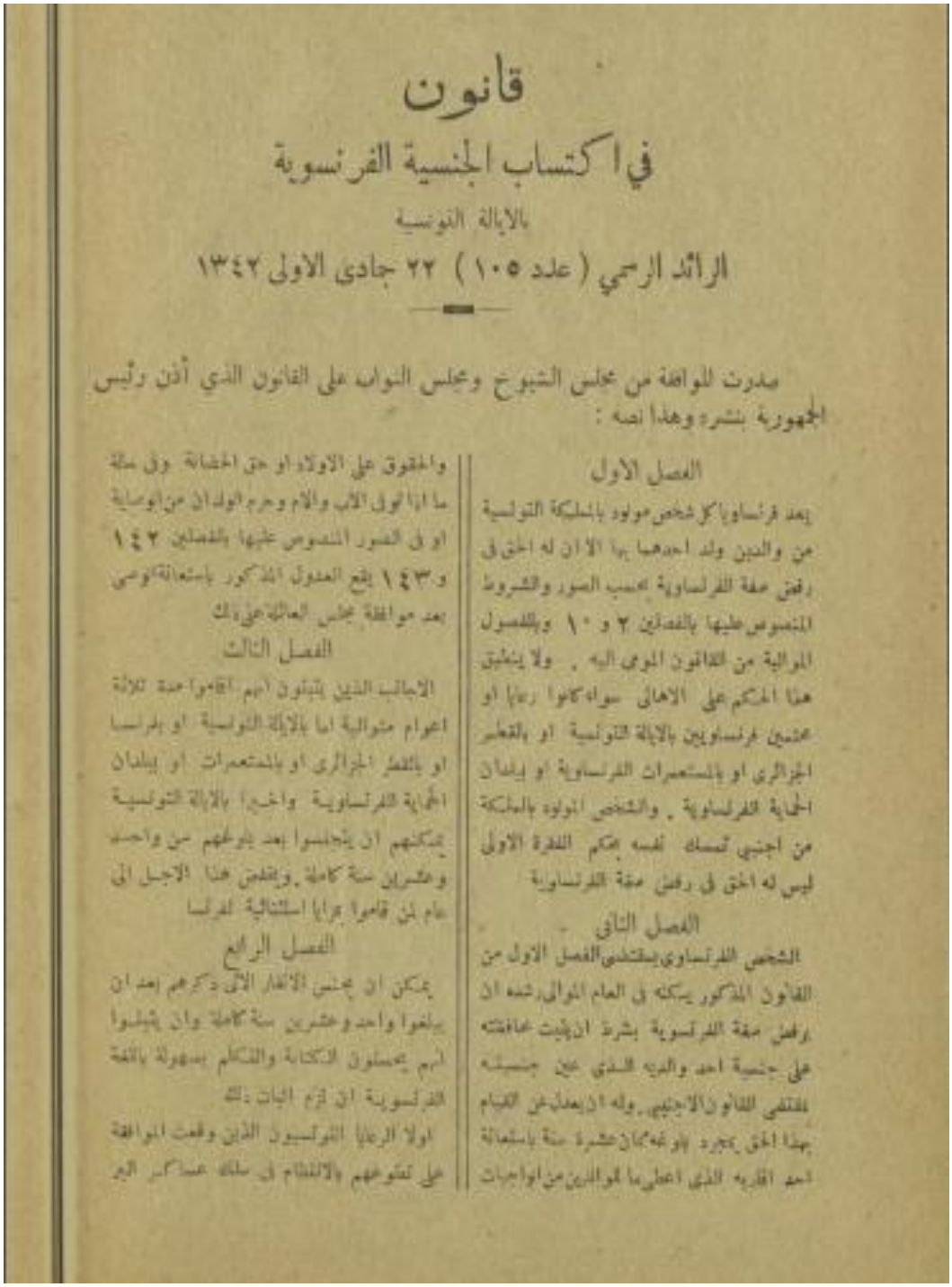

قانون

في اكتساب الجنسية الفرنسوية

بالايالة التونسية

الرائد الرسمي (عدد ١٠٥) ٢٢ جمادى الاولى ١٣٤٢

صدرت الموافقة من مجلس الشيوخ ومجلس النواب على القانون الذي أذن رئيس الجمهورية بنشره وهذا نصه :

الفصل الاول

يعد فرنساويا كل شخص مولود بالمملكة التونسية من والدين ولد احدهما بها الا ان له الحق في رفض صفة الفرنساوية بحسب الصور والشروط المنصوص عليها بالفصلين ٢ و ١٠ وبالفصول التالية من القانون المومى اليه . ولا ينطبق هذا الحكم على الاهالي سواء كانوا رعايا او محميين فرنساويين بالايالة التونسية او بالقطر الجزائري او بالمستعمرات الفرنساوية او ببلدان الحماية الفرنساوية . والشخص المولود بالمملكة من اجنبي تملك نفسه بحكم الفقرة الاولى ليس له الحق في رفض صفة الفرنساوية

الفصل الثاني

الشخص الفرنساوي بمقتضى الفصل الاول من القانون المذكور يمكنه في العام الموالي رشده ان يرفض صفة الفرنسوية بشرط ان يثبت حافظته على جنسية احد والديه الذي عين جنسيته بمقتضى القانون الاجنبي . وله ان يعدل عن القيام بهذا الحق بمجرد بلوغه سن عشرة سنة باستعمالة احد الابوين الذي اعطى ما للوالدين من الواجبات والحقوق على الاولاد او حق الحضانة وفي حالة ما اذا توفي الاب والام وجرم الولدان من الوصاية او في الصور المنصوص عليها بالفصلين ١٤٢ و ١٤٣ يقع العدول المذكور باستعمالة الوصي بعد موافقة مجلس العائلة على ذلك

الفصل الثالث

الاجانب الذين يثبتون انهم اقاموا مدة ثلاثة اعوام متوالية اما بالايالة التونسية او بفرنسا او بالقطر الجزائري او بالمستعمرات او ببلدان الحماية الفرنساوية واخيرا بالايالة التونسية يمكنهم ان يتجنسوا بعد بلوغهم سن واحد وعشرين سنة كاملة . ويقلص هذا الاجل الى عام لمن قاموا بحرايا استثنائية لفرنسا

الفصل الرابع

يمكن ان يجنس الاقارب الذين ذكرهم بعد ان يبلغوا واحد وعشرين سنة كاملة وان يثبتوا انهم يحسنون الكتابة والتكلم بسهولة باللغة الفرنسوية ان لزم اثبات ذلك

اولا الرعايا التونسيون الذين وقعت الموافقة على تعلوغهم بالانتظام في سلك عساكر البر

والبحر وقضوا الخدمة العسكرية وكل ذلك طبق الشروط المنصوص عليها بالقانون المؤرخ في ١٣ افريل سنة ١٩١٠

ثانيا الرعايا التونسيون الذين حصلوا : اما على شهادة البكالوريا في الآداب او في العلوم او في الحقوق او شهادة الدكتورة في الطب او شهادة في الصيدلية من الرتبة الاولى او الطب البيطري والمستشفيات سني بعد مناظرة بمدرسة توجد فيها كلية طبية . واما على الشهادة التي تصدر من المدرسة الجامعة للفنون والمعامل او على الشهادة العليا التي تعطى من مدرسة الفنار والجسور او من المدرسة العليا للمناجم او من مدرسة فن معالجة الاسنان للتلامذة الغير المقيمين بها . واما على الشهادة العليا التي تعطى من المدرسة الوطنية العامة بالماء والغابات او من المعهد الوطني المختص بفن الفلاحة او من مدرسة تحسين تجويد الحليب بمدينة (بان) او من المدارس الوطنية الفلاحية (غرينيون) و (غرينيل) و (ايزان) او من المدرسة الفلاحية او من مدرسة الدروس العليا في التجارة او من المدارس العليا التجارية الموافقة عليها من الدولة او من مدارس الفنون والصنائع . واما على جائزة اوديام دوق في المناظرات السنوية بالمدرسة الوطنية للفنون المستظرفة ومدرسة فن التحسين والمخصوصة من الوجهة الخارجية او من مدرسة فن الموسيقة وبالمدرسة الوطنية للصناعة الزويق . او على شهادة البكالوريا في العلوم الشرعية او على شهادة نهاية الدراسة بالمدرسة الصادقية او على الشهادة العليا في اللغة العربية التي تعطى بتونس او لشهادة نهاية الدراسة بمدرسة ترشيح المعلمين بتونس او شهادة نهاية الدراسة بالمدرسة الصناعية بباردو وبتونس

ثالثا ـ الرعايا التونسيون الذين تزوجوا اما بفرنسوية او بامرأة اجنبية راجعة لنظر احدى الدول الفرنساوية للحماية وذلك ان ولد لهم اولاد من هذا الزواج ولم يقع بينهم طلاق

رابعا ـ الرعايا التونسيون الذين قاموا باعمال مهمة في مصلحة فرنسا

الفصل الخامس

المرأة الرشيدة او القاصرة المتزوجة باجنبي او باحد الرعايا التونسيين الذي طلب تجنيسه فرنساويا والاولاد الرشدا الموجودون من الاجنبي او من احد الرعايا التونسيين المتجنس يمكنهم التحصين على صفة الفرنساوية بدون شروط اخرى بموجب الامر المخول الصفة المذكورة للزوج او للاب او للام ان طلبوا ذلك . والمرأة التي تزوجت بفرنساوي تقتضي الفصل الاول من هذا القانون تتبع صفة زوجها فان رفض زوجها الجنسية الفرنساوية فانها ترتقي فرنساوية الا ان اظهرت نيتها بتتبيع صفة زوجها الجديدة

الفصل السادس

الاولاد القاصرون من اب او من ام بقيت بعد وفاة زوجها سواء كانوا اجانب او تونسيين والذين يطلبون تجنيسهم فرنساويين يصيرون فرنساويين . ولا ينطبق هذا الحكم على القاصرين الذين اظهروا او يقومون او قاموا بالخدمة العسكرية بوطنهم الاصلي

الفصل السابع

من فقد صفة الفرنساوية يمكنه ان يطلب ترجيعه اليها مستندا على اقامته بالمملكة التونسية كالاصل بفرنسا . ويمكن ان تخول صفة الفرنساوية بموجب الامر المذكور للمرأة وللاولاد الرشداء ان طلبوا ذلك . والاولاد القاصرون من الاب او الام الواقع ترجيعهما الى الصفة المذكورة يصيرون فرنساويين مع استثناء النظر الى ما نص عليه بالفقرة الثانية من الفصل السادس والمرأة التي فقدت صفة الفرنساوية بزواجها مع اجنبي والتي تقوم بالمملكة التونسية يمكنها بعد وفاة زوجها او فقدانه اوطلاقها او تفريق

بينهما الحصول على ترجيعها الى الصفة المذكورة بموجب الامر المشار اليه

وفيما اذا انفسخ الزواج بوفاة الزوج فيصير الاولاد القاصرون فرنسويين مع مراعاة ما نص عليه بالفقرة الثانية بالفصل السادس. وان انفسخ زواج أحد الرعايا التونسيين مع فرنسوية فيمكن للام الباقية بعد وفاة زوجها ان تطلب صفة الفرنسوية في حق اولادها القاصرين بامضاء اعلام حسب الصور المنصوص عليها بالفصل ١ والفصول التالية من هذا القانون. وتسجيل الاعلام يمكن رفضه بسبب عدم اهلية القاصر للصفة المذكورة وفي هاته الصورة يقع النظر في ذلك طبق ما تضمنه الفصل ٩ من القانون المدني وذلك في ظرف ستة أشهر ابتداء من تاريخ الاعلام المذكور أو من يوم صيرورة الحكم الصادر في قبول المطلب نهائيا ان وقع نزاع في ذلك.

الفصل التاسع *

مطلب التجنيس أو الترجيع اليه يقدم الى المراقب المدني بالدائرة التي جعل الطالب مقره فيها. ويبلغ هذا المطلب بعد اجراء البحث فيه الى المقيم العام وهو يوجه الدوسي مع ابداء رأيه وذكر مستنداته الى وزير الامور الخارجية. وينظر في ذلك رئيس الجمهورية بناء على مطلب صاحب الطابع بعد ابداء وزير الامور الخارجية رأيه في ذلك.

* لم نجد فصل ٨ حتى في النص الفرنسوي

الفصل العاشر

الاعلامات الواقع امضاؤها لرفض صفة الفرنسوية أو للعدول عن حق رفض الصفة المذكورة بموجب الفصول ١ و٢ و٨ من هذا القانون تسلمها بحضر شاهدين حاكم الصلح بالقسم المقيم به المعلم. ويحرر هذا دائما أربابها بأقسامهم غير انه اذا اقتضى الحال موافقة الوالد أو الوصي فيمكن كتبها بحجة خصوصية صحيحة. وتحرر الاعلامات في ظهيرين وان كان المعلم مقيما بالبلاد الاجنبية فتسلم نوب الدول أو القناصل الاعلامات المذكورة، وتسلم بالوزارة العدلية والاقلا صحة لها وتسلم أحد الظهيرين لخزنة أوراق ادارة صاحب الطابع ويوجه الاخر لمن يهمه ذلك متضمنا بالتنصيص على تسجيله

ويرفض التسجيل ان تبين من الاوراق المقدمة ان المعلم لم يعمل بالشروط المطلوبة قانونا غير انه يمكنه ان يرفع دعواه لدى المحكمة المدنية بحسب الصور المنصوص عليها بالفصل ٨٥٥ والفصول التالية من قانون المرافعات المدنية. وتعريف المعلم رسميا بالرفض المذكور مع بيان اسبابه يلزم وقوعه في ظرف ستة اشهر ابتداء من يوم امضاء الحجة المذكورة فان لم يقع التعريف في الاجل او عند انقضائه يسلم وزير العدلية للمعلم بناء على مطالبه نسخة من اعلامه متضمنة التنصيص على تسجيله

والاعلامات المتقدمة اما للعدول عن حق رفض صفة الفرنسوية واما لرفض الصفة المذكورة يلزم ادراجها بجموع القوائم بعد التسجيل غير ان اهمال هذا الواجب لا يضر بحقوق المعلم ويقع العمل بالاعلام من يوم تقديمه الا انه يلغى ان لم يسجل

الفصل الحادي عشر

الحجج المقامة والاوراق المحررة في طلب التجنس والاعلام بالجنسية بموجب هذا القانون معفاة من التامغ ان ثبت بصفة قانونية فقر من يهمهم ذلك وفي هذه الصورة تتضمن رسوم الحالة المدنية في طالبها التنصيص على ما خصصت له ولا يمكن استعمالها في امر ماجر

الفصل الثاني عشر

يصدر قرار من القبم العام في الشهر الموالي لنشر هذا القانون في تعيين كيفية البحث عن الاعلامات بالجنسية وعن مطالب التجنس

الفصل الثالث عشر

الاشخاص الذين هم فرنسويون او يصيرون فرنسويين طبق الشروط المذكورة بهذا القانون ملزومون بالواجبات العسكرية المتعلقة بقسمهم في السن مع اختلاف النظر الى ما هذا نصه :

اولا - الخدمات العسكرية الواقع القيام بها في الجنود الاهلية المنتظمة او للمعاونة للجيش الفرنساوي تحسب لهم الامر لمدة مساوية وقع قضاؤها في الخدمة في الجيش الفرنساوي - ثانيا - الاشخاص الذين هم فرنسويون طبق الشروط المبينة بالفصل الاول والفقرة الاولى من الثاني من الوالدين من ابوين تونسي والاجانب المجنسون بموجب الفصل الثالث لا يمكن الزامهم الا ان قدموا المطلب لمراقب دائرتهم المدني بأي ولجب قانوني يتعلق بمباشرة الخدمة اذا تمنعوا قانونا او فعلا باعفائهم جميع الواجبات العسكرية او بالبعض منها مع رفض صفة الفرنسوية او المحافظة على جنسيتهم الاصلية كل ذلك بشرط اقامة مسكنهم بالايالة التونسية الى بلوغ سن ٣٠ سنة

الفصل الرابع عشر

احكام هذا القانون منطبقة على جميع الاشخاص الذين صاروا فرنسويين بموجب الامر المؤرخ في ٨ نوفمبر ١٩٢١

جميع من لهم فائدة في التجنس والذين بسبب سنهم ربما لا يتمتعون بأي أجل او لا يتمتعون الا بأجل دون الثلاثة أشهر لرفض صفة الفرنسوية لهم أن يتمتعوا بهذا الحق مدة الثلاثة اشهر اعتبارا من تاريخ نشر هذا القانون. والتقييد بدفاتر المراقبات المدنية بموجب الامر المؤرخ في ٨ نوفمبر عام ١٩٢١ يعتبر كالعدول عن القيام بحق رفض صفة الفرنسوية كما هذا العدول منصوص عليه بالفصل ٢ من هذا القانون غير ان من يهمهم الامر يمكنهم في ظرف ثلاثة اشهر الحصول على طرحهم من دفاتر المراقبات المدنية بحسب الصور المنصوص عليها بالفصل ١٠

الفصل الخامس عشر

فسخت الاوامر المؤرخة في ١٩ جويلية عام ١٨٨٧ وفي ٢٨ فيفري ١٨٩٩ وفي ٣ اكتوبر ١٩١٠ وفي ٢٠ اوت ١٩١٤ وفي ٨ نوفمبر ١٩٢١

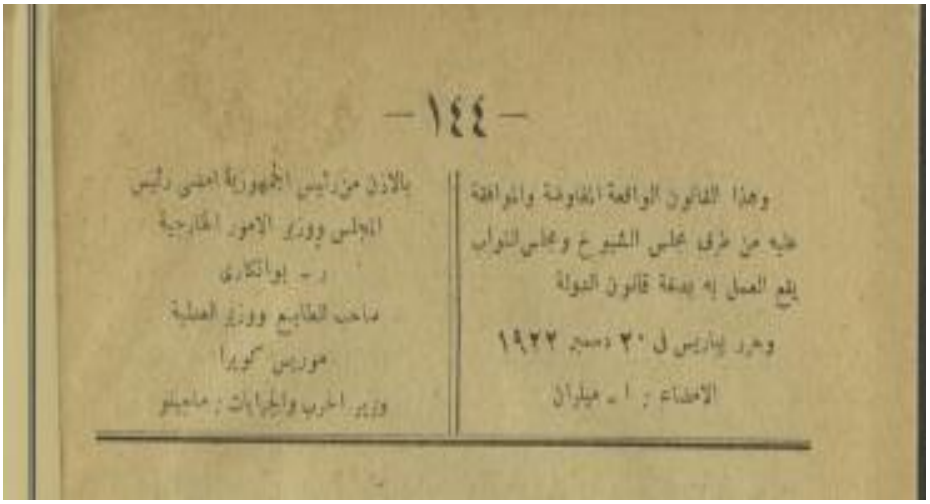

— ١٤٤ —

وهذا القانون الواقعة المفاوضة والموافقة
عليه من طرف مجلس الشيوخ ومجلس النواب
يقع العمل به بصفة قانون الدولة

وحرر بباريس في ٣٠ دسمبر ١٩٢٢

الامضاء : ا . بيلران

بالاذن من رئيس الجمهورية العضو رئيس
المجلس ووزير الامور الخارجية
ر . بوانكاري
صاحب الطابع ووزير العدلية
موريس كوبرا
وزير الحرب والبحريات : ماجينو

1

[1] الجيلاني فلاح ، المصدر السابق ، ص ص 140 ، 144 .

الملحق رقم 02 : وثيقة توضح اعداد المجنسين والفئات المجنسة .[1]

NATURALISATIONS

a) Naturalisations individuelles

NATURALISATIONS ACCORDÉES										TOTAL GÉNÉRAL
HOMMES		FEMMES		Enfants majeurs naturalisés avec leurs parents			Enfants mineurs naturalisés avec leurs parents			
Civils	Militaires	naturalisées	réintégrées	Garçons	Filles	TOTAL (majeurs)	Garçons	Filles	TOTAL (mineurs)	
496	13	329	23	15	7	883	396	365	761	1.644

b) Renseignements d'état civil sur les naturalisés

ETAT CIVIL DES HOMMES NATURALISÉS						ETAT CIVIL DES FEMMES NATURALISÉES					DURÉE DE RÉSIDENCE EN TUNISIE ou en territoire français des hommes naturalisés			
Célibataires	Mariés avec des femmes d'origine		Veufs	Divorcés	TOTAL	Célibataires	Mariées	Veuves	Divorcées	TOTAL	Plus de 21 ans — nés en terr. franç.		Moins de 21 ans — nés à l'étranger	
	française	étrangère									Civils	Militaires	Civils	Militaires
218	23	281	1	1	524	32	304	22	1	359	351	1	102	12

c) Age et profession des hommes naturalisés

AGES			PROFESSIONS									TOTAL
Moins de 25 ans	De 25 à 40 ans	Plus de 40 ans	Armée	Agriculteurs	Commerce et industrie	Employés de commerce ou d'administration	Employés et ouvriers d'industrie	Pêche maritime	Propriétaires et rentiers	Professions libérales	Autres professions	Hommes
123	294	109	13	42	45	109	293	5	1	14	4	526

d) Nationalité des naturalisés

Italiens	Anglo-Maltais	Suisses	Espagnols	Russes	Israélites Algériens	Musulmans Algériens	Musulmans Tunisiens	Israélites Tunisiens	Autres nationalités	TOTAL GÉNÉRAL
1.060	67	13	11	32	2	3	5	388	63	1.644

[1] Statistique Générale de Tunisie 1931, p.27

الملحق رقم03: وثيقة توضح اعمار ومهن المتجنسين .[1]

NATURALISATIONS. — Ages et professions des hommes naturalisés

AGES			PROFESSIONS								
Moins de 25 ans	De 25 à 40 ans	Plus de 40 ans	Armée	Agriculteurs	Commerce et industrie	Employés de commerce ou d'administration	Cafetiers et débitants de boissons	Pêche maritime	Propriétaires et rentiers	Professions libérales	Autres professions
3	27	6	»	4	5	19	3	»	»	»	5

NATURALISATIONS. — Répartition par pays de naissance

	ITALIENS		ANGLO-MALTAIS		ESPAGNOLS		GRECS		DIVERS		TOTAUX	
	Majeurs	Mineurs	Majeurs	Mineurs	Majeurs	Mineurs	Majeurs	Mineurs	Majeurs	Mineurs	Majeurs	Mineurs
Nés en Tunisie.....	11	40	13	19	»	»	»	»	5	14	29	73
Nés en Algérie.....	1	»	»	»	»	»	»	»	2	1	3	1
Nés en France	»	»	2	»	»	»	»	»	2	»	4	»
Nés à l'étranger....	19	2	5	»	»	»	»	»	3	»	27	2
	31	42	20	19	»	»	»	»	12	15	63	76
	73		39		»		»		27		139	

NATURALISATIONS. — Répartition par nationalités des naturalisations accordées à des majeurs pendant l'année 1913

NATIONALITÉS	CIVILS	MILITAIRES	TOTAL
Algériens { Musulmans	2	»	2
Algériens { Israélites	»	»	»
Allemands	2	»	2
Alsaciens-Lorrains	»	»	»
Anglais ou Anglo-Maltais	20	»	20
Autrichiens	2	»	2
Bulgares	»	»	»
Espagnols	»	»	»
Hollandais	»	»	»
Grecs	»	»	»
Suisses	»	»	»
Italiens { Originaires de Sicile	16	»	31
Italiens { Originaires du reste de l'Italie	3	»	
Italiens { Originaires d'autres pays (Afrique du Nord, France, etc.)	12	»	
Russes	»	»	»
Turcs	1	»	1
Tunisiens { Musulmans	2	»	5
Tunisiens { Israélites	3	»	
TOTAUX.....	63	»	63

[1] Statistique Générale de Tunisie 1913, p.24

الملحق رقم 04 : وثيقة تظهر تجنس احد اليهود بالجنسية الفرنسية بتونس[1]

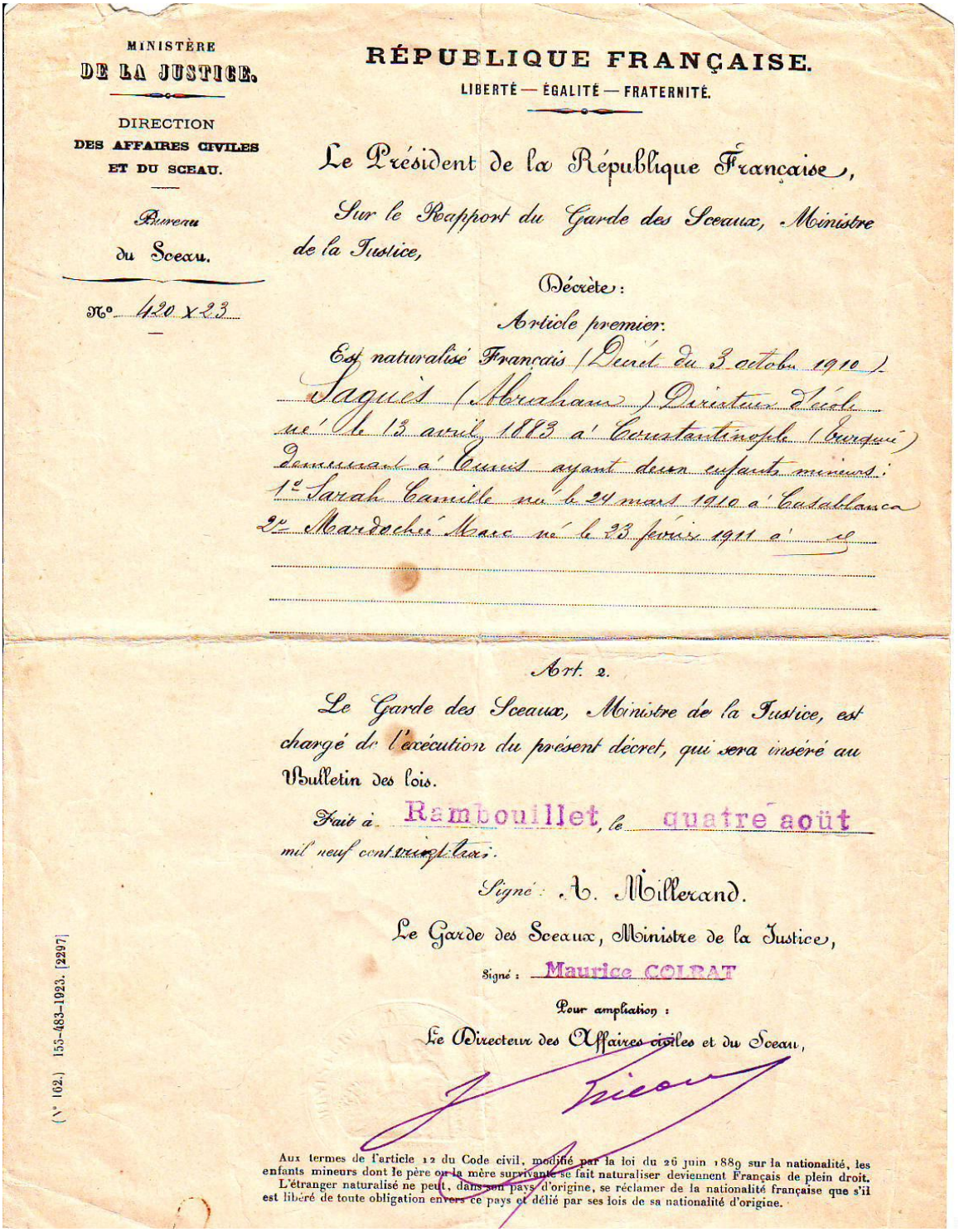

MINISTÈRE
DE LA JUSTICE.

DIRECTION
DES AFFAIRES CIVILES
ET DU SCEAU.

Bureau
du Sceau.

N° 420 x 23

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE.
LIBERTÉ — ÉGALITÉ — FRATERNITÉ.

Le Président de la République Française,

Sur le Rapport du Garde des Sceaux, Ministre de la Justice,

Décrète :

Article premier.

Est naturalisé Français (Décret du 3 octobre 1910)
Saguès (Abraham), Directeur d'école
né le 13 avril 1883 à Constantinople (Turquie)
demeurant à Oujda ayant deux enfants mineurs :
1° Sarah Camille née le 24 mars 1910 à Casablanca
2° Mardochée Marc né le 23 février 1911 à "

Art. 2.

Le Garde des Sceaux, Ministre de la Justice, est chargé de l'exécution du présent décret, qui sera inséré au Bulletin des lois.

Fait à Rambouillet, le quatre août mil neuf cent onze.

Signé : A. Millerand.

Le Garde des Sceaux, Ministre de la Justice,

Signé : Maurice COLRAT

Pour ampliation :

Le Directeur des Affaires civiles et du Sceau,

(N° 162.) 153-483-1923. [2297]

Aux termes de l'article 12 du Code civil, modifié par la loi du 26 juin 1889 sur la nationalité, les enfants mineurs dont le père ou la mère survivante se fait naturaliser deviennent Français de plein droit. L'étranger naturalisé ne peut, dans son pays d'origine, se réclamer de la nationalité française que s'il est libéré de toute obligation envers ce pays et délié par ses lois de sa nationalité d'origine.

[1] Saguès Albert , op,cit.

الملحق رقم 05: صور لبعض اقطاب النخبة التونسية التي واجهت سياسة التجنيس 1

عبد العزيز الثعالبي(1876-1944)

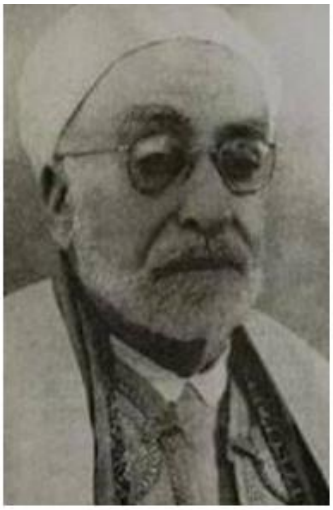

م. الطاهر بن عاشور(1879-1973)

الطاهر الحداد(1900-1935)

محمد الخضر الحسين(1873-1958)

البشير صفر(1856-1917)

[1] سعيد بودينة : المرجع السابق ، ص 462.

الملحق رقم 06 :صور لبعض الجرائد التي نشطت في مواجهة سياسة التجنيس [1] .

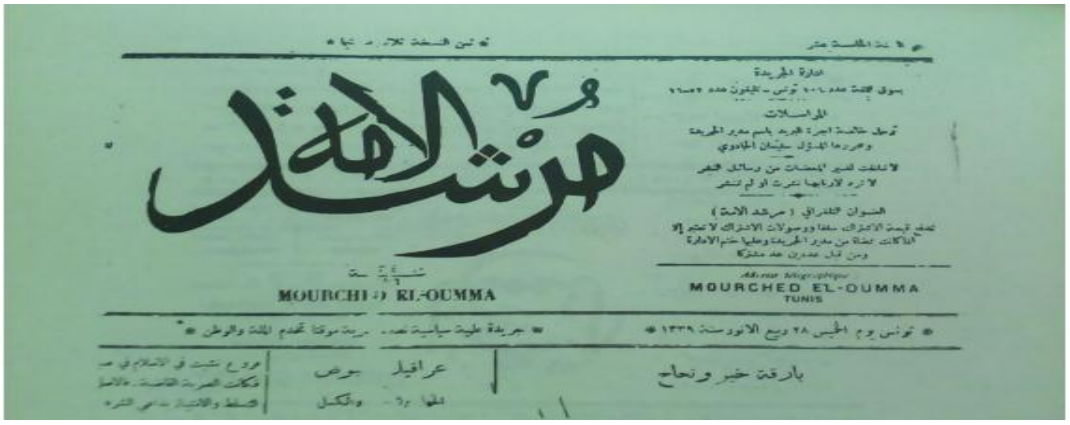

مرشد الأمة

MOURCHED EL-OUMMA

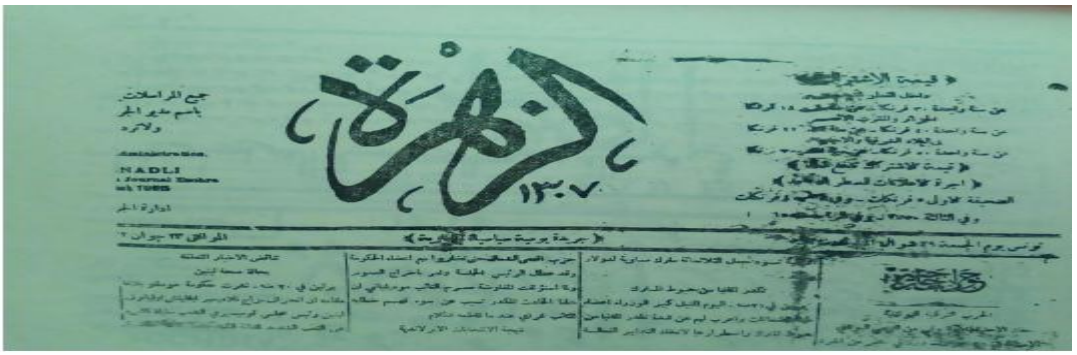

الزهرة

الطير الحر

(EL-HADIRA)

[1] هني رشيدة ، يحياوي حليمة ، المرجع السابق ، ص ص 78، 80 .

الملحق رقم 07 : تظاهرات المؤتمر الافخارستي في قرطاج – ماي – 1930م –[1]

2

[1] https://images.app.goo.gl/g1Y9REtAGwFEBM7n7; تاريخ النشر :2019/08/10م ، تاريخ الإطلاع : 2024/03/12 م الساعة 18:40.

[2] https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/3/38/Congr%C3%A8s_eucharistique_1930.jpg ; تاريخ النشر : 2014/08/16م ، تاريخ الإطلاع : 2024/03/12 م الساعة 18:40.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

❖ القرآن الكريم .

أولا: المصادر.

أ–الو ثائق الارشيفية

*** Bibloliothéque National DE France (GALLICA)**

1. Statistique Générale de Tunisie 1913.
2. Statistique Générale de Tunisie 1914.
3. Statistique Générale de Tunisie 1931.

ب–الكتب

1. البهلوان علي ، **تونس الثائرة** ،(ب.ر.ط) ،مؤسسة هنداوي ،المملكة المتحدة ،2017 م

2. بوتومور توماس ، **النخبة و المجتمع** ، تر :جورج جحا ، ط1 ، الم سة العربية للدراسات ، بيروت –لبنان ، 1988 م

3. ثامر، الحبيب ،**هذه تونس** ،ط1 ،مطبعة الرسالة تونس، 1988م.

4. الثعالبي عبد العزيز، **تونس الشهيدة** ، تر ، تق : سامي الجندي ، (د.ر.ط) ،دار القدس ، لبنان ، 1975م.

5. جورج سبيلمان ، **المغرب من الحماية الى الاستقلال 1912م–1956** م، تر : محمد المؤيد ، ط1 ، منشورات امل ، الرباط ، 2014 م

6. جوليان شارل أندري ، **إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية**، تر: المنجى سليم وأخرون، مر: فريد السوداني، الدار التونسية، تونس،1976م .

7. جوليان فروند، **سلسلة اعلام الفكر العالمي** ،تر: منى النجار ، بيروت ، (د.ت).

8. بن الحاج الشريف البشير، **اضواء على تاريخ تونس الحديث**(**1881م–1924**)،ط1، دار بوسلامة ، تونس ،1981م.

9. بن حماد، حمادي ، **معركة التجنيس**، (د.ر.ط) ، شركة فنون الرسم والنشر والصحافة ،1986 م.

10. بن الخوجة محمد، **صفحات من تاريخ تونس** ، تر: حمادي الساحلي و الجيلاني بن الحاج يحي، ط1،دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 1986م

11. سكوت جوت ،**علم الاجتماع المفاهيم الاساسية** ،تر: محمد عثمان ،ط2 ،الشبكة العربية للأبحاث والنشر ،بيروت ،2013م

12. الفلاح، الجيلاني، **الشعب التونسي والتجنيس**،(د.ط)، المطبعة العربية، تونس ، 1924م.

13. القليبي محيي الدين، **مأساة عرش– سلسلة الحقائق التاريخية والوثائق السرية** ، تق: مكتب الاستعلامات بالحزب الحر الدستوري ، (د.ت.ط)، د .م .ن ، (د.ت.ن).

14. المدني أحمد توفيق ، **مذكرات حياة كفاح** ، ج1 ، دار البصائر ، الجزائر ، 2009 م.

15. مكتب الاخبار التونسية ، **الحملة الصليبية على الاسلام في شمال افريقيا – مسالة تجنيس المسلمين بالجنسية الفرنسية** ، (د.ر.ط) ، المطبعة السلفية ، (د.ت)

ج–باللغة الاجنبية

-Faucon Narcisse : **La Tunisie avant et depuis l'occupation française : histoire et colonisation**, Augustin Challamel éditeur, Paris, T2, 1893

ثانيا: المراجع

أ–باللغة العربية

1. البزاز توفيق سعد ، **الحركة العمالية في تونس (1924م–1954م) نشأتها و دورها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي** ، (د.ر.ط) ،زهران للنشر ،عمان، 2009م 11111111 1 111 ، ص

2. بوزغيبة محمد ، **الشيخ الجليل محمد العزيز جعيط: حياته اصلاحاته و آثاره**، ط 2 ، الدار المتوسطية للنشر ، تونس،2010م.

3. حلمي محروس اسماعيل، **تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر من الكشوف الجغرافية الى قيام منظمة الوحدة الافريقية** ،(د.ر.ط) ، ج1، مؤسسة الشباب الجامعية الاسكندرية ، مصر ،2004م.

4. حمداوي جميل ، **سيسيولوجيا النخب (النخب المغربية نموذجا)** ، دار ألوكة للنشر، (د .ب. ن) ، 2015 م.

5. خالد احمد ، **اضواء من البيئة التونسية علي الطاهر و نضال جيل** ، (د.ر.ط) ، الدار التونسية للنشر (د.م) ، 1979م.

6. الخفاجي محمد ، صبحي علي ، **الادب الاسلامي المفهوم والقضية** ،ط1، ج 3، دار الجيل ، بيروت ،1992م.

7. داهش علي ، **دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر** ، نص أحمد ياسين ، مركز الكتاب الاكاديمي جامعة الموصل ، (د.ت) .

8.الدقي نور الدين و اخرون ، **المجتمع التونسي و الاستغلال الاستعماري** ، (د.ر.ط) ،المطبعة الرسمية ، تونس ، 2004 م.

9.الذاودي زهير ، **تحولات العمل الوطن التونسي ف السنوات الثلاثين (1939 م–1929م)** ، ط 1، الاطلسية للنشر، تونس، ، 2003م .

10.زمولي الصادق ، **اعلام تونس** ، تق ، تع: حمادى الساحلي ، ط1،دار العرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، ، 1986م

11.الزيدي على ، **الزيتونيون دورهم في الحركة الوطنيةالتونسية (1904م–1945)** ،ط1،دار نهى ،تونس 2007 م

12.الشاطر خليفة اوآخرون، **تونس عبر التاريخ والحركة الوطنية ودولة الاستقلال** ، (د.ر. ط،) مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005م.

13.شترة، خير الدين ، **إسهامات النخبة الجزائرية في الحياة السياسية و الفكرية التونسية (1900 م–1939م)**، دار كردادة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، ط2 ، 2013 م.

14.الشريف محمد الهادي ، **تاريخ تونس من عصور ما قبل التاريخ الى الاستقلال** ، تر: محمد الشاوش ومحمد عجينة،ط3،فرات للنشر ، تونس ، 1993م.

15.الطاهر عبد الله ،**الحركة الوطنية التونسية رؤية شعبية جديدة (1956–1830م)**، ط 2، دار المعارف ، تونس (د.ت) .

16.الطبابي حفيظ ، **البناء الوطنِي وتحديات الاستقلال** ، ط1 ، الدار التونسية للكتاب ،تونس، 2011م

17.بن عبد اللاوي المختار، **انتاج النخب وتدويرها في المغرب ونخب مغاربية الخلفيات المسارات والتأثيرات**، منشورات مدى ،الدار البيضاء ،المغرب ،2012 م .

18.العدول جاسم محمد حسن وآخرون ،**تاريخ الوطن العربي المعاصر**، دار إبن أثير للطباعة والنشر ،جامعة الموصل ،2005م.

19.العدول حمادي ، **الشيخ عبد العزيز الثعالبي وتفكيره الاصلاحي** ،(د.ر.ط)، حوليات الجامعة التونسية، تونس، ع 27 ، 1988،م دراسات البحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس ،ج 3 ، 2005م.

20.العطري عبد الحليم ، **سيسيولوجيا الاعيان**، ط3، دفاتر العلوم الانسانية ،الرباط ،2013 م

21.عفرون محرز ، **مذكرات ماوراء القبور** ، ج 1،تر : حاج مسعود ، دار هومه ، الجزائر ، 2008م

22.العمراني محمد ، **فقه الاسرة المسلمة في المهاجر (هولندا نموذجا)** ، ج2 ، دار الكتاب العلمية ، بيروت ، لبنان.

23.العياشي مختار، **البيئة الزيتونية(1910م–1945م)مساهمة في تاريخ الجامعة الاسلامية التونسية** ، تع : حمادي الساحلي ،(د .ر.ط)، دار التركي للنشر ، تونس ، 1990م.

24.الغالي بلقاسم ، **من اعلام الزيتونة – شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور حياته و آثاره–** ، ط1، دار ابن حزم ، بيروت ،1996 م.

25.غلاب عبد الكريم ، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي (عصر الامبراطورية –العهد التركي في تونس والجزائر)**، (د.ر.ط) ج3 ،دار الغرب الاسلامي بيروت ، 2005 م.

26.قرنفل حسن،**المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء ام تكامل**، ط ة، دار افريقيا الشرق ، الدار البيضاء ،المغرب ،1997م.

27.القصاب أحمد ، **تاريخ تونس المعاصر (1881 م–1956م)**، تر : حمادى الساحلي ، ط1 ، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس ، 1986 م.

28.بن قفصية عمر ، **أضواء على الصحافة التونسية (1860 م–1970 م)** ،ط 1، دار بوسلامة للطباعة والنشر، تونس،(د.ت) .

29.بن قينة عمر، **المشكلة الثقافية في الجزائر التفاعلات والنتائج** ، ط1 ، دار اسامة للنشر الاردن ، عمان ، 2000م

30.كيرة حسن : **اصول القانون** ،(د.ر.ط)،منشئة المعارف ، مصر 1983م

31.لعجيلي التليلي، **الطرق الصوفية والاستعمار بالبلاد التونسية (1939م–1881م)**،كلية الآداب بمنوبة ،جامعة تونس ، 1992م.

32.اللولب حسن حبيب ، **أبحاث ودراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر**،(د.ر.ط) منشورات سيدي نايل، الجزائر، ،2013م

33.ماجد جعفر ، **الطاهر الحداد**، (د .ر.ط)، الشركة التونسية للتوزيع ، تونس ،(د ت)،

34.المالكي أحمد، **الحركات الوطنية و الاستعمار في المغرب العربي** ، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1994 م،.

35.المحجوبي علي ، **الحركة الوطنية التونسية بين الحربيين** ، منشورات الجامعة التونسية ، مج2 ، دار سراس ، تونس ، 1986 م.

36.المحجوبي علي ، **جذور الحركة الوطنية التونسية (1904م–1934 م)** ، عبد الحميد الشابي ، ط1 ، بيت الحكمة ، تونس 1999 م.

37.مناعي الطاهر ، **المثقفون التونسيون و الحضارة الغربية فيما بين الحربين(1919 م– 1939 م)**، ط1 ، دار المعارف للطباعة و النشر ، تونس ، 2001 م.

38.الهرماسي محمد عبد الباقي ،**المجتمع والدولة في المغرب العربي** ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1987م.

39.نعام احمد الخطيب ، القانون الدستوري ، (د.ر.ط)،دار الثقافة القاهرة ، مصر ، 2011م

ب–باللغة الاجنبية :

1. Boubarès Habib, **Histoire de la tunisien les grands dates de la préhistoire à la révolution**, Cérès éditions, tunisien,**2012**.
2. El Goul Yahia, **naturalisation et nationalisme en tunisie de l'entre deux guerre. tunis** ; centre de publication universitaire de manouba, Tunisie ,2009
3. Goussaud-Falgas Geneviève, **Les Français de Tunisie de 1881 à 1931**, L'Harmattan Paris, 2013.

ثالثا: الجرائد و المجلات

أ–باللغة العربية

1. العربي اسماعيل و معمر العايب، "**سياسة التجنيس بالجنسية الفرنسية في البلاد التونسية في ما بين الحربين(1919م –1939م)وتاثيراتها السياسية والاجتماعية** " ، مجلة الاحياء ،ع32،مج 23 ، جامعة ابي بكر بالقايد تلمسان ، الجزائر ،اكتوبر 2022م
2. بو سنينة محمد انور، "**الشعب التونسي ومسألة التجنيس** "، مجلة الفكر ، ع 8 ، تونس ، 1986م
3. بو طيبي محمد، " **التواصل بين الحركتين الاصلاحيتين التونسية الجزائرية خلال النصف الاول من القرن العشرين فى المسائل الدينية والاجتماعية** "،مجلة المرآة للدراسات المغاربية ، ع1،مختبر الدراسات المغاربية ، جامعة احمد بن بلة ،الجزائر ، 2014 م
4. بو طيبي محمد،"**التجنيس في تونس بين القبول و المعارضة في فترة الحماية (1881م –1956م)**"، مجلة الأبعاد ، ع07، القيمية للتحولات الفكرية والسياسية بالجزائر ،كلية العلوم الإنسانية،وهران ، 2018م
5. الثعالبي عبد العزيز ، "**سانحة** "، جريدة التونسي ، ع 34،تونس ، 24 اكتوبر 1922م

6. الحداد طاهر،" **التجنيس نكث للعهد** "، **مجلة الامة** ،ع50 ،تونس ،1342هـ

7. زراري شمس الدين، بن زروال جمعة، "**نشاط طلبة وعلماء الزيتونة في الحركة الوطنية التونسية من 1881م إلى غاية 1956** م"،مجلة الاحياء ،ع 27، مخبر الدراسات في التاريخ و الثقافة والمجتمع ، الجزائر ، 2020 م

8. الساحلي حمادي ، **الشيخ عبد العزيز الثعالبي وتفكيره الاصلاحي** ،(د.ر.ط)، حوليات الجامعة التونسية، ع 27 ،جامعة منوبة ، تونس، ، 1988 م

9. الصافي احمد ، " **تجنيس التونسيين** "، مجلة التونسي ، ع 34، 24 اكتوبر 1910م

10.الصولي على، " **التنصير ومسالة التجنيس : قراءة في الفتوى المالكية** "،مجلة الدراسات العقدية ومقارنة الاديان ، ع10،مخبر البحث في الدراسات العقدية ومقارنة الاديان ، جامعةالامير عبد القادر قسنطينة ، الجزائر ،2011م

11.وشان عبد الرؤوف،" **أزمة فن الكاريكاتور في تونس دراسة تحليلية تاريخية(2011م–1987م)** "، مدارات تاريخية ، ع 2 ، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر جوان 2019 م

12.عليوي جمعة ، فرحات الخفاجي ، **السياسة الفرنسية حيال تونس 1881م–1914** ، مجلة الاستاذ ، ع614 ،جامعة بغداد كلية التربية ،ابن رشد للعلوم الانسانية ، بغداد ، ، 2015 م

13.عمان سعيدة، **المؤتمر الافخارستي الدولي الثلاثون بقرطاج 07 –11 ماي 1930م من خلال الصحافة الفرنسي والتونسية المعاصرة له** ، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية ، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة الواد ي، ع 04، الوادي

14.كاهية على ، "**التجنس**" ، الصواب ، ع 401، تونس ، اوت 1932 م

15.بن سالم محمد ، " **حول مشروع التجنيس** "، العصر الجديد ، تونس ، ع165 ، 28 جمادى الأول 1924

16. العبيدي عواد ابراهيم خضير ، و العبيدي حسين علي خضير ، "**الخلافات الايديولوجية الفكرية في الحركة الوطنية التونسية (1933 م–1937 م)** " ، مجلة جامعة تكوين للعلوم الانسانية ، جامعة تكوين ، كلية العلوم الانسانية ، مج32 ، ع4 ، 2016 م

17. قريشي عمر ، "**قراءة في مسألة التجنيس بالبلاد التونسية زمن الحماية الفرنسية (1909 م–1933 م)** "، مجلة دراسات في التاريخ و الحضارة ، ع2 ، مج2 ، جامعة المنستير ، تونس ، 2022 م

18. مصيريع ايهاب حسين ، "**بدايات التغلغل الاوروبي في تونس وفق المخططات الاستعمارية**" ، مجلة كلية التربية الانسانية و العلوم التربوية الانسانية ، جامعة بابل العراق ، ع35 ، 2017 م

19. عباسي نعمان،**الحكم الراشدي واولوية ترتيب المشهد النخبوي الجزائري**، مجلة الباحث الاجتماعي ،ع10،جامعة قسنطينة 2، الجزائر ، 2010م

20. عبد اللطيف محمد الصادق، ا"**لمؤتمر الافخارستي بتونس حملة صليبية عليها** " ، الاتحاف ، تونس ، ع60 ،1995م

21. كبار عبد الله ، **النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر قراءة سيسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة** ، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية ، ع11 ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة الجزائر، جوان 2013

22. محمد المختار بن محمود ،" **المقدمة** " ، المجلة الزيتونية ، مج1، ج1 ، 1936 م ،

23. الغوثاني يحي ، "**الشيخ علي سرور الزنكلوني ومزاياه**،" مجلة المنار ، ع29،مج21 ،ج 2 ، 1929 م

ب–باللغة الاجنبية :

1. Dewhurst Lewis Mary: **« Necropoles and nationality : land rights, burial rites and the development of Tunisian national consciousness in the 1930s »,** Past & Present, N° 205, November 2009.

2. El Ghoul Fayçal ,**« Le français de Tunisie et l'Autre dans les années -1930 »**, Cahiers de la Méditerranée [En ligne], 06 | 2003. https://journals.openedition.org

3. Jacques Alexandropoulos : **« Entre archéologie, universalité et nationalismes : le trentième congrès eucharistique international de Carthage (1930) »,** Anabases [En ligne], , mis en ligne le 01 mars 2012, consulté le 12/03/ 2024. URL : http://journals.openedition.org

4. **Le Temps**, N° 17702, 15 décembre 1909

5. Saguès Albert, Les Israélites de Tunisie et la Naturalisation française , L'Avenir Illustré ,Maroc, 16 Novembre 1928

رابعا: الموسوعات والمعاجم

1. الفيروز آبادي محمد بن يعقوب ، **القاموس المحيط** ،ط 8 ، ج2 ، مؤسسة الرسالة ، لبنان ، (د ت ن)،

2. الكيلاني عبد الوهاب ، **موسوعة السياسة** ، ج1 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، لبنان ، (د.ت.ن)

3. الجميلي حميد وآخرون، **موسوعة أعلام العرب**، ج1 بيروت،2000 م.

4. أبو الحسن أحمد بن فارس ، **معجم مقاييس اللغة** ، ط2 ، دار الفكر للطباعة و النشر ، بيروت ، 1979م

5. جمال الدين ابو فضل ، محمد بن مكرم ، لسان العرب لابن منظور ، ط 3 ، دار صادر للطباعة و الشر ، بيروت ، لبنان ، 1994م

6. محفوظ محمد ، **تراجم المؤلفين التونسيين** ، ط1 ،ج2 ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 1986 م

7. زمولي الصادق ، **اعلام تونس** ، تق ، تع: حمادى الساحلي ، ط1،دار العرب الاسلامي ، بيروت ، لبنان ، ، 1986م

خامسا: الرسائل الجامعية

1. بان أم الخير ، **الجاليات الاوروبية في تونس و موقفها من الحركة الوطنية التونسية (1881م-1965م)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في تاريخ بلاد المغرب المعاصر ، إشراف :سعيد عقيب ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر ، 2021م-2022م.

2. حسناوي العارم ،**محكمة العدل الدولية كهيئة قضائية دولية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في الحقوق قانون دولي عام وحقوق الانسان ، اشراف :مرزوقي عبد الحليم ، جامعة بسكرة ، 2014 م

3. دويم عبد الباري ، رشيد تامة ، **محيي الدين القليبي ومساهمته في الحركة الوطنية التونسية** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تاريخ المغرب العربي المعاصر، اشراف : محمد السعيد عقيب ،جامعة حمه لخضر الوادي ، الجزائر ، 2022 م-2023 م،

4. بو دينة سعيد، **الحركة الاصلاحية في تونس (1900م -1939م) مدراسة في الاصول والافكار والرؤى**،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر ، اشراف: مولود عويمر ،ابو القاسم سعد الله جامعة الجزائر2،الجزائر ، 2020م-2021م

5. زنقي خيرة، صليحة غنابزية ، **قانون التجنيس الفرنسي في تونس 1923م والمواقف المتعددة منه** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تاريخ المغرب العربي المعاصر، إشراف : سعيدة عمان، جامعة حمه لخضر الوادي.الجزائر،2022م-2023م.

6. شايب قدادرة ، **الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري (1934م-1954م)**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، ، جامعة منتوري قسنطينة ،الجزائر ، 2006م-2007م.

7. صبار حنان ، عدوان صليحة ، **السياسة الاستعمارية الفرنسية في شمال افريقيا وانعكاساتها على البنية الاجتماعية خلال النصف الاول من القرن العشرين** ، مذكرة ماستر في التاريخ المغرب لعربي الحديث و المعاصر،اشراف: بكاري عبد القادر ، جامعة ابن خلدون ، تيارت ،2019م-2020م

8. بو طيبي محمد ،**الفكر الاجتماعي في تونس في النصف الاول من القرن العشرين(1900م –1950 م) دراسة مقاربة بين الفكر والواقع** ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر ، اشراف : بوعزة بوضرساية ،جامعة ابو القاسم سعد الله جامعة الجزائر 2 ،الجزائر ،2014م

9. عبد النور خبثر ، **تطور الهيئات القيادية في الثورة التحريرية (1962م – 1954م)** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،تخصص تاريخ معاصر ،اشراف: حباسى شوق ، جامعة الجزائر ،2005م ،2006م

10.عقيب محمد السعيد ، **الحزب الحر الدستوري القديم**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، شراف :حباسي شاوش ،جامعة الجزائر 2 ، 2009 م-2010م،

11.الفلاحي رابح ،**جامع الزيتونة والحركة الإصلاحية في الجزائر (1954م–1908م)** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر تخصص تاريخ الحركة الوطنية المغاربية ، ،جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ،2008-2007م.

12.قرماط مريم ، هوام أميرة ، **سياسة التجنيس الفرنسية في الجزائر وتونس والموافق المختلفة منها (1936 م–1865م)**،مذكرة ماستر في التاريخ المغرب لعربي المعاصر، قسم العلوم الانسانية، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي، ،2021-2020م .

13.هني رشيدة ، يحياوي حليمة ،**الصحافة التونسية ودورها في تنمية الوعي الوطني بتونس (1881م–1956م)**،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر اشراف :حسنة كمال ، جامعة ابن خلدون تيارت ،الجزائر ، 2018م،2019م 27 .

14.بن يوسف عائشة، ،**المؤسسات الدينية والعلمية بتونس ودورها في مواجهة السياسة الدينية والثقافية الفرنسية(1956–1881م،)** مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر ،جامعة الشهيدة حمه لخضر الوادي،الجزائر ، 2018م-2019م.

15. يوسف مناصريه ، **الحزب الدستوري التونسي 1919 م –1934 م** ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ، اشراف : ابو القاسم سعد الله ،جامعة الجزائر ، 1985م - 1986 م

سادسا: الملتقيات

Florence Renucci. **Le débat sur le statut politique des israélites en Algérie et ses acteurs (1870-1943)**. Contributions du séminaire sur les administrations coloniales (2009-2010), 2010, Paris, France..

سابعا: المواقع الالكترونية

1. https//www.foulabook.com :
2. https//www.aljazeera.net
3. https//www.mominoun.com
4. https//www.artsandculture.google.com
5. https//altamureeri.net
6. https://.wikimedia.org
7. https:// gallica.bnf.fr.
8. http://journals.openedition.org
9. :https//www.nama-center.com
10. https://m.marefa.org
11. https ://areq.net
12. https://ar.leaders.com
13. http// www.Hindawi.org .
14. w w w kolorb Hrabia
15. https//www.boukultra.com
16. https://kharej-serb.com

الفهارس العامة

فهرس الملاحق

الملحق رقم 01: وثيقة تمثل قانون 1923م 91
الملحق رقم 02 : وثيقة توضح اعداد المجنسين والفئات المجنسة 96
الملحق رقم03: وثيقة توضح اعمار ومهن المتجنسين 97
الملحق رقم 04 : وثيقة تظهر تجنس احد اليهود بالجنسية الفرنسية بتونس 99
الملحق رقم 05: صور لبعض اقطاب النخبة التونسية التي واجهت سياسة التجنيس 100
الملحق رقم 06 :صور لبعض الجرائد التي نشطت في مواجهة سياسة التجنيس 101
الملحق رقم 07 : تظاهرات المؤتمر الافخارستي في قرطاج – ماي – 1930م - 102

فهرس الاعلام

أ	ب
ابن منظور16	البابا بيوس 77.
أحمد السقا65	باسكال17
احمد الشطي 75	الباي محمد الحبيب 34 .
احمد الصافي48 ،56	البشير صفر 83 .
احمد توفيق المدني50,53,69	**ث**
احمد شريف73	الثعالبي 49، 62، 66، 83.
احمد عياد 43، 52 ،53 ،61	**ح**
ادريس الشريف 44، 51، 54، 63، 79.	الحبيب بورقيبة 51، 61، 62,65، 70، 78، 81.
الإمام الخضر 58،	حسن الجزيري 48، 59.
ت	حمادي الساحلي 45 .
التهامي عمار 52	**ر**
ج	رايت ميلز 19.
جايتانو موسكا 18	رايمون ارون 19.
الجيلاني الفلاح 65	رشيد رضا52 .
د	روبرت ميشلز 18 .
ديكارت 17	ريمون بوانكاريه 25
ز	**ش**
زين العابدين السنوسي 53	الشاذلي خير الله 84
ط	شعبان بن صالح البحوري 63
طاهر الحداد 47 ،57.	**ع**
الطاهر بن عاشور 44، 45 ،56 .	عبد الرحمن البعلاوي 75.
الطاهر صفر 47 ،48 .	عثمان الكعاك 50 .

ف	العربي القروي 75 .
فلفريدو باريتو 18	على سرور الزنكلوني 49
ل	علي بشوشة 48
ليمون ارون 19	علي بن مصطفى 59
ه	علي كاهية 46 ،51.
الهادي الاخوة 56	**ك**
	الكاردينال لافيجيري 74
	كريميو 28 ،34.
	م
	مارسيل بروتون 82
	محمد الجعايبي 79
	محمد السنوسي83
	محمد الشاذلي 57 ،58.
	محمد المختار بن محمود 15، 44 ،55.
	محمد النجار 75
	محمد النعمان46 .
	محمد باش حامبه 83.
	محمد بن الخوجة 53، 54.
	محمد بن سالم 43.
	محمد بن يوسف 44، 53، 54، 56.
	محمد شاكر المصري52 .
	محمد شعبان 63، 79.
	محمد عبد العزيز جعيط 44، 55، 56، 57.
	محمد مخلوف63

	محمود الماطري 81
	محي الدين الخطيب 43.
	محي الدين القليبي 50
	المختار بن عبداللاوي 20
	مسيو نيس 46
	الملك لويس التاسع 81
	منصورون 45 ،54، 62.
	مورينو 30، 34.

فهرس الأماكن

تونس	ذكرت في اغلب صفحات البحث
افريقيا	47 ،49، 60، 62 ،77.
سوسة	63 ،80.
فريانة	80
قرطاج	77، 78 ،79، 81.
بنزرت	51، 54 ،63، 73، 79، 80 ،81، 84، 85 .
المنستير	63، 80، 81 .
الجزائر	75، 78، 79 .
لاهاي	30

فهرس الجداول

جدول رقم (01): يوضح المتجنسين حسب المهن في ولاية سوسة سنة 1934م..... 33
جدول (02) يوضح اعداد المتجنسين من مختلف الجنسيات الاجنبية في تونس سنة 1921م..... 35
الجدول رقم : (03) تطور عدد المجنسين التونسيين ما بين 1899م-1909م..... 36
الجدول رقم (04): اعداد المتجنسين خلال فترة مابين الحربين العالميتين من 1918م و1934م 38
جدول رقم (06) يوضح اعداد المسلمين التونسيين من سنة 1924م الى 1933م 71

فهرس الموضوعات

الإهداء .....

الإهداء .....

شكر وتقدير.....

قائمة المختصرات.....

مقدمة. .....أ

المدخل

اولا: التجنيس..... 15

1 – تعريفه لغة:..... 15

2 – تعريفه اصطلاحا:..... 15

ثانيا: النخبة. 16

1 – تعريفها لغة :..... 16

2 – التعريف الاصطلاحي..... 17

3–خصائص ومميزات النخبة : 20

الفصل الأول: قوانين التجنيس والفئات المستهدفة

اولا: الأهداف والغايات..... 23

ثانيا: قوانين التجنيس وتطوراتها 26

1– قانون 1885م 26

2– قانون 29 جويلية 1887م..... 27

3– قانون 26 جوان 1889م..... 27

4– قانون 1897 م..... 27

5– مرسوم كريميو1907 م..... 28
6– قانون 06 أكتوبر 1910 م 29
7– قانون 08 نوفمبر 1921 م..... 29
8– قانون 20 ديسمبر 1923 م..... 30
ثالثا : الفئات والاعداد المجنسة: 33
1– الفئات المجنسة : 33
1–1– حسب الوظائف : 33
1–2– حسب العرق او الديانة..... 34
1–3– حسب الفئات العمرية والجنسية: 36
2– تطور اعداد المتجنسين 36
2–1–من 1891م الى 1910م..... 36
2–2–من 1910م الى 1921م..... 37
2–3–من 1923م الى 1933م 38
خلاصة الفصل..... 40

الفصل الثاني: النخبة التونسية وسياسة التجنيس

اولا : النخبة التونسية و موقفها من سياسة التجنيس..... 42
1– موقف رجال الدين (علماء الزيتونة) :..... 42
أ– موقف أحمد عياد : 43
ب –موقف الشيخ محمد بن سالم:..... 43
ج–موقف الشيخ ادريس الشريف : 44
2–موقف المجلس الشرعي :..... 44
3–موقف النخبة السياسية و الفكرية : 45

أ- موقف النخبة الفكرية : 46
ب-موقف النخبة السياسية (الحزب الدستوري الحر)..... 48
ثانيا : طرق ووسائل مواجهة سياسة التجنيس 51
1-اصدار الفتاوى..... 51
2-رسائل الاحتجاج..... 55
3-إرسال الوفود 56
4-الشعر..... 57
5- الصحافة..... 59
6- منع دفن المتجنسين في المقابر الاسلامية 63
7- المظاهرات والاحتجاجات..... 64
8- إصدار الكتب 65
خلاصة الفصل..... 67

الفصل الثالث : سياسية التجنيس بتونس بين الانعكاسات والتراجع

اولا : أثار و انعكاسات سياسة التجنيس..... 69
1-من الناحية السياسية :..... 69
2- من الناحية الاجتماعية والاقتصادية :..... 70
ثانيا : مظاهر تراجع سياسة التجنيس 71
ثالثا : اسباب تراجع سياسة التجنيس وعدد المجنسين : 74
1- نصب تمثال الكاردينال لافيجيري :..... 74
2- الازمة الاقتصادية 1929م : 75
3- المؤتمر الافخارستي:..... 77
4- احتفالية خمسينية الاحتلال :..... 78

5–مسالة دفن المتجنسين بالمقابر الاسلامية وفتوى التجنيس..... 79
6– الحركة الوطنية وتحولات العمل الوطني :..... 81
7– دور الصحافة في نشر الوعى الوطني :..... 83
خلاصة الفصل : 85
خاتمة..... 86
قائمة الملاحق..... 90
قائمة المصادر والمراجع..... 100
الفهارس العامة 106
فهرس الملاحق..... 118
فهرس الاعلام..... 119
فهرس الأماكن..... 122
فهرس الجداول..... 123
فهرس الموضوعات..... 124
ملخص. 128

ملخص

ان المتصفح لتاريخ تونس خلال الفترة الاستعمارية تستوقفه ظاهرة مثلت واحدةمن القضايا الاكثر انتهاك لشعور الشعب التونسي واستنهاظا لوعيه وذلك لخطورتها وتاثيرها على كيانه التاريخي والحضاري ونعني بذلك مشكلة التجنيس المشروع الذي وفرت ظروفه وساعدت على انجازه تنوع الجاليات والطوائف المتعايشة بتونس على امتداد الحقبة الاستعماريةولذلك كانت مشكلة تجنيس التونسيين واحدةمن قضايا الاحتكاك بين سلطة الحمايةوالنخبة التونسية لما لهذه القضية من مساس بهوية الشعب التونسي واصالته واعتبرتها النخبة التونسية هجمة من هجمات المسيحية ضد الاسلام لان القضية لها مساس بالعقيدة وهذا ما جعل النخبة التونسيةبمختلف تياراتها الفكريةوالعلميةوالسياسية تعلن رفضها لهذا المشروع وفي كثير من المواقف خاصة بعد صمت علماء الدين الرسميين الذين لم يوضحوا موقف الدين من التجنيس والمتجنس مستعملة عده وسائل لذلك كما عملت على توعية الشعب بخطورتها وذلك لترسيخ دعائم الدين والهويةالتونسية.

الكلمات المفتاحية : التجنيس –النخبة –الحماية –التونسيين –السياسة الاستعمار –المجلس الشرعي–الحزب الدستور –الفتوى

Abstract

Anyone who browses the history of Tunisia during the colonial period is stopped by a phenomenon that represented one of the issues that most violated the feelings of the Tunisian people and stimulated their awareness, due to its seriousness and its impact on its historical and cultural entity. By that we mean the problem of legitimate naturalization, the conditions for which were provided and helped to be achieved by the diversity of communities and sects coexisting in Tunisia throughout the colonial era. Therefore, the problem of naturalization of Tunisians was It is one of the issues of friction between the Protection Authority and the Tunisian elite because this issue affects the identity and authenticity of the Tunisian people. The Tunisian elite considered it one of the attacks of Christianity against Islam because the issue affects faith, and this is what made the Tunisian elite, with its various intellectual, scientific and political trends, declare its rejection of this project and in many situations, especially

after the silence of religious scholars. The officials who did not clarify the religion's position on naturalization and the naturalized person used several means to do so, and also worked to educate the people about its danger in order to consolidate the foundations of religion and Tunisian identity.

Keywords: naturalization - the elite - protection - Tunisians - colonial politics - the Sharia Council - the Constitution Party - the fatwa.